الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــوع

دور بنوك الأعمال في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية و اقتصاد دولي

إعداد الطالب (ة) :

- حسيني مفيدة

الأستاذ المشرف :

* د. نصيرة عقبة

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه ، أما بعد

أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ المشرف: الدكتور" عقبة نصيرة "

لقبوله الاشراف على هذه المذكرة و على جهده المتميز في ارشادي و نصحي لإنجاز هذا البحث و اتمامه

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا الجهد المتواضع

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم بالشكر الجزيل

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى أبي معلمي الأول ورمز التضحية والصبر

إلى أمي رمز الحنان والعطاء

حفظهما ربي عز وجل وأطال في عمرهما

إلى من هم سندي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى كل زملائي وزميلاتي بكلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

إلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح والتطور في تراثنا

وحضارتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون عند الغير

إلى كل هؤلاء

وإلى من يتذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى إيضاح دور بنوك الأعمال في تحسين التصدير ، و الذي يعتبر العنصر المحوري في التجارة الخارجية و مدى تأثير هذه البنوك علي الصادرات خارج قطاع المحروقات ، ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، تضمن الفصلين الأول والثاني الجوانب النظرية لكل من الجهاز البنكي الجزائري و تنمية الصادرات خارج المحروقات على التوالي ، في حين تناول الفصل الثالث دراسة حالة بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– .

وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، إلا أن نتائجها كانت ضعيفة ، وفي الأخير توصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات ، وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنها أن تحسن من الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : الجهاز البنكي ، بنوك الأعمال ، صادرات خارج قطاع المحروقات ، الجزائر .

Résumé :

Cette note vise à clarifier le rôle des banques d'affaires dans l'amélioration de l'exportation, et qui est l'élément central dans le commerce extérieur et l'impact de ces banques sur les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures, et de régler le problème à la main a été divisé en trois chapitres, les premier et deuxième trimestres inclus les aspects théoriques de chacun des dispositifs bancaire algérien et le développement des exportations hors hydrocarbures, respectivement, alors que les troisième chapitre avec l'étude de la Banque du Golfe font un Algérie–agence biskra–

L'étude a révélé que, malgré les efforts de l'Algérie pour promouvoir les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures, mais les résultats étaient faibles, et dans la dernière étude recommande la nécessité de diversifier les exportations et mettre en œuvre des politiques fiscales efficaces et des liquidités qui amélioreront les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures en Algérie.

Mots–clés: dispositif bancaire, Les banques d'affaires, les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures, en Algérie.

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	دوافع التصدير	42
(02-02)	تطور الصادرات حسب مجموعة الاستعمال للفترة(2000-2008)	53
(03-02)	جدول رقم(04): تطور هيكل الصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال للفترة (2000-2008)	54
(04-02)	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2014)	57
(05-02)	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال (2009-2014)	60
(06-02)	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2012)	63
(07-02)	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2013-2014)	64
(08-03)	شرح رقم ملف الاعتماد المستندي	78
(09-03)	يوضح أصناف التمور	81
(10-03)	قيمة صادرات التمور الجزائرية 2000-2015	84

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	تطور الصادرات النفطية و غير النفطية للفترة (2000-20008)	55
(02-02)	:تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات و خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)	58
(03-02)	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)	61
(04-03)	حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر	71
(05-03)	الهيكل التنظيمي للبنك	75
(06-03)	تطور قيمة صادرات التمور الجزائرية 2000-2015	84

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
كلمة شكر	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VI .V. IV
فهرس الجداول و الأشكال	VII.VIII
مقدمة العامة	أ.ب.ج.د.ه
الفصل الأول: نشأة و تطور الجهاز البنكي الجزائري	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الجهاز البنكي	03
المطلب الأول : نشأة الجهاز البنكي .	03
المطلب الثاني : مفهوم الجهاز البنكي و صلاحياته في مجال التمويل.	05
المطلب الثالث : وظائف الجهاز البنكي .	06
المبحث الثاني : مراحل تطور و هيكل و تشخيص الجهاز البنكي الجزائري .	09
المطلب الأول :مراحل تطور الجهاز البنكي الجزائري.	09
المطلب الثاني :هيكل الجهاز البنكي الجزائري.	20
المطلب الثالث : تشخيص الجهاز البنكي الجزائري.	25
المبحث الثالث : بنوك الأعمال في الجزائر .	27
المطلب الأول :مفهوم بنوك الأعمال .	27
المطلب الثاني : خصائص بنوك الأعمال .	28
المطلب الثالث :عمليات و وظائف بنوك الأعمال.	28
خلاصة	32
الفصل الثاني : تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .	
تمهيد	34
المبحث الأول :الصادرات و المفاهيم الأساسية المرتبطة بها.	35
المطلب الأول :مفهوم الصادرات خارج قطاع المحروقات و أهميتها	35
المطلب الثاني : أهداف و أنواع الصادرات خارج قطاع المحروقات	37

المطلب الثالث : دوافع و محددات الصادرات خارج قطاع المحروقات .	49
المبحث الثاني : نظريات التصدير و مؤشرات و مضاعف و أهم ملامح نجاحها .	43
المطلب الأول :أهم نظريات التصدير .	43
المطلب الثاني : مؤشرات و مظاعف التصدير .	46
المطلب الثالث : ملامح النجاح في تنمية الصادرات .	49
المبحث الثالث : مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و وضعيتها خلال الفترة (2000-2014).	49
المطلب الأول : مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.	49
المطلب الثاني :تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2008)	51
المطلب الثالث : تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2009-2014)	56
خلاصة	66
الفصل الثالث : دراست حالة بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة –	
تمهيد	68
المبحث الأول :بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزاير	69
المطلب الأول :تقديم بنك الخليج الجزاير	69
المطلب الثاني :نشاة وتعريف بنك الخليج الجزاير	71
المطلب الثالث :تقديم بنك الخليج الجزاير- وكالة بسكرة	72
المبحث الثاني :اليات تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج	75
المطلب الأول :اسس تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج الجزاير	75
المطلب الثاني :الاعتماد المستندي	77
المطلب الثالث :أهم المنتجات من الصادرات خارج قطاع المحروقات (التمور)	80
المبحث الثالث :دور غرفة التجارة و الصناعة في عمليات التصدير و العراقيل و العقبات التي تواجه استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الجزائر	85
المطلب الأول :تعريف غرفة التجارة و الصناعة وأهم مهامها	85
المطلب الثاني : أهم الهيئات التي ترافق المصدر	87
المطلب الثالث : العراقيل و العقبات التي تواجه استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و الحلول المقترحة لرفع هذه العقبات عن التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر	92

خلاصة	97
خاتمة عامة	99
قائمة المراجع	103
الملاحق	

مقدمة

مقدمة

تمهيد

إن المعاملات التجارية بين المجتمعات ، أصبحت مما لا شك فيه ذات أهمية عالية ، و تتطلب جهودا كبيرة و واسعة و حركة على المستوى المحلي و الجهوي و حتى الدولي بمشاركة أطراف مختلفة.

بدأ التبادل الاقتصادي الدولي يتطور و يتوسع بعد نتيجة قوة و تحسن أداء الاقتصاد الرأسمالي، الذي اعتمد بدوره على المبادلات الخارجية منذ بداية الثورة الصناعية في أروبا ، و التي جاءت نتيجة تجمع عدد من الشروط أنذاك للتوسع في الجانب التجاري الداخلي و الخارجي.

و ازداد الاهتمام بالمعاملات التجارية الدولية و شروطها مع نهاية الحرب العالمية الثانية بحرص الدول المنتصرة في الحرب على وضع مقاييس و هيئات تسهر على تنظيم و متابعة هذه المعاملات و تسهيل القيام بها ، و هذا لتفادي العودة إلى المشاكل التي شهدها العالم قبل تلك الفترة من اختناقات و أزمات أبرزها أزمة 1929 1932.

كما أصبحت المؤسسات المصرفية المتدخلة في المعاملات الخارجية في نظر المفهوم الاقتصادي الحديث المركز الأساسي في فتح الأبواب المغلقة للمنافسة بالمنتجات الوطنية و ضبط السوق الاقتصادي بفضل الأموال التي تنتقل من الداخل إلى الخارج ، و من الخارج إلى الداخل ، كما من الواجب الاهتمام بالمؤسسات المصرفية التي تقوم بتمويل هذه المعاملات الخارجية ، وذلك عن طريق تحديد المؤسسات المخول لها ممارسة نشاطات التجارة الخارجية و إنشاء بنوك أعمال في هذا الميدان ، و كذلك تحديد الشروط التي تمارسه فيه .

و الجزائر ككل الدول النامية تبنت شروط المبادلات الخارجية ، بانتهاجها نظام التوجيه المركزي للاقتصاد الوطني ، مع انطلاق مخططات التنمية لسنة 1967 حيث قامت بتكوين قاعدة صناعية مهمة لم تتمكن من استغلالها وفق لطبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي و قواعده و إلى الظروف الاجتماعية و الثقافية التي تميز بها المجتمع الجزائري في ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد هذا رغم أن الجزائر تتميز بوجود مصادر تمويل التنمية في شكل ثروات باطنية و مصادر طاقوية و لعدم استغلالها في تطوير قطاعات خارج المحروقات بشكل جيد لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي أدى هذا الى تراكم أسباب الأزمة الاقتصادية فيها.

نظرا للدور التنموي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية قامت الجزائر بعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما قامت بوضع سياسات تمكنها من حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية و ذلك بتحديد عوامل مفسرة لتغيرات كل من الصادرات و الواردات الكلية و حسب التركيبة السلعية لكل منهما ، و رغم الجهود التي قامت بها الجزائر ، فإنها تواجه دائما مخاطر و هي

متنوعة من حيث انضمامها إلى المنظمة العالمية و وسائل تمويل العمليات التجارية الخارجية ، لأنه لا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم .

هناك جدل كبير فيما يخص العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية لأن فرص التصدير لا يستفاد منها نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على هذه الصادرات .

و الجزائر على غرار جميع الدول تطمح وتسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج إلى الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، وإن الجزائر من خلال تركيزها على تصدير النفط ونظرا لتذبذب أسعار النفط تسبب في انخفاض الصادرات وإعاقة التنمية، كل هذا أرغم الدولة على إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات والعمل على تنميتها ، إذ تبذل جهدا كبيرا لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

1/إشـــكـــالـيـة الدراسة :

تعمل الجزائر جاهدة على تقوية موقعها في التجارة الدولية، وهو ما يصعب وضعيتها ويجعلها مجبرة على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها، وتحقيق الزيادة في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي إحداث تغيرا ت هيكلية على الاقتصاد الوطني، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور بنوك الأعمال في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

2/ التساؤلات الفرعية :

ولتدعيم الإشكالية الرئيسية تم صياغة بعض **الأسئلة الفرعية** وهي:

1/ ماهي بنوك الأعمال في الجزائر ؟

2/ماهي العمليات التي تقوم بها بنوك الأعمال في الجزائر ؟

3/هل الصادرات خارج قطاع المحروقات هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الجزائري ؟

4/كيف يمكن لبنوك الأعمال التدخل لزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

3/ الفرضيات:

في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1/بنوك الأعمال هي مؤسسات ذات طبيعة خاصة تساهم في تمويل و ادارة مشاريع المؤسسات الإقتصادية المصدرة.

2/من أهم عمليات بنوك الأعمال انشاء مؤسسات جديدة.

3/الصادرات خارج قطاع المحروقات هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي الجزائري .

4/قيام بنوك الأعمال بإجراء الغاء موافقته المسبقة لتسديد العملة الصعبة لفاتورة استراد المواد الأولية من قبل المتعاملين .

4/ حدود الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة معرفة دور بنوك الأعمال في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية ، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني ، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– ، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة الزمنية 2000–2015 .

5/ أهداف الدراسة :

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في إيجاد دور بنوك الأعمال في ترقية و تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتنبثق عن ذلك الأهداف الفرعية التالية:

1/ التعرف على مراحل تطور الجهاز البنكي الجزائري و أهم بنوك الاعمال في الجزائر .

2/التعرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و علاقتها بالإقتصاد الجزائري .

3/ايجاد الدور الذي تأديه بنوك الاعمال في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

6/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع ذو أهمية بالغة في مسار النمو الاقتصادي في الجزائر ، وذلك من خلال الدور الذي يقوم به الجهاز البنكي في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات كونها لها الدور الاساسي بوصفها محركا للنمو الاقتصادي من جهة ، ومن جهة أخرى خطورة الموقف الذي تعرفه الجزائر باعتمادها الشبه كلى على الصادرات في قطاع المحروقات ، و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار البترول .

7/ الدارسات السابقة:

نظرا لما يكتسبه موضوع تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات من أهمية بالغة ، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع ، نذكر على سبيل المثال:

1 / بن عربية مونية ، التسويق الدولي و دوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات ، دراسة حالة وحدة مصبرات عمر بن عمر قالمة 2015/2014 ، تهدف الدراسة بناء استراتيجيات جديدة و مزرية اتجاه محيطها التنافسي من أجل البقاء و الاستمرار و الحفاظ على حصتها السوقية في سوق يتميز بالتنافسية القوية حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال طرح بعض المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي و أيظا في عرض الصادرات خارج قطاع المحروقات و المنهج التحليلي في جانب دراسة الحالة و الذي يقوم على عمليات ثلاث التفسير ، النقد و الاستنباط .

حيث جاءت النتائج الدراسة بأن بقاء اعتماد الجزائر على تصدير منج واح و وحيد و هو النفط و بقاء الصادرات غير النفطية جد هامشية و ضعيفة جدا و انه لاتوجد اية علاقة بين التسويق الدولي و الصادرات غير النفطية حيث ان السوق الدولي لايعمل على زيادة الصادرات غير نفطية بالقدر المطلوب في المؤسسة .

2 /ساسي فطيمة ، اثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص –دراسة حالة الجزائر 1990-2012 2015/2014 ، تهدف الدراسة الى اهمية المعروض النقدي الذي بدوره يؤثر على حجم الائتمان و تكلفته حيث أن في الجزائر يعاني القطاع الخاص من مجموعة من المشاكل و العراقيل حيث تم استخدام دراسة قياسية و ذلك لتبيان أثر المعروض النقدي و سعر الفائدة الحقيقي و الائتمان المصرفي و أيظا الاعتماد على الاساليب الكمية التي أصبحت تلعب دورا اساسيا لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي و ذلك لتوصل الى النتائج التالية : ان كل من المعروض النقدي ممثلا بمعدل نمو المعروض النقدي و حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص أثر ايجابي .

موقع الدراسة من الدراسات السابقة :

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت دور البنوك في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات من حيث المنهج المستخدم، حيث قامت الدراسة الحالية بتحليل دور الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو فقد تميزت هذه الدارسة ، والتي تعد ذات أهمية بالغة نظرا للإصلاحات والتحولات بشموليتها من الجذرية التي شهدها الاقتصاد الجزائري وهو ما أدى إلى إعادة النظر في تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنميتها والنهوض بالاقتصاد الجزائري وتطويره وازدهاره وإخراجه من أحادية التصدير.

8/ منهجية الدراسة:

إن المنهج المتبع في الدراسة ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من أجل الالمام بالجوانب النظرية و التطبيقية للموضوع .

كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة و ذلك من خلال الجانب التطبيقي في الدراسة الاستشرافية للعمل المصرفي في الجزائر.

9/ صعوبات الدراسة :

مما لاشك فيه، أنه لا يوجد أي بحث خالي من الصعوبات ، ومن بين الصعوبات التي نواجهها:

- قلة الدراسات المتعلقة بموضوع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ضيق الوقت.
- قلة المراجع .
- عدم توافق المعلومات والإحصائيات في مجال التصدير ، بين مختلف التقارير والمنشورات .

10/ هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب البحث تضمنت مقدمة عامة حيث تم من خلالها عرض الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية والفرضيات بالإضافة إلى أهداف وأهمية البحث والمنهج المستخدم ومحددات الدراسة والتطرق إلى الدراسات السابقة واهم ما يميز دراسة كل باحث عن الدراسة التي تم التطرق إليها وتم تقسيم الدراسة إلي ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول تضمن نشأة وتطور الجهاز البنكي الجزائري حيث قسمنا هذا الفصل إلي ثلاث مباحث ، المبحث الأول ماهية الجهاز البنكي، و المبحث الثاني مراحل تطور و هيكل و تشخيص الجهاز البنكي الجزائري ، أما المبحث الثالث بنوك الأعمال في الجزائر، حيث كل مبحث مقسم إلي مطالب .

الفصل الثاني وتضمن تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وقسمنا الفصل إلي ثلاثة مباحث ، حيث في المبحث الأول الصادرات و المفاهيم الأساسية المرتبة بها ، و المبحث الثاني نظريات التصدير و مؤشرات و مضاعف الصادرات و أهم ملامح نجاحها ، و المبحث الثالث مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و وضعيتها خلال الفترة (2000-2014) في الجزائر، وكل مبحث قسمناه إلي مطالب.

الفصل الثالث و تضمن ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول بطاقة تعريفية لبنك الخليج –الجزائر ، و المبحث الثاني آليات تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج ، أما المبحث الثالث دور غرفة التجارة و الصناعة في عمليات التصدير و العراقيل والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر، والحلول المقترحة لرفع هذه العقبات ، وكل مبحث قسمناه إلي مطالب.

الفصل الأول

نشأة و تطور الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد

كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاسا واضحا على تطور أداء وأعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة أهمها الاتجاه نحو الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية ، تزايد دور البنوك في تحويل عمليات التجارة الدولية في ظل تطبيق اتفاقية الجات وحدوث طفرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرفية بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا وتبعية الاستثمار من ثم فرضت كل هذه التغيرات العالمية وغيرها على البنوك التجارية ضرورة التحول نحو نظام بنوك الأعمال حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجدية وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان والمخاطرة.

ولهذا خصصنا هذا الفصل لتوضيح مفاهيم عامة حول البنوك وتبيان وظائفها، مع التطرق الى بنوك الأعمال و إعطاء مفاهيم عامة حولها وأهم العمليات التي تقوم بيها ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : ماهية الجهاز البنكي .

المبحث الثاني : مراحل تطور و هيكل و تشخيص الجهاز البنكي الجزائري.

المبحث الثالث : بنوك الأعمال في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية الجهاز البنكي

بتطور العمليات التجارية اقتضت الضرورة وجود مكان يجتمع فيه العارضين والطالبين للنقود لتداولها عن طريقا الإيداع والأخذ وأطلق على هذا المكان اسم بنك أو مصرف وهو الذي يستقبل رؤوس الأموال في شكل ودائع واستغلالها في عمليات القرض.

المطلب الأول: نشأة الجهاز البنكي

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم بلاد مابين الرافدين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض.

و فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى، بفكرة الصراف في البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر بعد ازدهار المدن الايطالية، خاصة جنوب و فلورنسا على أثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة و ترتب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات ،و نمو متزايد في العمليات المصرفية.[1]

و كان التاجر و المصرف من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير، و قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات إسمية، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم إلى اسم أي انتقل الحق في قيمتها إلى حضور الطرفين، و فيما بعد بمجرد التظهير و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع لخاملة "بدون تعيين اسم المستفيد " الذي انبثق منها الشيك و كذلك البنكنوت" النقود الورقية "بشكله الحديث، وحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها بغير مقابل للغير مقابل فوائد التي يحصلون عليها منهم و في مرحلة لاحقة على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فائدة و قد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة.

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم و هذا هو السحب على المكشوف.

وفى أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت صارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها و هكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك يصعب تاريخيا أن نحدّد متى ظهرأوّل مصرف لكن المتفق عليه أن أوّل مصرف هو مصرف البندقية باسم PIZZA BANC DELJA DI RIALTA سنة 1587 م.

[1] شاكر القزويني ،**محاضرات في إقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2008 ،ص25-26 .

وفي عام 1609 م أنشئ بنك أمستردام وكان هدفه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب، قد ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات و المعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر، و منذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا و كان أكثرها صغيرا و عائليا، و قد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت في الإقراض و التسهيلات الانتمائية و خلق النقود، وبمجيء الثورة الاقتصادية و الدخول في عصر الإنتاج الكبير و الذي يحتاج تسييره لأموال كبيرة أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى .[1]

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط و الطويل الأجل و هو ضروري لتكوين رأس المال الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا، و من تلك الثمار يفترض تسديد اقتصاد الدين و في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة" أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى .

وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك و اقتصر إصدار الأوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين قلت البنوك التجارية و خاصة خلق نقود الودائع.

و البنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا ففي السويد سنة 1694 و فى فرنسا سنة 1800 ، وقد تضمن نشاطها في البداية على إصدار النقود و تولى الأعمال المصرفية الحكومية و بدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته و نوعيته و سعره و في استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد الائتمان و في القرن العشرين استقرت مهمتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها .

هكذا نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات (على أساس الأجل terme والثقة) ، وهكذا واكبت نشؤ الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية الى رأسمالية صناعية الى رأسمالية احتكارية (بل واستمرت أيضا في عهد الاشتراكية و لكن ، هذه المرة بقصد خدمة و فائدة المجتمع بأسره).[2]

[1] اسماعيل محمد هاشم،**مذكرات في النقود والبنوك**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1972 ،ص 4 .

[2] شاكر القزويني ، **مرجع سابق** ، ص 27-28 .

المطلب الثاني : مفهوم الجهاز البنكي و صلاحياته في مجال التمويل

للبنك عدة تعاريف نذكر منها :

- البنك هو منشاة تنصب عمليتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إشهارها في أوراق مالية، و البنك يقصد به المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان ، إذ يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب كما يقدم له قروض و تعتبر عملية خلق ودائع أهم وظيفة يقوم بها البنك التجاري في الوقت الحالي. [1]
- وهي أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع وبتعبير آخر فالمصارف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان و تتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل النقود الحاضرة بوعد بنقود في المستقبل.[2]
- ويعرف البنك أيضا على أنه مؤسسة تمارس تجارة النقود، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض وتلعب دور الوسيط في العمليات المالية.

البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن، استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية.

البنك هو المؤسسة التي تتوّسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.[3]

---

[1] الطاهر لطرش ، **تقنيات البونوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ،2003 ، ص 186 . .

2 شاكر القزويني ، **مرجع سابق** ، ص24 .

3 جعفر الجزار ، **البنوك في العالم**، دار النفائس للنشر، ص70

المطلب الثالث : وظائف الجهاز البنكي

وتتمثل وظائف الجهاز البنكي في ما يلي :

أولا: وظائف البنك المركزي:

تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى وذلك وفقا لاختلاف الأوضاع والسياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف:

1-بنك الإصدار:

فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، وله حق إصدار النقود المساعدة) المعدنية(، ويقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من العملات الصعبة والذهب .[1]

2-بنك الحكومة:

فهو المصرف والمستشار المالي للبنك المركزي وتحتفظ لديه بودائعها وهو يقدم ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال وهو يمسك حسابات الحكومة وتنظم عن طريقة مدفوعاتها ويتولى خدمة الدين العام، حيث يصدر الشيكات والحوالات وينظم تصريفها ويشرف على الإيفاء بالدين ودفع الفوائد وهو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان وتوجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة و سعر الخصم.

3-بنك البنوك:

فهو يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة والفائضة عن الحاجة وهذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق وديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقاصة .

بالإضافة إلى الوظائف التالية التي لا تقل أهمية على الوظائف الثلاثة السابقة الذكر:

- مراقبة المصارف و الضمان، تطبيق الشروط،تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية.
- يقوم البنك المركزي بالتنظيم للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا،أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية .[2]

[1] مصطفى رشيد شيخي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعية، بيروت 1995 ، ص188 .

2محمود يونس وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، ص32 .

ثانيا: وظائف البنوك التجارية:

إن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشطاتها يعود أساسا لما تمليه وظائفها ، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت ولأن البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأحوال ، ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير وأعمق وتنوعت من القديمة منها إلى الحديثة ولهذا سنتطرق لهاته الوظائف بنوعيها ونذكر منها:

1/ الوظائف التقليدية للبنوك:

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي :قبول الودائع، منح الائتمان وأخيرا خصم الأوراق التجارية.

1-1/ قبول الودائع:

فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نوقد قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها .[1]

1-2/ منح الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان فهو علاقة بين طرفين دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة ,يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير.[2]

1-3/ خصم الأوراق التجارية:

"وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية.

[1] محمود يونس وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، ص32 .

2 مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ، ص222

2/ الوظائف الحديثة للجهاز البنكي :

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:[1]

2-1/ الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.

2-2/ تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون.

2-3/ تداول الشيكات البنكية في المؤسسات المالية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

2-4/ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

2-5/شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.

2-6/تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

2-7/ إصدار الشيكات المتعلقة بالسفر.

2-8/خدمات البطاقات الائتمانية.

2-9/خدمات بطاقة الصراف الآلي .

2-10/تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2003 ، ص 346 .

المبحث الثاني : مراحل تطور و هيكل و تشخيص الجهاز البنكي الجزائري

يتضمن الإصلاح المصرفي مجموع العمليات الشاملة التي تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع و تطور الأنظمة و القوانين التي تسير نظام العمل الداخلي و الخارجي ، و قد عرف النظام البنكي الجزائري في تطوره عدة مراحل

المطلب الأول : مراحل تطور الجهاز البنكي الجزائري

انطلاقا من مما أثبتته العديد من الدراسات القياسية و الإحصائية الحديثة لمجموعة من أشهر الاقتصاديين في العالم أمثال كينغ و غولد سميث... وغيرهم من الاقتصاديين غير أن هناك ارتباط واضح بين تطور مؤسسات الوساطة المالية و النمو الاقتصادي ، و إيمانا بأن نجاح النظام الاقتصادي أمر مرهون بمدى فعالية و نجاعة الجهاز البنكي في تمويل التنمية و قدرته علي تجميع الفائض و تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة ، و لأن سنة 1990 تعتبر منعرج حاسم في تاريخ اقتصاد الجزائر حيث تم فيها التخلي عن المنهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة ، ومن جهة أخرى عرفت هذه السنة صدور أهم قانون بنكي وضع المنظومة البنكية الجزائرية في المسار الصحيح ، ومن هنا يمكن أن تكون دراسة تطور الجهاز البنكي الجزائري قبل وبعد 1990.

أولا : الجهاز البنكي الجزائري قبل 1990

بعد الاستقلال ورثت الجزائر عن فرنسا نظام بنكي يرتكز على التخطيط المركزي المبني علي أسس و قواعد اشتراكية ، و من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة هو إسترجاع طابع السيادة الوطنية و تأميم البنوك ، فتضمنت الإصلاحات تعديلات هيكلية و أخرى تشريعية كما يلي :[1]

1/ مرحلة استرجاع السيادة و التأميم :

عقب الاستقلال كان على الجزائر الشروع في عملية التنمية و في ظل رفض النظام المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الوطني ، و اقتصار دوره على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة مالية جديدة ، و تمويل عمليات التجارة الخارجية كان على الدولة الجزائرية أن تقوم باتخاذ إجراءات تضمن تمويل المشاريع و الأجهزة الإنتاجية الوطنية من جهة ، و تحد من استنزاف المؤسسات المالية الأجنبية للفوائض الاقتصادية النقدية من جهة أخرى ، ومن أهم الإجراءات المطبقة آنذاك منها :

[1] Ammour Ben Halima , **Le Système BancaireAlgérien –Taxte et Réalité** ,Editions Dahleb , Alger 2001,p51.

- استحداث معهد للإصدار الخاص ليحل محل بنك الجزائر ،ثم تأسيس البنك الجزائري الذي يعتبر أول مؤسسة نقدية يتم إنشائها في الجزائر المستقلة ، أنشأ من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 بموجب قانون رقم 62-144 كمؤسسة عمومية بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت 1851 .[1]
- **إنشاء الخزينة العمومية** : أنشأت الخزينة العمومية في 29 أوت 1962 التي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي ، و قروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الى جانب وظائفها التقليدية .
- **البنك المركزي الجزائري BCA** : أنشأ في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 62-144 كمؤسسة عمومية مكلفة بإصدار النقود ، و الرقابة على البنوك التجارية ، و الإشراف على السياسة النقدية .[2]
- **إنشاء البنك الجزائري للتنمية BDA** : بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في ماي 1963 ، وتم تحويل اسمه الى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972 ، و قد جاء لسد الفراغ النتاج عن توقف البنوك الفرنسية عن العمل ، ولقد أنيط لهذا البنك تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم ، و قد ازدادت أهمية هذا البنك عام 1967 مع بدء تنفيذ مخطط التنمية الوطنية ، وقد كانت قروضه موجهة لتمويل المشاريع المقررة في مخطط التنمية .
- استحداث الدينار الجزائري في 19 أفريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة ، هذا على أساس 1دج=1 فرنك فرنسي أي 180ملغ من الذهب الخالص ، ويعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 08 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي .
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP في 10أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 ، و قد كان مطالب بتمويل البناء ، إقراض الهيئات المحلية من أجل تنفيذ أعمال البنى الأساسية ، في حال وجود فائض لدى الصندوق يقوم باقتناء سندات التجهيز العمومي التى تصدرها الحزينة .[3]

---

[1] مدني أحمد ، **دور المصارف الشاملة في تحدث و عصرنة الجهاز المصرفي ، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة الشلف ، 2006-2007 ،ص157 .

[2] Ammour Ben Halima ,**Op.Cit** , p 51

[3] ساسي فطيمة ، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ، ص 176.

- تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966 و إقامة البنوك الوطنية المملوكة للدولة و التي تكرس نشاطاتها لتمويل التنمية و قد أسفر عن هذا التأميم إنشاء البنوك التالية :

❖ البنك الوطني الجزائري BNA : أنشأ في 13جوان 1966 بموجب الأمر 66-178 يقوم بجمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل وفقا لمبدأ التخصص البنكي ، و عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية : القرض العقاري للجزائر و تونس ، و القرض الصناعي و التجاري ، و البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا، و بنك باريس وهولندا ، و مكتب معسكر للخصم . [1]

❖ القرض الشعبي الجزائري CPA : تأسس في 14 ماي 1966 بموجب الأمر رقم 66-366 لتولي كثاني بنك تجاري على أنقاض القرض الشعبي للجزائر ، ووهران ، وقسنطينة ، وعنابة ، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض و البنك ، و البنك المختلط الجزائر – مصر . [2]

❖ البنك الخارجي الجزائري BEA : تأسس في أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم 67-204 لتولي تمويل عمليات التجارة الخارجية بعد تأميم البنوك الأجنبية الخمس وهي : القرض الليوني ، و الشركة العامة ، و قرض الشمال ، والبنك الصناعي للجزائر و المتوسط ، و بنك باركيلز .

إضافة إلى هذه البنوك الناشئة إتخذت الجزائر في تلك الفترة إجراءا هاما و القاضي بتطبيق "نظام الصرف المركزي بمعدل واحد " un système centralisé des changes à taux unique "و الذي منح للبنك المركزي عدة إمتيازات .[3]

بحكم تبني الجزائر للمنهج الاشتراكي عقب استقلالها فان كل البنوك التي ظهرت بع اتخاذ قرار تأميم القطاع البنكي هي بنوك عمومية تعود ملكية رؤوس أموالها كليا إلى الدولة ، و انطلاقا من فلسفة هذا النظام الاقتصادي ، وآليات عمله فإن كل القرارات العامة المتعلقة بالنظام البنكي كانت تتخذ مركزيا و بطريقة إدارية أيضا ، و البنك لم يكن له الخيار في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة ، ومن هنا نلاحظ أن القرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية و الاقتصادية للمشروع ، و لا يولي للبنك أي اعتبار كمؤسسة تجارية تسعى لتحقيق الربح في المقام الأول بضمان أفضل تخصصات لمواردها المالية المتاحة ، وكل هذا ألغى فرصة إنشاء بنوك خاصة ، أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العامة الموجودة .

---

[1] ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص 177-178.

[2] طاهر لطرش ، **مرجع سابق** ، ص 188 .

[3] بقبق ليلي اسمهان ، **إصلاح النظام المصرفي و انعكاساته على السياسة النقدية** ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، يومي 12/11 مارس 2008 ، ص 3 .

وقد ترتب عن هذا التنظيم المصرفي ، كما أن الأهداف التي أحيط بها و المتمثلة في تمويل البرامج المخططة و فقا لصيغة النظرة المركزية ذاتها قد حد من مستوى أدائه و قلل من فرص التطور و اكتساب المهارة .

2/ مرحلة الإصلاح المالي لسنة 1971 :

يعتبر أول إصلاح قامت به الجزائر لنظامها المصرفي وقد جاء في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 نتيجة لعجز البنوك عن تمويل الاستثمارات المخططة ، و لتخفيف ضغوط التمويل على الخزينة لتنشيط الدائرة المصرفية من خلال إجبار المؤسسات العمومية على مركزية حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع ،ولقد تميزت الساحة المصرفية الجزائرية في سنوات الستينات بما يلي :

- تدخل الخزينة وحتى البنك المركزي في عملية التمويل لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي في ظل شح الموارد المالية من جهة ، وعدم قيام القطاع البنكي الأجنبي بدوره التمويلي من جهة ثانية .
- ازدياد عدد البنوك بعد تأميم القطاع الأجنبي والذي تزامن مع المخطط الثلاثي .
- تخصيص النظام البنكي الوطني ، بمعنى أن يتكفل كل بنك من البنوك المنشأة أثناء التمويل بعدد من الفروع الاقتصادية وعلى سبيل المثال تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي ، و تكفل البنك الجزائري الخارجي بتمويل عمليات التجارة الخارجية ، وهو ما ممكن البنوك من احتكار قطاعات عديدة ، و عمليات بنكية متنوعة ، و ترتب عن ذلك غياب المنافسة بين البنوك و عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- غياب الدور الفعلي للبنك المركزي الجزائري كسلطة نقدية لأن البنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليست تحت سلطته ، كما أن الخزينة لم تكن خاضعة لسلطته وكانت السبب المباشر في التوسيع النقدي و العنصر الرئيسي في رسم السياسة الإقراضية و تنفيذها ، و الواقع أن الدور البنكي كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع النقدي تم تحويلها عمليا إلي مؤسسات أخري .
- فشل الصندوق الجزائري للتنمية في القيام بالمهام الموكلة إليه فيما يخص تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل ، وكانت الموارد التي تستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة .
- عجز البنوك عن التمويل لأن القروض تمنح تقليديا من طرف البنوك التجارية على أساس الودائع الموجودة لديها .[1]

[1] ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص 178 .

وتضمن الإصلاح المالي لسنة 1971 تخطيطا جديدا لآليات التمويل قصد تغطية النقائص و الثغرات الموجودة سابقا ، و ارتكز في مضمونه على أسس و مبادئ تمثلت في :

- مركزية الموارد المالية : وتم حصرها في الخزينة العمومية لظمان تحديد حجمها و استخدامها بشكل أمثل من طرف البنوك التجارية ، وتكفلت الخزينة بجمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية كما أجبرت المؤسسات العامة على المساهمة في الميزانية بنسبة معينة .
- التوزيع المخطط للائتمان : يعمل نظام التخطيط على حصر الموارد المالية و توجيهها إلى أهداف الخطة المحددة ، وتم تحديد مهام البنوك و الخزينة العمومية ، وقسم تمويل الإستثمارات إلى استثمارات عامة تقوم بها الدولة ضمن ميزانيتها في حساب التجهيز تتولي الخزينة العمومية تمويلها ، و استثمارات منتجة تتولاها البنوك كونها قصير و متوسطة الأجل .
- مراقبة استعمال الموارد المالية : أسندت مهمة مراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة إلى البنوك باعتبارها وسيط بين البنك المركزي و الخزينة العمومية من جهة ، و بين المؤسسات العامة من جهة أخري ، وألزمت البنوك بتقديم كشوف و محاضر تبين استعمال الأموال من طرف المؤسسات بالعملة الوطنية أو الأجنبية تقدم للبنك المركزي و وزارة المالية .
- التوطين المصرفي الموحد : ويلزم كل مؤسسة عامة بالتعامل مع بنك واحد فقط بفتح حسابين هما:(حساب الاستغلال " قصير الأجل " ، و حساب الاستثمار " لآجال متوسطة و طويلة ") ، ويمنع التداخل بين الحسابين ، كما يمنع المؤسسات على التمويل الذاتي للمشاريع ، أو إقراض مؤسسات أخرى.

رغم البادئ التي جاء بها الإصلاح المالي ، إلا انه تضمن بعض الغرات و النقائص نذكر منها :

- عدم توافق دور القطاع البنكي من المحيط الاقتصادي ، بحيث أن الوثائق المقدمة من المؤسسات الوطنية للبنوك في إطار ملفات منح قروض الاستغلال غير كافية للحكم على الأداء الاقتصادي .
- تسجيل صعوبات متعلقة بالجانب التجاري ، و تغطية الحقوق ، مما يأدي إلى عدم قدرة المؤسسات على تسديد القروض البنكية .
- لإلزام المؤسسات العمومية بالمساهمة في ميزانية الدولة ، ودفع قيمة الإهتلاك و الاحتياطات للخزينة رغم تحقيقها لخسائر في غالبيتها ، و لم تكن سوى عبارة عن تسجيلات محاسبية ، فجميع الأموال التي كانت تساهم بها المؤسسات تأتيها من البنوك بفضل تقنية " السحب على المكشوف " وأمام هذه الوضعية تم إلغاء هذا الإلزام من خلال قانون المالية لسنة 1976[1] .

[1] Ammour Ben Halima ,**Op.Cit** , p 20

3/ مرحلة إعادة هيكلة البنوك للفترة (1982-1985) :

باشرت الجزائر إعادة الهيكلة لكل من (البنك الوطني الجزائري) ، و (القرض الشعبي الجزائري) باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة نتيجة النقائص المسجلة ، و انبثق عنهما ما يلي :

3-1/ بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR": أنشأ في 13 مارس 1982 بمقتضي المرسوم (82-206) كبنك تجاري يقبل الودائع بمختلف أنواعها ، ويمنح القروض متوسطة و طويلة الأجل الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي ، و النشاطات الزراعية ، و الصناعات التقليدية و الحرف .

3-2/ بنك التنمية المحلية " BDL " : أنشأ في 30 أفريل 1985 بمقتضي المرسوم رقم (85-85) تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ، ليقوم بجمع الودائع ومنح القروض لتمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجامعات المحلية .

بالإضافة إلى ذلك لجئت السلطات العمومية إلى اتخاذ إجرائيين الأول يتعلق بإعادة النظر في المعدلات التعويضية " Les taux de rémunération " للتوظيفات الآجلة ، مع ضرورة وجود فارق بين معدلات الفائدة الدائنة و المدينة ، أما الثاني فيتعلق بمنح القروض للقطاعات التي لها القدرة على تحقيق فائض مع متابعة استعمال هذه القروض من طرف البنوك لضمان استرجاعها .[1]

4/ مرحلة الإصلاح النقدي و المالي للفترة (1986-1988) :

إن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينات تزامنت مع ظروف دولية عرفت تقهقر المعسكر الشيوعي وبداية انهياره في دول أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي ، أما على المستوى الوطني كان على الجزائر الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهو ما تطلب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ومن أهم الإصلاحات في المجال النقدي و المالي خلال هاته الفترة :

4-1/ قانون القرض والبنك 1986 : نتيجة للأسباب السابقة الذكر قامت الحكومة الجزائري بإصدار قانون بنكي جديد هو قانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/19 ، والذي أعتبر بمثابة أول خطوة في سياق التحول نحو اقتصاد السوق يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية ، و إقامة نظام مصرفي على مستويين ومن أهم ما جاءت به هذه الإصلاحات ما يا لي :

- أصبح البنك المركزي يتكفل بأداء المهام الأصلية للبنوك المركزية التي تتمثل في : احتكار امتياز الإصدار النقدي ، و كذا تنظيم التداول النقدي ، مراقبة توزيع البنوك للقروض ، تسير احتياطي المصرف وبهذا

[1] معارفي فريدة ، **استرايجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر** ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ، ص 163.

فقد استعاد البنك المركزي صلاحياته في ما يخص تطبيق السياسة النقدية ، حيث كلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم لمؤسسات القرض لهدف أخر من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل الاقتصادي ، وفي هذا الشأن في طبيعة العلاقة التي تربط مؤسسة الإصدار النقدي و الخزينة العمومية ، إذا أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض .

- إنشاء هيئات الرقابة على النظام المصرفي في الحماية المودعين تقوم بتأمين وضمان الودائع ، و المحافظة على الزبائن البنكية .
- وضع المخطط الوطني للقرض الذي يهدف إلى تطبيق التخطيط المالي بما ينسجم مع المخطط الوطني للتنمية ويندرج ضمن فلسفة عدم التناقص مع المخطط الوطني من خلال :
  - حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض
  - حجم القروض الخارجية المجندة .
  - مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد .
  - كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة .

وتتلخص أهم النقاط الرئيسية التي ركز عليها هذا القانون فيما يلي :

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .[1]
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك .
- تم الفصل بين البنك المركزي و كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين .
- استعادة البنوك و مؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض ، و أصبح بإمكانها إنشاء الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها ، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض و كيفية استرجاعها و الحد من مخاطرها .[2]

4-1/ قانون استقلالية البنوك سنة 1988 : أعطى القانون (88-01) الصادر في 12 جانفي 1988 المتضن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و الذي منح للبنوك استقلاليتها في توجيه مواردها

[1] ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص 182-183 .

[2] لعشب محفوظ ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر 2008 ، ص39 .

المالية ، وأكد هذا القانون بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري حسب مبادئ التجارة و المردودية ومن أهم ماجاء في هذا القانون نذكر ما يلي :

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية يخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي .
- السماح للمؤسسات المالية غير المصرفية بالقيام بعمليات التوظيف المالي .
- دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية .
- تحديد الأسقف الائتمانية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني .
- ألغى النظام الخاص برخص الاستيراد وعوض بميزانية العملة الصعبة .

وبصدور هذا القانون تم إلغاء التوطين الإجباري كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ، ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسة اقتصادية عمومية فعلا في سنة 1986 .

ثانيا : الجهاز البنكي بعد 1990 (قانون النقد و القرض 10/90)

على الرغم من التعديلات التي عرفها القانون المصرفي بعد سنة 1986 إلا أنها لم تكن كافية لضمان تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية مع الوضعية الجديدة المترتبة عن التحول نحو اقتصاد السوق ، واقتناع الجزائر بضرورة خصخصة القطاع العام وزيادة حرية القطاع الخاص المنتج و لذلك كان لابد من تطوير وتحرير النظام المالي الجزائري بما يتناسب و الأوضاع الجديدة وذلك من منطلق أن السياسات الاقتصادية لن تحقق أهدافها النهائية طالما كان القطاع المالي مقيدا و يعاني من عقوبات تخصيص موارده لتمويل أنشطة و قطاعات معينة ، و لهذا صدر قانون 10/90 في 14 أفريل 1990 في سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي ، وارتقى بالقانون المصرفي الجزائري إلى مستوى القانون من ظروف صعبة تميزت بانخفاض اسعار البترول ، وارتفاع المديونية تدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى ابرام عقد التثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 تضمن الشروط التالية :

- التحكم في توسع الكتلة النقدية و تقليص عجز الميزانية .
- تحرير الأسعار و التجارة الخارجية و تجميد الأجور .
- التخفيض من حدة التضخم و تخفيض العملة .
- تحرير معدلات الفائدة و فتح المجال أمام تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية .

و بالتالي فإن تحقيق هذه الشروط تتطلب إصدار قانون مصرفي جديد هو القانون رقم 10/90 المتعلق بالقرض والنقد ، يعمل على اعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد و السياسة النقدية ، نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة ، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة ، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها اجباريا في كل سنة ، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة ، و إلغاء الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات ،[1] و أهم المبادئ التي قام عليها قانون النقد و القرض تمثلت فيما يلي :

1/ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :

ويتم اتخاذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التى تحددها السلطة النقدية حسب الوضع السائد ، بعكس النظام السابق الذي تبنى التخطيط المركزي على أساس كمي حقيقي في " هيئة التخطيط ".[2]

غير أنه مع صدور قانون النقد و القرض فقد تم الاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية ، ومعنى ذلك توقيف التعامل وفق الأسلوب السابق ، بل أن هذه القرارات أصبحت تتخذ على أساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية ، وبناءا على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها و تبني مثل هذا المبدأ ينتج عنه مجموعة من الأهداف أهمها :

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي .
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات .
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانها .
- انشاء وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

2/ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة :

كانت الخزينة العمومية تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لها و ذلك باللجوء إلى عملة القرض ، و إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ، وهذا ما سمح بسهولة السلطة النقدية و أحدث تشابكا بين أهدافها التي قد لاتكون دائما متجانسة .

---

[1] ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص 184-185 .

[2] لبحيري نصيرة ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية** ، مقال منشور ، www.193.194.68.22/siteefssh/images/sorties/revue5/chap4/article42.pdf ,p5,consulté le23/03/2011.

ومع ظهور قانون النقد والقرض فقد تم اعتماد الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة في الخزينة أصبح غير حرة فيما يخص اللجوء إلى التمويل و عجزها عن طريق الاستفادة التلقائية في منح التمويل بلا حدود ودون قيد و لا شروط من قبل البنك المركزي ، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الاهداف التالية :

- ارجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة إلى غاية 14 أفريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة .
- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة إلى 10% من الايرادات العادية للسنة السابقة مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوم ، مع تسديد هذه التسبيقات مع نهاية كل سنة مالية .
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته ، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإرادات العادية للسنة المالية السابقة .
- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية . [1]

3/ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض :

أبعد قانون النقد و القرض الخزينة عن منح القروض وبقي دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة ، وأصبح القطاع المصرفي هو المسؤول عن منح القروض.[2]

ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد ادارية ، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع ، و يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية :

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد .
- استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية .
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد ادارية.[3]

4/ إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة :

بموجبه تم إلغاء التعدد في مركز السلطة النقدية ، وأنشأ سلطة نقدية في الدائرة النقدية وحيدة ومستقلة و ممثلة في " مجلس النقد و القرض " . كما أدخل قانون النقد والقرض تعديلات هيكلية على النظام البنكي الجزائري قصد تنظيم الوظيفة المصرفية ، و تضمن " مجلس النقد والقرض " المكون من (المحافظ ، ونوابه ، وثلاثة

[1] ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص 185-186 .

2 شناقر وردة ، **أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** ، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2009/2008 ، ص 144 .

3 ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص186.

موظفين ساميين)، و "بنك الجزائر " و " هيئات الرقابة المصرفية " التي تضم (لجنة الرقابة المصرفية ، مركزية المخاطر ، مركزية عوارض الدفع ، جهاز مكافحة إصدار الشيكات من دون مؤونة).

بالإضافة إلى ذلك اتجهت الجزائر في سياق التحول نحو اقتصاد السوق إلى اجراء اصلاحات عميقة في الجانب الاقتصادي العام ، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك علي مرحلتين هما :

4-1/ برنامج التثبيت الاقتصادي خلال الفترة (1994/04/01-1995/03/31):

يهدف إلى تخفيض نسبة العجز في الميزانية العمومية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي ، و التواصل إلى أسعار واقعية للعملة الوطنية بالإضافة إلى معالجة الإختلالات الناجمة عن التخلي على ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة و تعويضها بالأدوات المباشرة ومن أهم الإجراءات المتخذة في ما يلي :

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض من خلال رفع الفائدة الإسمية و تحريرها تدريجيا .
- إزالة الشروط التمييزية في منح القروض ، و كذا الأسقف الإئتمانية ، و القيود على نشاط البنوك.
- إلغاء شراء البنوك لأذونات الخزينة بشكل إلزامي ، و التوجه نحو السوق لتمويل الخزينة العمومية.
- مراجعة سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية حيث إنخفض بنسبة (60%) خلال سنة واحدة . [1]

4-2/ برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة (1995/04/01-1998/03/01) :

ضمن برنامج التصحيح الهيكلي تم إدخال تعديلات قانونية و تنظيمية تسمح بتحرير النشاط البنكي ، وفتح المجال لمساهمة القطاع الخاص و الأجنبي ليرتفع عددها من (5) إلى (14) بنك ، كما تم إعادة هيكلة البنوك قصد توفير متطلبات الخوصصة و الارتقاء بالقطاع المصرفي إلى المستوى العالمي ، و تضمن البرنامج كذلك تطور الأسواق المالية بتحديث القوانين و التشريعات المنظمة لآليات العمل .[2]

5/ وضع نظام بنكي على مستويين :

لقد اعتمد قانون النقد و القرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ، وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض ، و بموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ، إذ أصبح يراقب نشاطات البنوك و يتابع عملياتها ، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ للاقتراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي ، وكذلك فإن

[1] معارفي فريدة ، **مرجع سابق** ، ص 166-167 .

2 ساسي فطيمة ، **مرجع سابق** ، ص187-188 .

نتيجة ترأس البنك المركزي النظام النقدي و تواجده فوق كل البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية في السياسة النقدية.

6/ أهمية السياسة النقدية :

إن من مبادئ قانون 10/90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية ، كمتغير أساسي في الاقتصاد ، و بذلك أعيدت وظائف البنك المركزي التي تتمثل في :

- إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية .
- تحديد شكل و مواصفات الأوراق و القطع المعدنية .
- وضع شروط كيفية و مراقبة صنع و إتلاف الأوراق النقدية و القطع المعدنية
- منح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية.
- الترخيص بفتح مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية .
- البنك المركزي يضمن السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة و غير المباشرة.

المطلب الثاني : هيكل الجهاز البنكي الجزائري

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل الجهاز المصرفي الجزائري ، حيث سمح بموجبه بإقامة بنوك و مؤسسات مالية خاصة وأجنبية تزاول نشاطها في الجزائر ، و هو ما سمح بظهور أشكال مختلفة من البنوك و المؤسسات ، ويمكن تناول مكونات الجهاز البنكي الجزائري ضمن ثلاث مجموعات رئيسية هي :

أولا : بنك الجزائر

يعرف قانون النقد و القرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه (مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي) ، ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر ، وهو يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا ، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة و الذي يحدد بموجب القانون ، و بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ، و يستطيع ان يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا.[1]

وحسب مواد قانون 10/90 يتكفل بنك الجزائر بالمهام التالية : اصدار النقود ، تنظيم تداول النقود ، تسيير إحتياطات الصرف ، مراقبة القروض الممنوحة للإقتصاد ، بالإضافة إلى العمليات التي يمارسها يوميا ممثل إعادة الخصم ، تسيير السوق النقدي ، تسيير غرفة المقاصة ، الصرف ، كما يعتبر بنك الجزائر مسؤول عن

[1] طاهر لطرش ، **مرجع سابق** ، ص 200 .

منح رخص ، فتح مكاتب تمثيل أو إعتمادة مصارف و هيئات مالية و خارجية. و يسير بنك الجزائر جهازين هما :

1/ المحافظ ونوابه :

يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة ،وقد ألغى الأمر الرئاسي رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 هذه المدة ،كما تتم أيضا عملية إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية ، و يكون ذلك في حالتين فقط هما العجز الصحي الذي يثبته القانون و الخطأ الفادح.

أما بالنسبة لنواب المحافظ ، فهم أيضا يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات وهذه المدة قد ألغيت بمقتضي الأمر رقم 11/03 ، وعدد النواب هو 3 نواب .

يقوم المحافظ في ايطار مهامه باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة و غير المنقولة وتمثيل البنك لدى السلطات العمومية و البنوك المركزية للدول الأخرى و الهيئات المالية الدولية ، كما يقدم الاستشارة الحكومية في أمور النقد و القرض .

و لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة و أن يتولوا أي منصب خلال مدة و لا يتهم ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي ، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية و لا يقبل أي تعهد صادر عنه في محفظة البنك المركزي و لا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر .

2/ مجلس النقد والقرض :

يعتبر مجلس النقد و القرض من العناصر الأساسية التي جاء بيها قانون 10/90 بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه و السلطات التي منحت له .[1]

ويتشكل مجلس النقد والقرض من الأعضاء التالية :

- المحافظ رئيسا .
- نواب المحافظ ثلاثة كأعضاء .
- ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة ، كما يتم تعيين ثلاثة مستخلفين لتعويض هؤلاء الأعضاء الثلاثة (الموظفين) .

ويجوز للمجلس أن يحدث من بين أعضائه لجانا استشارية بصلاحياتها و تكوينها و قواعدها ، ويمكن أن يستشير أية مؤسسة و أي شخص .

[1] طاهر لطرش ، **مرجع سابق** ، ص 201 .

وصلاحيات المجلس كما ذكرنا سابقا واسعة جدا في مجال النقد و القرض ، وتنقسم هذه الصلاحيات إلى مجموعتين :

2-1/ بإعتباره مجلس ادارة البنك :

- إجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي و الاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ .
- شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها .
- تحديد ميزانية البنك ، و إجراء كل ما يحيط به من تعديلات .

2-2/ بإعتباره سلطة نقدية : يقوم المجلس بما يلي :

- تنظيم إصدار النقود .
- تحديد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك و المؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها).
- تسيير السياسة النقدية .
- وضع شروط فتح الفروع و المكاتب الممثلة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية ، و الترخيص لها بذلك.
- تحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية مع الزبائن .
- تنظيم و مراقبة سوق الصرف .[1]

ثانيا : البنوك التجارية

عرف قانون النقد و القرض البنوك التجارية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية تلقى الأموال من الجمهور و عمليات القرض ، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل " .

كما سمح قانون النقد والقرض بإنشاء فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية تخضع لقواعد القانون الجزائري ،و يقوم بمنح الترخيص لها مجلس النقد و القرض ، و يتوجب على هذه البنوك أو المؤسسات المالية الاجنبية احترام قواعد الحد الادنى لرأس المال ، " و قد حدد النظام رقم 01/93 المؤرخ في 1993/01/03 شروط تأسي أي بنك أو مؤسسة مالية و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية ، و من بين الشروط المطلوبة نذكر ما يلي:

- تحديد برنامج النشاط .

[1] شناقر وردة ، **مرجع سابق** ، ص 147 .

- الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة .
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية ." [1]

ويمكن تقسيم البنوك التي يحويها الجهاز البنكي الجزائري إلى :

1/ البنوك العامة : أصبحت البنوك التجارية العمومية المنشأة قبل صدور قانون 10/90 ملزمة بكل ما نص عله من المواد ، وفي هذا الإطار من الضروري لها الحصول على اعتماد أو ترخيص من طرف مجلس النقد و القرض .

1-1/ القرض الشعبي الجزائري (CPA): لقد تم منح الاعتماد بمقتضى القرار رقم 02/97 المؤرخ في 2007/04/06 للقرض الشعبي الجزائري كشركة ذات أسهم برأس مال قدرة 21،60 مليار دينار جزائري.

1-2/ الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (CNEP) : لقد تم منح الاعتماد بمقتضي القرار رقم 01/97 المؤرخ في 1997/04/06 للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .

1-3/البنك الوطني الجزائري (BNA): تم اعتماد البنك الوطني الجزائري من قبل مجلس النقد و القرض بموجب القرار رقم 04/95 الصادر في 1997/09/25 على شكل شركة ذات اسهم .

1-**4/ البنك الخارجي الجزائري (BEA) :** منح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم .

1-5/ بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) : منح الإعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم .

1-6/ بنك التنمية المحلية (BDL): منح الإعتماد لهذا البنك بتاريخ 2002/02/17 كشركة ذات أسهم.

1-7/ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) : وهو هيئة معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية و تاريخ إعتمادها هو 1997/04/06 .

2/البنوك الخاصة و المختلطة و الأجنبية : بداية نشر أنه خلال الفترة (2003-2006) تم سحب الإعتماد لستة بنوك خاصة وهي :

- بنك الخليفة .
- الشركة الجزائرية للبنوك (CAB).
- البنك التجاري و الصناعي الجزائري (BCIA) .
- بنك أركو (ARCO Bank) .
- البنك المتوسط العام (BGM) .

[1] طاهر لطرش ، **مرجع سابق** ، ص 203 .

- بنك الريان (Alrayan Algérien Bank) .

و أهم البنوك الخاصة و المختلطة و الأجنبية العاملة في الجزائر نجد :

- **بنك البركة الجزائري (Banque Albaraka Algerie)** : تأسس هذا البنك بتاريخ 2006/12/06 (عدة أشهر فقط بعد صدور قانون 10/90) وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد و القرض ، و أول مؤسسة مصرفية يساهم في رأس مالها شركاء خواص و أجانب في نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة الدولية السعودية بمساهمة قدرها 49% من رأس المال ، أما حصة الشريك الوطني المتمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبلغ 51% من رأس المال .
- **بنك المؤسسة المصرفية العربية (Arabe Banking Corporation)** :منح الإعتماد لبنك المؤسسة المصرفية العربية بموجب القرار رقم 07/78 المؤرخ في 1998/09/24 كشركة ذات أسهم بصفة بنك ، و يتكوم من مساهمات البنوك و المؤسسات التالية : البنك المصرفي العربي (البحرين) 70% ، البنك العربي للإستثمارات العربية (السعودية)10% ، المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي 10% ، الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (La CAAR) وخواص جزائريون 10% .
- **سوسيتي جنرال –الجزائر (Societe Generale Algerie)** :منح الاعتماد بموجب القرار 03/99 المؤرخ في 04 /1999/11 كشركة ذات أسهم و هي فرع للبنك الفرنسي (الشركة العامة) برأس مال قدر ب 500 مليون دج موزعة كما يلي : 49% لصالح الشركة العامة الفرنسية ، 31% لصالح فيدا هولدينغ بلكسمبورغ ، و 10% للشركة المالية الدولية ، و 10% للبنك الإفريقي للتنمية .
- **سيتي بنك (Citi Bank)** : منع الإعتماد له بموجب القرار رقم 02/98 المؤرخ في 1998/05/18 بصفة فرع للبنك الأجنبي سيتي بنك المتواجد في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية .[1]
- **ناتكسيس بنك (Natexis Banque)** : منح الإعتماد له بموجب القرار رقم 01/99 المؤرخ في 1999/10/27 كشركة ذات أسهم ، و لقد تأسست مجموعة تاكسيس للبنوك الشعبية بالإتحاد الحديث العهد للكل من البنكيين الفرنسيين القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية .
- **البنك العربي س.م.ع –الجزائر (Arab Bank Plc Algeria)** : منح الإعتماد له بموجب القرار رقم 02/2001 المؤرخ في 2001/10/15 كفرع للبنك العربي س.م.ع عمان الأردن .

[1] شناقر وردة ، **مرجع سابق** ، ص 148-150 .

- **البنك الوطني الباريسي –الجزائر (B.N.P/Paribas El Djazair)** : تأسس هذا البنك في 2002/01/31 برأس مال قدره 02 مليار دج ، ويعود رأس ماله كليا لمجموعة البنك الوطني الباريسي الفرنسي.
- **تراست بنك –الجزائر (Trust Bank Algeria)** : منح الإعتماد له بموجب القرار رقم 26/2002 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 2003/01/08 كمؤسسة مالية ذات صفة البنك.
- **بنك الخليج –الجزائر (Gulf Bank Algeria)** : منح الإعتماد لهذا البنك في سنة 2003 كشركة ذات أسهم برأس مال قدره 01 مليار دج .
- **هاوسينغ بنك –الجزائر (Housing Bank For Trade and Finance)** : يقدر رأس المال الجمالي لهاوسينغ بنك (بنك الإسكان للتجارة و التمويل –الجزائر) ب 2،4 مليار دج مقسمة بنسبة 52% للمؤسسة الأم هاوسينغ بنك للتجارة و المالية –الأردن و 10% لمؤسسة الإستثمارات الخارجية العربية ، و 10% للصندوق الجزائري الكويتي للإستثمار، 9% لمؤسسة رأس مال الإستثمار للبحرين ، و الباقي لبعض المستثمرين الجزائريين .
- **فرانس بنك –الجزائر (Fransa Bank El-Djazair)** : تم إنشائه برأس مال يقدر ب2،5 مليار دينار ، و يعتبر فرع للبنك اللبناني (Fransa Bank) .

المطلب الثالث : تشخيص الجهاز البنكي الجزائري

بالنظر إلى مسيرة الاصلاحات المصرفية التي باشرتها الحكومة الجزائرية منذ الإستقلال و تعاقب القوانين والتهديدات التشريعية لتطوير القطاع المصرفي و النهوض به ، إلا انه لا يزال يسجل العديد من النقائص و الثغرات المطروحة و التي لا تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهن في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق ، و المنافسة الأجنبية .[1]

ومن تشخيص وضعية النظام المصرفي الجزائري تتبين الملاحظات التالية :

- خدمات بنكية تقليدية لا تستجيب للتطورات الحديثة و لاتصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية و المقدرة ب(40) خدمة مصرفية ، اإلى جانب ضعف سياسات التسويق البنكي .
- ضعف الإدخار لدى المجتمع الجزائري نتيجة إنخفاض معدلات الفائدة ، و عدم وجود استراتيجية تشجيعية واضحة من طرف البنوك .

[1] معارفي فريدة ، **مرجع سابق** ، 173 .

- ثقل الإجراءات البيروقراطية و التعقيدات في المعاملات البنكية ، وخضوع البنوك الجزائرية بشكل دائم للدولة في إتخاذ قراراتها خاصة في منح القروض ، ويظهر ذلك من خلال :
  - التمييز في تقديم القروض ، و إسناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي إعتبار أخر .
  - الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل .
- الافراط في القروض الممنوحة على شكل مسحوبات على الكشوف للمؤسسات العمومية ، مما ترتب عنه نمو حجم القروض المتعثرة التي بلغت عام 2007 ما يقارب (393،7)مليار دج من مجموع (713،8) مليار دج ، وهو ما يمثل نسبة 15% .
- غياب معدل إعادة الخصم كأداة للسياسة النقدية بشكل فاعل ، و معدل الإحتياطي الإلزامي ثابت ولا يتغير بشكل متكرر ، و عدم الدخول في عمليات السوق المفتوحة .
- خلق نوع من التخصص في منح القروض لقطاع معين ، مما ترتب عنه تجزئة النشاط المصرفي و الذي إنعكس سلبا على حجم المنافسة بين البوك .
- ضعف إستخدام التكنولوجيا البنكية ، و معالجة المعاملات المالية بطريقة تقليدية .
- ضعف كفاءة أداء العنصر البشري و نقص التكوين البنكي ، و توظيف البنوك لأعوان غير مختصين بحيث من مجموع (30،000) موظف بنكي فإن نصف العدد الإجمالي ليس لها تكوين .
- انحصار المنافسة بين البنوك العمومية فقط ، و إقتصارها على بعض المجالات مثل : (المنافسة على كسب أكبر حصة من السوق بالإستحواذ على أكبر قدر من الموارد ومنح أكبر حجم من القروض ، و تظهر المنافسة قوية بين ثلاثة بنوك BNA, BEA, CNEP–Banque) .
- الاشتراك في نظام السحب الآلي للنقود بالبطاقات مابين البنوك" CIB" التي تشرف عليه شركة "ساتيم " و التي تضم البنوك العمومية ،بالإضافة إلى مركز الصكوك"CCP " ،وبنك البركة .
- تقديم أكبر حجم من الخدمات البنكية و إن كانت قليلة خاصة في مجال أنواع القروض ، و التركيز على قروض الإستغلال للمؤسسات ، و قروض الإستهلاك للفرد فقط .[1]
- التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة للتجارة الخارجية ، و أن ثلثي القروض الممنوحة "والتي تستحوذ عليها البنوك العمومية" مابين (60% –70%)موجهة للإستيراد بدل الإستثمار .
- تسجيل جزء كبير من السيولة النقدية غير الموظفة تجاوزت نسبة (50%) بالرغم من اتساع مجالات الإستثمار وهو ما يعتبر حقيقة للإقتصاد الجزائري .

[1] معارفي فريدة ، **مرجع سابق** ، ص 174 .

المبحث الثالث : بنوك الأعمال في الجزائر

بما أن الجهاز المصرفي بشكل عام ينقسم الى أربعة أنواع رئيسة من البنوك (بنوك تجارية و بنوك استثمارية و بنوك ادخار وتوفير وبنوك أعمال) حيث يكمن عمل كل منها كوسيط بين أصحاب الفائض المال و أصحاب العجز المال .

المطلب الأول : مفهوم بنوك الاعمال banques d'affaires

ويمكن أن نعرف بنوك الأعمال كالآتي :

وقد اختلف تسمية هذه البنوك في الكثير من الدول إذ تسمى في المملكة المتحدة Merchant Banks، وفي الولايات المتحدة Investmet Bank وفي فرنسا بنوك الأعمال Banque d'Affaires وقد يطلق عليها بنوك التنمية Development Banks على أساس أنها تسعى لتنمية المجمع من خلال زيادة حجم الاستثمارات.[1]

هذا ، وقد استحدثت هذه البنوك في مصر لأول مرة بموجب قانون استثمار المال العربي والأجنبي و المناطق الحرة إذ نص على إمكانية إنشاء مثل هذه البنوك في مصر، وقد قصر القانون 120 لسنة 1975 أعمال هذه البنوك على مباشر العمليات التي تتصل بتجميع و تنمية المدخرات لخدمة الاستثمار، وأعطى لها الحق في إنشاء شركات الاستثمار أو الشركات الأخرى التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة كما أعطى لها حق تمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .[2]

- وهي بنوك ذات طبيعة خاصة(ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الإستحواذ عليها ، إنما تعمل إذن في سوق رأس المال marché des capitaux في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا marché monétaire .[3]
- وتعرف أيظا هذه البنوك بدورها الهام في تمويل تجارة المشروعات الإقتصادية حيث تقوم بمتابعة و مراقبة و تنفيذ المشروعات كما تقوم بعمليات تتصل بتجميع و تنمية المدخرات لخدمة الإستثمار وفقا لخطط

[1] طلعت أسعد عبد الحميد ، **الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** ، مكتبة الشقري ، 1998، ص41.

[1] طلعت أسعد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص 41.

[3] شاكر القزويني ، **مرجع سايق** ، ص 31-32 .

التنمية الإقتصادية، و إن عملياتها موجهة أساسا لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة ...إلخ).[1]

المطلب الثاني : خصائص بنوك الأعمال

تتميز بنوك الأعمال بالخصائص الآتية :[2]

- وظيفتها الرئيسية القيام بالعمليات المالية ، ولا تقوم بالعمليات المصرفية البحتة ، إلا بصفة عرضية .
- لاتقوم إلا فيما ندر ، بتقديم أموال لادارة المنشآت لأن هذه قروض لأجل قصير و تعطيها بنوك الودائع للتجار و أصحاب المصانع ، بل جل اهتمامها موجه لانشاء مؤسسات جديدة أو توسيع الموجود منها بقروض لآجال طويلة يأحذ عنها البنك فائدة مرتفعة أو عمليات ائتمان أخرى لأجل طويل ، كما تقدم خدماتها للشراكات والدول و الهيئات العامة الأخرى التي تريد عقد قروض لها .
- تقوم بهذه العمليات مستخدمة رأس المال و الاحتياطي دون استخدام و دائع .
- يشمل باب الأصول في مزانياتها مبالغ كبيرة مثبتة في صكوك موجودة بمحفظة الأوراق المالية لديها و في اشتراكات مالية في المنشئآت .
- تلعب بنوك الأعمال دورا هاما في السوق الصرف الأجنبي ، حيث تتخصص البنوك الكبيرة في توفير البنكنوت الأجنبي .

المطلب الثالث : عمليات و وظائف بنوك الأعمال

أولا /عمليات بنوك الأعمال : تقوم بنوك الأعمال بعمليات مختلفة أهمها مايأتي :

- إنشاء المؤسسات الجديدة : قد يقوم البنكب مفرده أو بالشتراك مع بنوك أعمال أخرى بتكوين شركات مساهمة يكتتب فيها المؤسسون بكل الأسهم أو بغالبيتها .
- اذا نجح المشروع الجديد عادت عليه الأسهم بالربح ، كما يتلقى في نفس الوقت ودائع الشركة الجديدة و يقدم لها القروض اللازمة عند الحاجة ، كما يحصل عمولة على توظيف الأسهم و السندات التى تصدرها الشركة أثناء وجودها ومتى حازت الشركة ثقة الجمهور طرح أسهمها الموجوة بمحفظة للبيع بأسعار موافقة و بذالك يحصل على أمواله التى زادت بالأرباح فيمكنه الاشتغال بها في مشروع جديد آخر.
- الاشتراك في المنشآت القائمة و تعضيدها و ذلك بشراء بنك الأعمال لجزء كبير يكفل له نفوذا قويا فيها كما يؤدى لأشرافه عليها .

---

[1] معزوزي نصر الدين ، **لتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة.ن.ت لنبل شهادة الماجستير ، جامعة بومرداس ،.ص03 .

2 حسن أحمد عبد الرحمان ، **مرجع سابق** ، ص126-127.

- الاشتراك في اصدار الصكوك للشركات و الدول فتكون بنوك الأعمال نقابة اصدار تشنرى الصكوك لتوزيعها على الجمهور فيما بعد للاكتتاب فيها ، وقد يقتصر عمل البنوك على عرض الصكوك على الجمهور لحساب تلك الشركة أو الدولة .
- التوصية الصناعية" commandite industuielle" وهي عبارة عن تقديم القروض الطويلة الأجل لأصحاب الأعمال ، ممن تنقصهم الأموال اللازمة ، لانشاء مشروعات جديدة أو لتوسيع القائم منها .
- قد يستخدم بنك الأعمال أمواله الخاصة في المنشئآت ، كما قد يكون مجرد وسيط بينها و بين أصحاب رؤوس الأموال بتوظيف صكوكها ولاتعرض الطريقة الثانية أمواله للخطر ، كما في الحالة الأولى ، لأنه وسيط فحسب .

ثانيا / وظائف بنوك الأعمال : هذا وتقوم بنوك الأعمال ببعض أو كل الوظائف التالية :[1]

- **التعرف على الاستثمار** : واجراء الدراسات المتعلقة بجدواها الاقتصادية . وابداء المقترحات الخاصة بتهيئة الجو الاستثماري في المجتمع . و تاسيس هذه المشروعات ، و القيام بترويج هذه المشروعات وترتيب التمويل اللازم لها .

ويتضمن ذلك اعداد دراسات الجدوى اللازمة لهذه المشروعات ، وتسويق الفكرة وتقديمها للمستثمرين ، و العمل على تدبير الموارد المالية والكوادر الإدارية اللازمة لإدارة هذه المشروعات

- **اعمال بيوت القبول Acceptance Houses** و الخاصة بقبول الأوراق التجارية لتمويل التجرة الخارجية ، فضلا عن قبول الاوراق الخاصة بالتمويل طويل الاجل للمشروعات من خلال ممارسة عمليات التعزيز المصرفي وقبول ودفع قيم المبلغ المستورد للمشروعات الاستثمارية ، ومنح كفالات الإفراج عن السفن
- **تقديم المشورة الفنية اللازمة لمشروعات** الاستثمار في المجالات الاستثمارية ، و القيام بأعمال بنوك الإصدار Issusing Houses بتوفير رؤوس الاموال اللازمة للشركات القائمة او الجديدة ، وذلك عن طريق إصدار والأسهم والسندات في الأسواق ، حيث تعمل بصورة أساسية لتوفير الأموال اللازمة عن طريق اكتئاب الجمهور و المؤسسات المالية ، وعلى ذلك فهي تجري ترتيبات مع بعض المؤسسات التي تعمل في حقل الاستثمار بهدف قيام الأخيرة بمشاركتها في عمليات الاكتئاب في الإصدار ، وذلك مقابل عمولة معينة . ومن الخدمات الأخرى التي تقدمها بيوت إصدار الاستثمارات المالية في عمليات الاندماج واعادة تنظيم الشركات ، وإنشاء شركات تابعة ، فضلا عن تقديها للاستثمارات القانونية والعملية في مجالات الإصدار الجديدة ، و

[1] طلعت أشرف عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص 42-45.

عمليات البورصة . ومن جهة أخرى تعبر صورة الإصدار بمثابة ضمان للمستثمر بان الاسهم المطروحة تقوم على أسس سليمة وقانونية

- **تلعب بنوك الأعمال دورا هاما في سوق الصرف الاجنبي** ، حيث تتخصص بعض البنوك الكبيرة في توفير البنكنوت الاجنبي بكميات كبيرة لعملائها من الوكالات السياحية ، وبعض البنوك الأخرى . وتعتمد بنوك الاستثمار في تمويلها على راس المال ، وكذلك الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل مشروعاتها الاستثمارية ، هذا فضلا عن ما تقدمه مؤسسات الائتمان الدولي من قروض لهذه البنوك لإعادة إقراضها للمشروعات الاستثمارية مثل البنك الدولي وتعتمد بعض هذه البنوك على الودائع و المدخرات من الأفراد ومنشآت المجتمع ن خلال أوعية ادخارية متعددة ، وخاصة تلك التي تتسم بطول الاجل مثل شهادة الايداع و تعمل في الولايات المتحدة و بعض الدول الأوربية مجموعة من شركات الاستثمار Investement Companies وهي المنشات التي تقوم ببيع الاسهم للعملاء ، وتقوم بشراء أصول مالية ذات عائدة تصدرها المنشات الأخرى في المجتمع و ، ويكون لكل عميل أسهم في الشركات التابعة التي تنشئها هذه الشركات ، وقد تكون الشركات المستثمرة فيها متخصصة في مجال معين او تكون متنوعة ، وعلى عكس البنوك القابضة المصرفية فان الشركات لا تملك أسهم الشركات المنشاة بل أنها تكون مملوكة للعملاء ، وقد تسهم في جزء منها لا يزيد عن 5% من مواردها . وتعمل هذه الشركات على تنويع استثمارها من خلال شركاتها التابعة درءا للمخاطر ، فان الكثير من الدول تعفي ايداراتها من الضريبة على الدخل . قد تزداد هذه البنوك بشكل كبير لتعمل في مجال المشتقات المالية

✓ **بيوت السمسرة في الاوراق المالية Stock Brokers**

وهي تلك المنشات التي تسعى إلى شراء و بيع الأوراق المالية نيابة للعملاء مقابل الحصول على عمولات معينة. وقد تتعامل هذه الشركات في كافة الأوراق المالية او تتخصص في مجال معين . وتقدم خدمات في مجالات البحوث و التحليل المالي ، و بعض هذه المنشات يقوم بتقويم خدمات مالية متكاملة في مجالات الاستثمار في الأوراق المالية (بحوث، بيع وشراء و ادارة محفظة الاوراق المالية).

✓ **بنوك المحليات Mincipal Banks**

تؤدي بنوك التنمية المحلية دورا هاما في النهوض بتلك المجتمعات اقتصادية و اجتماعية ولا سيما أن تلك المحليات لا تحظى بنصب من التقدم يعادل ما حصلت عليه المدن الكبرى و العواصم في المجتمع رغم انها المصدر الأساسي لموارد المجتمع .

وتهدف بنوك تمويل المحليات إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية للسلطات المحلية ، و ذلك في شكل قروض غالبا ما تكون طويلة الأجل ، و بتكلفة تتناسب مع حاجيات و مشروعات السلطات المحلية ، وتعمل على الاهتمام بتحليل الربحية القومية للمشروعات المحلية و تحديد اثر هذه المشروعات في تقديم خدمات تؤدي لرفاهية المجتمع المحلي.

وتعتمد هذه المؤسسات في تمويلها على هيكلة رأس المال الذي غالبا ما تكتب فيه الحكومات المحلية و إصدار السندات القروض المحلية الأجنبية. هذا فضلا عن مساهمات الحكومة المركزية، وينصب التوظيف وفقا لأسبقيات احتياجات المحافظات من الأموال الأزمة لتدعيم خدمات المرافق العامة كالإنارة، والمياه والمجاري. وعلى النحو الذي يحدث تنمية متوازنة في المحافظات.

هذا و حتى تثمير موارد مستمرة لهذه البنوك فإنها تقوم بعض المرافق الإدارية مثل الطرق (ذات الأجر) ، و كذلك دور السنما ، والملاهي او إعداد مرافق بأجير متميز و استخدام حصيلة ذلك في تمويل المشروعات الاخرى .

وتحذر الإشارة ان بنوك تمويل المحليات تكون إحدى المنشات المملوكة للحكومة المركزية مثل قروض مكتب الأشغال العامة في انجلتا The puplic Works Bourd وبنك المقاطعات التركي The Province Bank of Turky و الهيئة الكنية لإقراض الحكومات المحلية . أما النمط الثاني من هذه البنوك هي مؤسسات خاضعة لسيطرة السلطات المحلية ، و تعمل على تمويل مشروعات وتمويلا ذاتيا و يكون رأس مالها عادة من أسهم مقسمة على مختلف المقاطعات طبقا لعدد السكان . ومن أهم الأمثلة على هذه المؤسسات تلك لتي تعمل في كل من بلجيكا والدانمارك . هذا و تعمل معظم الدول على ان تكون هذه المؤسسات في شكل مؤسسات بين الدولة و المحليات حتى يسود التعاون فيما بينها ، و حتى يمكن التنسيق بين الخطط القومية و المحلية في التمويل .

خلاصة

تعرضنا في هذا الفصل إلى البنوك التي يكمن تعاملها الرئيسي في أنها وسيط لتداول الأموال بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز، وفي ظل التغيرات التي حدثت بفعل العولمة المالية التي لها تأثير كبير على الجهاز المصرفي تم تحول هذه البنوك إلى بنوك استثمار و بنوك أعمال وذلك لعدة أسباب منها منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للبنوك ، وارتفاع سعر الفائدة المتغير والتجاء كثير من المقترضين إلى الاقراض المباشر من خلال الأوراق التجارية, وانتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول، ولتحقق نجاح هذه البنوك يجب توافر , من ما يلي:

- امتلاك البنك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية.
- ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي.
- دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة

الفصل الثاني

تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات من بين المسائل المهمة التي تسعى أغلبية الدول لإدراكها خاصة الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لدعم نموها الاقتصادي، ولقد أدركت الدول النامية خاصة النفطية منها الجزائر أن المراهنة على تصدير منتج واحد، لا يحقق لها لا كفاءة عالية و لا أهدافها التنموية، نظرا للاضطرابات التي تهدد استقرار أسواق المحروقات العالمية، لذلك تعد الصادرات خارج قطاع المحروقات ذات أهمية نظرا لما يمكن أن تساهم به في توفير النقد الأجنبي، وزيادة حجم نشاط المؤسسات الاقتصادية، وتلعب الصادرات خارج قطاع المحروقات دورا هاما وأساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، مما جعل ذلك الدور موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت إلى تحديد هذا الدور ومن هذا المنطلق فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول :الصادرات و المفاهيم الأساسية المرتبطة بها .

المبحث الثاني :نظريات التصدير و مؤشرات و مضاعف الصادرات و أهم ملامح نجاحها.

المبحث الثالث :مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و وضعيتها خلال الفترة (2000-2014) في الجزائر.

المبحث الأول : الصادرات و المفاهيم الأساسية المرتبطة بها

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء و الأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، واعتبرته من بين أهم مقومات و أسس النمو من خلال تحفيز الطلب و تشجيع الادخار وتراكم رأس المال، و للإلمام أكثر من موضوع الصادرات اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الخاصة بالتصدير بدا من مفهوم التصدير وأهميته و أهدافه بالإضافة إلى دوافع و محددات التصدير وصولا إلى مزايا و محاذير التصدير.

المطلب الأول :مفهوم الصادرات خارج قطاع المحروقات و أهميتها

أولا : مفهوم الصادرات خارج قطاع المحروقات

التصدير هو عملية هامة تتدخل في مراحل النشاط التجاري بالمؤسسة الاقتصادية و هو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية و يختلف مفهوم التصدير من شخص لآخر و من فئة لأخرى حيث أن هناك من يعرف التصدير على أنه كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي.

أما رجل الجمارك فيعرف التصدير على أنه كل عملية عبور للسلع و الخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.

كما يعرف حسب الموسوعة الاقتصادية بأنه تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع و الخدمات من التراب الوطني و التي تحول خارج هذه الحدود و يمكن أن تكون بكثرة أو بقلة.

كما **يعر ف فؤاد محمود التصدير أنه**": بيع سلع معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من إحتاجاتها" .[1]

و يمكن تقديم تعريف التصدير على المستويات التالية :[2]

1-على مستوى المؤسسة :هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية

2- على المستوى الوطني :هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة من الدول التي تعاني فائض فيا لإنتاج وهو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية .

---

[1] مصطفى رشيد شيخي ، **الاقتصاد النقدي و المصرف** ، دار الجامعية ، بيروت ، 1995، ص 235.

[2] وصاف سعيدي، نحو **إستراتيجية فعالة في قطاع التصدير، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية**، المركز الجامعي بشار، يومي 20 و 21 افريل2004 سميرة صالحي، التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011 ، ص78.

3-على المستوى الدولي:التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

ثانيا :أهمية التصدير

لعملية التصدير أهمية مختلفة في سياسات الدول ال ا رغبة في تحقيق النمو الاقتصادي مما جعله يحظى دراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين.

التصدير ينبغي أن يكون توجها مجتمعيا متكاملا لا يكفي أن تسعى إليه مؤسسة أو أخرى منفردة، ولكن يجب أن نسعى إليه جميعا بكل عزم وبكل تصميم، حيث يمثل هذا الأخير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي.

تكمن أهمية التصدير في عدة مستويات:

على المستوى السيادي :

تعتبر درجة استقلالية الدولة أو كما تسمى درجة الانكشاف الاقتصادي جزئيا دالة في قيمة الصادرات مقارنة بالدخل القومي، وتقاس التبعية الاقتصادية من خلال درجات عدة مؤشرات:

درجة أهمية الصادرات = قيمة الصادرات/إجمالي الناتج المحلي×100

درجة التركيز السلعي للصادرات =قيمة صادرات سلعية رئيسية/قيمة الصادرات×100

إن التقدم الذي حققته الدول الصناعية لم يكن فقط من خلال تطوير تقنيات الإنتاج وعملياته بل بالإضافة لعوامل أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها، ويعتبر التصدير من أكثر الطرق بساطة لغزو الأسواق العالمية [1].

- **على المستوى الاقتصادي :**

للتصدير أهمية كبيرة ترجع بالفائدة على الدولة المصدرة اقتصاديا وتتمثل فيما يلي:

إن إتاحة الفرصة أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تع ود على الدولة أو الدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، إذ بعد أن تصل تلك الصناعات من التطور إلى نقطة الفائض في الإنتاج، والفائض عن حاجة الأسواق المحلية، لذلك فلا سبيل أمامها إلا تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية من أجل النمو والتوسع والبقاء في السوق.

يعتبر تصدير الفائض من إنتاج الصناعات المختارة مهما للاقتصاد الوطني وقد يعود إلى مزايا عدة منها:

[1] عبد السلام أبو قحف، **بحوث التسويق و التسويق الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000 ،ص234-235.

– ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية اللازمة، توفر الأيدي العاملة الفنية القادرة على الإنتاج، والتكاليف النسبية المميزة، والتصدير من هذا الباب يؤدي إلى كسب قومي واضح.

– ولا تؤدي تنمية صناعات التصدير إلى توفير مورد مستمر للاستثمارات االرأسمالية فحسب بل تؤدي أيضا إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بشكل عام ولأفرادها بشكل خاص.

– وتحتل الصادرات في الدول النامية مكانة مهمة وتقوم بدور كبير في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة تؤثر في الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات .

وقد توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كخيار تنموي، أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث ذلك على اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، وتوصلت إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية. [1]

المطلب الثاني :أهداف و أنواع الصادرات خارج قطاع المحروقات

أولا :أهداف التصدير

للتصدير عدة أهداف نذكر منها: [2]

1 – الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية و هي:

–تجاوز السوق الوطنية المشبعة.

–توفير جغرافي للمخاطر.

–التكيف مع المنافسة.

–التواجد في السوق الدولية.

2– الأهداف المرتبطة بالجانب المالي و هي:

–الزيادة في رقم الأعمال.

[1] شريف على الصوص ، **التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)** ، دار أسامة ، الأردن ، 2012 ص25-26.
[2] ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 1998، ص43.

-رفع هوامش المردودية و الإيرادات المالية.

-رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

3- الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

-تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.

-استغلال الامتيازات المتوفرة.

-نقص الكلفة الإنتاجية.

-الرفع من جهود البحث و التطوير.

ثانيا :أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع كما يلي:

1/ على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج :وتنقسم إلى تصدير السلع المنظورة وغير المنظورة.

1-1/تصدير السلع المنظورة :والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية .

1-2/ تصدير السلع غير المنظورة :وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وتتمثل في خدمات النقل، التأمين، السياحية، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات...الخ، زاد إلى ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتوزيع مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي .[1]

2/على أساس معيار بقائه بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج له أو بصفة دائمة :وينقسم إلى تصدير مؤقت وآخر دائم (نهائي) .

2-1/ تصدير مؤقت :ويتمثل في تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استى ا ردها ومن بينها المنتجات التي ى ا رد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية، مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج، إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج .

[1] كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ،2003،ص28.

2-2/ تصدير دائم :ويتمثل في تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها، وأيضا يقصد به مجموعة البضائع) الجديدة أو القديمة (التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الجمركي.

3/ على أساس تولي عملية التصدير :وينقسم هذا الأخير إلى تصدير مباشر وتصدير غير مباشر.

3-1/ تصدير مباشر :هو طريقة تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبيات عبر المرور عبر الوسطاء .

وهو أبسط أنواع الصفقات ويمر التصدير المباشر بالمراحل التالية: [1]

- ✓ **الحصول على الفرصة التصديرية** :ويتم ذلك إما عن طريق دارسة السوق المستهدف أو عن طريق تلقي العرض بالتصدير.
- ✓ **التقدم بعرض متكامل** :وهذا يعني التقدم بعرض مفصل طالما وضحت جدية العميل، ويشمل العرض عادة مواصفات السلعة، والكميات الممكن تصديرها، والسعر، وغير ذلك مما يتناسب مع طبيعة السلعة.
- ✓ **التعاقد** :ويعني اتفاق الجانبين على شروط انتقال ملكية السلعة من المصدر إلى المستورد، وقد يأخذ ذلك شكل عقد مكتوب يوقعه الطرفان أو مجرد شكل أمر توريد موجه من المستورد إلى المصدر بالشروط المتفق عليها في مراسلات الجانبين.
- ✓ **التوريد** :ويعني شحن البضاعة بالوسيلة المتفق عليها وفي الموعد المتفق عليه وذلك إلى المستورد.
- ✓ **السداد** :ويعني تحصيل قيمة الصفقة بالأسلوب المتفق عليه.

3-2/تصدير غير مباشر :فهي طريقة تقوم بمقتضاها الشركة المعنية ببيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية ولا يوجد لديها أي نشاط داخلي إدارة أو قسم يتولى هذه العملية، وتكون عملية البيع في السوق الأجنبي مماثل لنظيره في السوق المحلي، وفي هذه الحالة أيضا نجد أن الشركة تصبح غير منغمسة في الأسواق.

المطلب الثالث : دوافع و محددات الصادرات خارج قطاع المحروقات

أولا -دوافع التصدير :يمكن تحديد دوافع التصدير في العناصر التالية: [2]

1-تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير.

2-تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.

3-الإفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق.

4-الإفادة من تسويق منتج وحيد و تكنولوجيا متميزة في إنتاجه و تشغيله.

5-تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.

[1] بشير العلاق ، **العلاقات العامة الدولية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2010،ص110.
[2] بدبع جميل قدو ، **التسويق الدولي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2008، ص125.

6-تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج و الاستخدام.

7-تشغيل طاقات و موارد فائضة و معطلة.

8-تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية و القرب من الزبائن.

9-صغر السوق المحلية و عدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا.

10- ركود الطلب في السوق المحلية وا قدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.

كما أن هناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير أهمها:

-توفر خبرات و معارف لدى المؤسسة في نشاط التصدير و ممارسته.

-اكتساب القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.

-اكتساب المؤسسة لخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

-تطوير الإنتاج و طرقه استجابة للبيئة الخارجية.

كما أن هناك هدف وطني للتصدير يهم الدول النامية و المتقدمة و بصفة عامة يمكن تقسيم هذه الدوافع حسب سلوك الاستجابة إلى عوامل ساحبة و عوامل دافعة بمعنى آخر شكل الاستجابة للدوافع سواء كان مصدرها بفعل العوامل البيئية الداخلية أو بفعل العوامل البيئية الخارجية السوق المحلي و السوق الأجنبي أو كلاهما معا.

إن التمييز بين هذه العوامل مهم لإنه يحدد طبيعة أهمية إتخاذ قرار التصدير فيما إذا كانت المبادرة بالنشاطات الدولية نتيجة حاجة المؤ سسة للتصدير أو أنها قامت على أسس إختيارية من أجل التحسن و الحفاظ على ما هو موجود حاليا .[1]

[1] هاني حامد نور الضمور ،**التسويق الدولي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة 6، 2011 ،ص52.

جدول رقم(02-01) : دوافع التصدير

العوامل الساحبة	العوامل الدافعة
1-أهداف الربح و النمو	1-أوامر الطلب الخارجية
2-توفر المعلومات	2-زيادة القدرة في الموارد
3-إتجاهات المديرين	3-القرب من الأسواق الدولية
4-المزايا التسويقية	4-زيادة حجم المبيعات الموسمية
5-توفر الفرص التسويقية في الخارج.	5-صغر حج السوق المحلية
6-تفوق تكنولوجي	6-ضغوط المنافسة
	7-تدهور السوق المحلي

المصدر : هاني حامد نور الضمور ،التسويق الدولي ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة 6، 2011 ، ص53 .

إن تعدد دوافع الربح و النمو من أهم القوى التي تحفز المؤسسات للاهتمام بالتصدير بالإضافة إلى أن المؤسسة التي تمتلك تفوقا تكنولوجيا توفر سلع مميزة بالمقارنة بما يعرضه المنافسين في الأسواق الدولية كما توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية و توفير الجدوى الاقتصادية في كافة الأنشطة التسويقية يمكن المؤسسات من تخفيض تكاليف إنتاجها و تسويقها.

أما بخصوص العوامل الدافعة فقد تأتي استجابة المؤسسة للبدء أو التوسع بالأعمال التسويقية لدولة بفعل متغيرات و عوامل بيئية ضاغطة دون التخطيط المسبق لها و من أهمها:

-أوامر الطلب الخارجية و زيادة القدرة في الموارد ، القرب من الأسواق الدولية.

-زيادة حجم المبيعات الموسمية بالإضافة إلى صغر حجم السوق المحلية و ضغوط المنافسة.

ثانيا- محددات التصدير:

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالتصدير أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه العوامل أو المحددات نتناول ما يلي:

1/ المحددات الداخلية:

1-1/ **طبيعة الهيكل الاقتصادي:** يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، و يظهر ذلك اذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلها في الدول المتقدمة حيث استغلال الموارد المتاحة في الدول النامية لتموين صناعتها و جعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون اعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها، بل عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل اقتصاديا مستعمراتها ذات تبعية دائمة لها، حيث

تختص الدول النامية في الانتاج الاولي من زراعة .....إلخ و الذي ساهم في بعث الفقر و التأخر في الفن الانتاجي و كذا انتشار ظاهرة البطالة، و قد انحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الاولية، و بالتالي بروز ازدواجية اقتصادية حيث أن هناك قطاع منتج للتصدير متطور و قطاع تقليدي لعدم قدرة قطاع التصدير على خدمة بقية الانشطة الاقتصادية و كل ما سبق انعكس مباشرة على هيكل الصادرات في الدول النامية.

1-2/ **الانفجار السكاني** :ان نمو الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية حيث أن ظاهرة الانفجار السكاني تؤدي الى الامتصاص المت زيد للموارد الاقتصادية و توجبها الى السكان، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير.

1-3/ **اتجاه الاستثمار** :ان توجبه الاستثمار يعتبر من المحددات الاساسية لحجم و هيكل الصادرات خاصة في الدول النامية لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الانشطة الاقتصادية بالنظر الى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها بالإضافة الى اعطاء تقلبات اسعار صادرات المواد الاولية حجمها من الاهتمام في المدى القصير و هذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل لمشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة.

1-4/ **السياسة التجارية** :ان الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الانتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، و هذا يتحقق إلا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة و مبينة وفق استراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق و في هذا الاطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق اساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الاخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية .

2/ المحددات الخارجية :

2-1/ أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية :من خلال دراسة الطلب العالمي يتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الاولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الانتاجية في الدول المتقدمة، و زيادة العراقيل التي تضعها هذه الاخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية، و بالخصوص مع ظهور موجه التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

2-2/ أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية :ان معدل التبادل بالنسبة للدول المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف ت ا رجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض و الطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة .

2-3/ دور الحكومة :تتدخل الحكومة في الاقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة و التخطيط و المراقبة و التشجيع ان الغاية من تصرفات الحكومة هي تشجيع عمليات التبادل التجاري الدولي و تسهيلها، و ذلك من خلال الاتفاقيات التي تعقدها مع حكومات الدول الاخرى و ممارسة نشاطات التسويق الدولية التسهيلية. [1]

و من المحددات التي تواجه النشاط الاقتصادي عند التصدير أيظا ما يلي[2]:

-عدم كفاية الممولين و المعلومات المطلوبة عن فرص التصدير.

-قلة الاتصالات الخارجية والالتزامات التصديرية.

-محدودية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التصدير.

-محدودية الطاقة الإنتاجية و قنوات التوزيع الخارجي.

-ارتفاع تكاليف التصدير و التعرض للمخاطر التجارية و السياسية.

أما المحددات التي تواجهها المؤسسة أثناء عملية التصدير فأهمها:

-بعد الأسواق الخارجية عن مركز المؤسسة و اتخاذ القرارات.

-تعدد و تنوع و شدة المنافسة الخارجية.

-تباين استخدامات السلع في الأسواق الخارجية و الخصائص المطلوبة فيها.

-مواجهة الفروقات الثقافية و اللغات في الأسواق الخارجية.

-تعقد خدمات الشحن و ارتفاع تكاليف إيصال السلع إلى الأسواق الخارجية.

المبحث الثاني : نظريات التصدير و مؤشرات و مضاعف الصادرات و أهم ملامح نجاحها

حظي الفكر الاقتصادي بأفكار عديدة رأت في النشاط التصديري أهمية بالغة باعتباره ركنا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي ، من خلال هذا البحث سيتم عرض أهم نظريات الفكر الاقتصادي في مجال النشاط التصديري وكذلك مؤشرات و مضاعف الصادرات و أهم ملامح نجاحها .

المطلب الأول :أهم نظريات التصدير

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية و أخيرا النظرية الحديثة و ذلك كما يلي: [3]

[1] هاني حامد نور الضمور، **مرجع سابق** ، ص60-61.

[2] بديع جميل قدو ،**مرجع سابق** ، ص53-54.

[3] حمشة عبد الحميد،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر** –، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة2013/2012 ،ص51.

1-سياسة التصدير عند التجاريين:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ورأوا أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات و تنمية الصادرات، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية.

وبذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد وسياسة تصنيع واسعة و كذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير.

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريون في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة و العمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وقد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا و انجلترا على الخصوص، فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام حماية جمركية، وتشجيع الصناعة الوطنية.

بينما إنجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية و اتخذت تدابير أخرى كقوانين الملاحة إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب، وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.

ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، إلاّ أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

2-الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

حسب نظرية حرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دول محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة ما إذا قورنت بالدول الأخرى ؟ أم أنه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية ؟ الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية

وتتلخص على أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وذهب تحليل ريكاردو إلى أبعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر و ذات مساوئ نسبية أقل.

وقد توقفت ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون ستيورات ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها وتوصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي.

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء كل من هكشر و أولين بفرضيات أكثر توسعا، حيث حاولت هذه النظرية الإجابة على السؤالين :لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية" وفرة عناصر الإنتاج "و الثانية "تعادل أسعار عناصر الإنتاج "فالبنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها وتستورد المنتجات التي تحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل واستيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.

أما بالنسبة للنظرية الثانية" نظرية " التعادل فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.

وتعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالمي، وهذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح أن و م أ مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في و م أ على من إنتاجية الدول الأوربية.

3-الصادرات في الفكر الحديث:

ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات منهم: حيث أشار ماركس إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائيMYRDAL.NURKS.MARX للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بينما يرى مردال أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أيضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع

الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير ميرال إلى أن التجارة الخارجية التي تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نوركس فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا و أستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين.

كما أكد ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، و إزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية و ذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

المطلب الثاني : مؤشرات و مضاعف الصادرات

أولا/ مؤشرات الصادرات:

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، و من بين هذه المؤشرات ما يلي: [1]

1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

وذلك بإعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية و التقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، و ثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات و بخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد.

2- نسبة تغطية الصادرات للواردات :وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية و المتمثلة ب"الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير "على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وا نما يجب أن يضاف إلى هذا و ذلك

[1] ديب مفيدة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012 ، ص7 .

عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات و الواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا يضطر للاستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، و تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير و كذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3- درجة التركيز السلعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية.

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية واستمرارها ، مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعوا ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها "الأنكتاد" ، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية ، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4- النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي إنما تكون امتدادا طبيعيا له.

5- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغته هذا المؤشر عبر تركيبة من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

-النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.

-النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.

-النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

ثانيا/ مضاعف الصادرات :

تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني فهي بذلك تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي، إذا طلب العالم الخارجي (الطلب على الصادرات)على الناتج الوطني مثله مثل طلب القطاع العائلي على الناتج الوطني (الاستهلاكC) وطلب قطاع المنتجين على الناتج الوطني (الاستثمارI) وطلب قطاع الحكومة على الناتج الوطني (الإنفاق الحكوميG) وبالتالي يجب إضافة الصادرات إلى الطلب الكلي، وبناءا على ذلك تكتب معادلة الدخل الوطني كما يلي:

معادلة الدخل الوطني = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي) +الصادر – الوارد

وتعامل الصادرات في نموذج الدخل الوطني كمتغير خارجي، أي أنها تساوي كمية ثابتة في كافة الدخل الوطني وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي وا لى نسبة الأسعار ا لمحلية إلى أسعار العالم الخارجي وا لى معدلات خطر وا لى السياسات التجارية ما بين الدول المتعاملة مع بعضها تجاريا... و بما أن أهم هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية لذا يمكن افتراض أن الصادرات متغير مستقل، ومن ثم فإن التغيرات في الصادرات مثلها مثل التغيرات المستقلة الأخرى في الإنفاق ، ومع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها تؤدي إلى تغير مضاعف في مستوى الدخل التوازني.

- **قيمة مضاعف الصادرات :**

أن اشتقاق قيمة مضاعف الصادرات يعبر بنسبة الزيادة في الدخل الوطني إلى الزيادة في الطلب على صادرات الدولة التي حققتها.

المطلب الثالث : ملامح النجاح في تنمية الصادرات

تتمثل أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات في: [1]

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي و الخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور أكبر قدر ممكن من التنوع.
- مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، و بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.
- مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة، وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.
- مدى استقرار و انتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

المبحث الثالث : مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و وضعيتها خلال الفترة (2000-2014) في الجزائر

سنتعرض في هذا المبحث إلى مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و وضعية هذه الصادرات و ذلك من خلال استعراض تطوراتها الرقمية خلال الفترة (2000-2014) ، و لهذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، و المطلب الثاني لدراسة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال (2000-2008) ، أما المطلب الثالث فسنخصصه للفترة (2009-2014).

المطلب الأول: مبررات الجوء الى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تشير أدبيات النمو الاقتصادي في العام أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حيث ان عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري، و الجدير بالذكر أنعجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الاضطرابات النقدية التي شهدها هذا العقد هذا بالإضافة

[1] حمشة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص56 .

للارتفاع الشديد في اســعار النفط و انهيار نظام اسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات اتجهت الى الانخفاض نتيجة الازمات التي واجهتها الدول النامية، ان هذا الانخفاض قد أدى في حقيقة الامر إلى تعثر مسار النمو و زيادة حالة الركود و ارتفاع الاسعار و تزايد البطالة هذا و يرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:[1]

1/ النزعة الحمائية:

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة الى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الاولية و الصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة الى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا و قد اتجهت الدول الصناعية الى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على اثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

و يرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة الى الطبيعة المتقدمة الى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعا غير ان هذه الميزة سرعان ما تنتقل الى دول اخرى، قد تكون أقل تقدما حيث يتم انتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج استنادا الى وفرة عوامل الانتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الاسواق العالمية بل أيضا في اسواق الدولة صاحبة الاختراع الامر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول الى البحث عن وسائل جديدة للحمائية.

2/ معدل التبادل :

شــهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صــالح الدول النامية و يرجع ذلك بصــفة اســاســية االى اتجاه اسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الى الدول النامية الى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه اسعار السلعة الدولية ، باستثناء البترول، الى الانخفاض و يرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في اسعار المواد الاولية الى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي و التكنولوجي الذي

[1] زير ريان ، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، 2015/2014 ،ص 76-77.

حققته هذه ابدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الاولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3/ الدين الخارجي :

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الاخيرة، فالديون الخاردية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للإقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز و تحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية و يترتب عليه زيادة ارقام المديونية الخارجية و بالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات و اعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الامر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري و هذا و يزداد الامر سوءا نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة على هذه القروض ، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الاخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية .

مما سبق يتضح لنا أن السبيل الى مواجهة العجز المتراكم في ميزان مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير و استراتيجيات التسويق الدولي له ولاشك ان العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة يعكس تباين مستويات الانتاج و الاداء الصناعي للدول المختلفة الامر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير و مفاهيم و أساليب التسويق الخارجي للدول النامية. [1]

المطلب الثاني : تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2001-2008)

بعد استعراضنا لتطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (1992-2000) و لاحظنا بأن خلال تلك الفترة ظلت الصادرات النفطية مهيمنة على إجمالي الصادرات الجزائرية حيث بقى متوسط الصادرات النفطية خلال تلك الفترة في حدود 96% في المتوسط بينما لم تتعدى الصادرات غير النفطية لتلك الفترة في حدود 04 %في المتوسط مما يعني هذا عدم تحسن أداء هذه الصادرات خلال الفترة السابقة و ظلت في حدود الفترة الأولى بمعنى الفترة (1980-1985) بمعنى أن الدولة الجزائرية لم تستفد من الدرس القاسي للأزمة النفطية العالمية التي انهارت معها أسعار النفط.

[1] زير ريان ، **مرجع سابق** ، ص7.

و لقد تمركزت الصادرات خارج قطاع المحروقات في تلك الفترة على المنتجات نصف المصنعة، إذا ظلت هذه الأخيرة تهيمن على إجمالي الصادرات غير النفطية و جاءت بعدها صادرات منتجات المواد الغذائية والمشروبات و الدخان ثم تليها باقي المنتجات بنسب متفاوتة.

و عليه سنحاول في هذا المطلب استعراض هيكل للصادرات الجزائرية غير النفطية حسب فروع الاستعمال للفترة(2001-2008) ومن ثم سيتم تبيين حصة كل فرع من فروع الاستعمال من إجمالي الصادرات غير النفطية و سنرى إذا كانت الصادرات غير النفطية قد تحسنت حصتها أم بقيت كما كانت عليه في الفترات السابقة و عليه سنحاول استعراض كل هذا من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (02-02) : تطور الصادرات حسب مجموعة الاستعمال للفترة(2000-2008)

الوحدة: ملايين الدينارات الجزائرية

الصادرات من المنتجات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات	1611145	1430668	1445000	1850000	2276827	3355000	3895736.20	4121790.40	4970025.10
مواد غذائية تبغ و مشروبات	2430.50	2170.10	2769.60	3702.70	4749	4942	5327.10	6136.30	7657.30
مواد الاولية او الخام	1110.60	924.80	921.80	756.40	408.40	370.70	1369.70	897.70	507.10
المنتجات الخام	2169.40	1927.10	3078.60	3098.90	6457.80	9433.90	12793.70	10859.70	21035.20
المنتجات نصف مصنعة	35010	38637.80	41653.10	39419.10	44311.80	47725.60	57385.10	68842.60	89308.40
سلع التجهيز الفلاحي	836.80	1713.20	1621.70	42.80	24.40	34.40	64.70	42.20	67.70
سلع التجهيز الصناعي	3566.40	3384.10	4016.90	2290.80	3582.70	2642.70	3162.60	3188.90	4334.50
السلع الاستهلاكية	947.40	910.70	2130.10	2742.80	1087	1398.90	3161.90	2405.40	2084.40
الصادرا خارج المحروقات	46071.10	49667.8	56192.70	52053.50	60620.9	66548.20	83264.80	92372.80	124994.60
حصة الصادرات النفطية %	97.20	96.60	96.30	97.25	97.40	98.05	97.90	97.80	97.50
حصة الصادرات الغير النفطية %	02.80	03.40	03.70	02.75	02.60	01.95	02.10	02.20	02.50
الصادرات الكلية	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مجموع الصادرات الكلية	1657216.10	1480335.8	1501192.70	1902053.50	2337447.90	3421548.20	3979001	42141603.20	5095019.70

المصدر : شربي محمد الأمين، أهمية و دور تمويل و تامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة fspeوcagex خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010 ، ص200.

جدول رقم(02-03): تطور هيكل الصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال للفترة (2000-2008)

الوحدة: مليار الدينارات الجزائرية

الصادرات من المنتجات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مواد غذاية مشروبات و تبغ	00.10	00.16	00.20	00.20	00.20	00.10	00.10	00.10	00.20
المواد الاولية اوالخام	00.10	00.10	00.10	00	00	00	00	00	00
المنتجات الخام	00.10	00.10	00.20	00.20	00.30	00.30	00.30	00.30	00.40
المنتجات نصف مصنعة	02.10	02.60	02.80	02.10	01.90	01.40	01.40	01.60	01.80
سلع التجهيز الفلاحي	00.10	00.10	00.10	00	00	00	00	00	00
سلع التجهيز الصناعي	00.20	00.20	00.30	00.10	00.20	00.10	00.10	00.10	00.10
السلع الاستهلاكية	00.10	00.10	00.10	00.10	00	00	00.10	00.10	00
الصادرات غير النفطية	02.80	03.40	03.70	02.75	02.60	01.95	02.10	02.20	02.50

المصدر : شربي محمد الأمين، أهمية و دور تمويل و تامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة fspeوcagex خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010 ، ص201.

شكل رقم (02-01): تطور الصادرات النفطية و غير النفطية للفترة (2000-20008)

الوحدة:مليار الدينارات الجزائرية

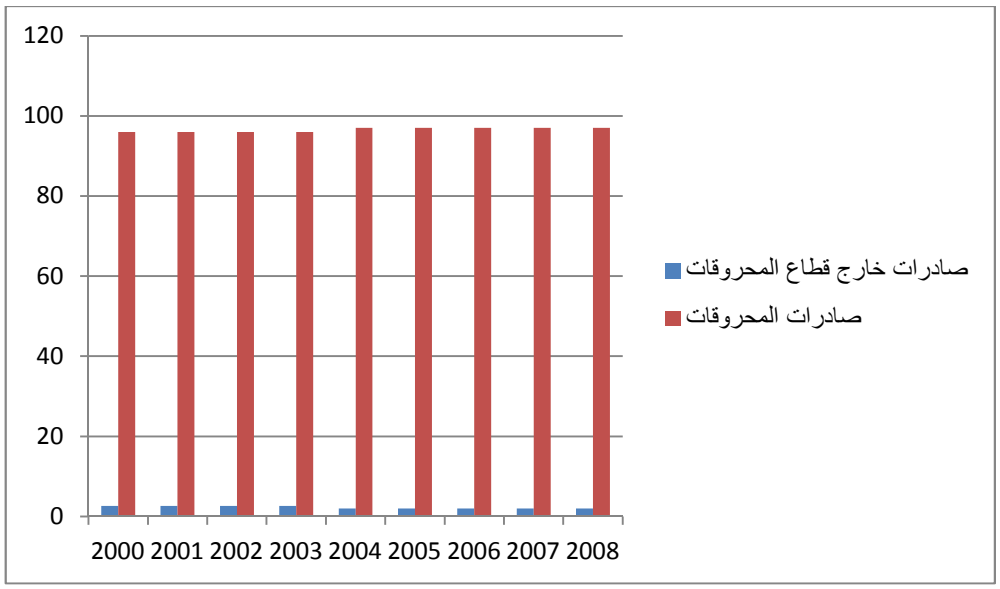

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (02-03).

من خلال قراءتنا للأرقام في الجداول السابقة لاحظنا ما يلي:

1-استمرار هيمنة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة أيضا و بمعدل وصل إلى أكثر من 97% في المتوسط لكل الفترة و بقيمة فاقت في المتوسط مبلغ 2918130 مليون دينار جزائري و هذا يعني أنها زادت عن الفترات السابقة و التي كانت في حدود 96% في المتوسط من إجمالي الفترات السابقة في الوقت الذي كان يفترض فيه التخفيض من هذا النوع من الصادرات من جهة أخرى يتضح أن السلطات الجزائرية لازالت تعتمد بشكل كبير على مورد وحيد و هو بالتأكيد النفط كمصدر رئيسي للدخل.

2-بينما ظلت الصادرات غير النفطية في مكانها، وعرفت نسبة جد هامشية قدرت بأقل من02.6 %في المتوسط خلال هذه الفترة، و تعتبر هذه النسبة أقل نسبة يتم تسجيلها خلال كل الفترات السابقة و بقيمة بلغت في المتوسط أيضا ما يعادل 73214 مليون دينار جزائري.

و كما كان خلال الفترات السابقة فقد سجلت الصادرات غير النفطية حسب فروع الاستعمال خلال هذه الفترة أيضا سيطر ة لصادرات المنتجات نصف المصنعة بشكل كبير مقارنة بباقي المنتجات الأخرى من الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث سجلت هذه المنتجات في المتوسط خلال هذه الفترة ما نسبته 01.95 %من إجمالي الصادرات أي ما يقابلها نسبة% 73.58 من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات أي حققت نسبة أعلى من الفترة السابقة و التي كانت في حدود63% كما تجاوزت قيمة صادرات هذه المنتجات 53410

مليون دينار جزائري في المتوسط خلال هذه الفترة تليها في ذلك صادرات المنتجات الخام بحصة قدرت ب 00.26%من إجمالي الصادرات و يقابل هذه النسبة بالنسبة لإجمالي الصادرات غير النفطية ما يقارب 10% في المتوسط خلال هذه الفترة وبقيمة تجاوزت 8585 مليون دينار جزائري في المتوسط خلال هذه الفترة محتلة بذلك المرتبة الثانية في الصادرات غير الفنطية بعد المنتجات نصف المصنعة و هي بذلك تتفوق على صادرات كل من منتجات المواد الغذائية و المشر وبات والدخان و التي كانت تحتل المرتبة الثانية خلال الفترة السابقة و نشير هنا إلى أن صادرات منتجات المواد الغذائية والمشروبات و الدخان قد سجلت خلال هذه الفترة نسبة قدرت ب 00.15 %من إجمالي الصادرات ويقابل ذلك نسبة 05,66% من إجمالي الصادرات أما باقي المنتجات من الصادرات غير النفطية فظلت بنفس النسبة مثل الفترات السابقة.

المطلب الثالث : تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة(2009-2014)

بعدما استعرضنا تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة(2000-2008) لاحظنا أن خلال هذه الفترة ظلت الصادرات النفطية مهيمنة كذلك على إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بقي متوسط الصادرات النفطية 97% في المتوسط، من هنا نستنتج عدم تحسن أداء الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حيث تمركزت الصادرات خارج قطاع المحروقات لتلك الفترة على المنتجات نصف المصنعة، حيث ظلت هذه الأخيرة تهيمن على إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات ثم صادرات منتجات المواد الغذائية و المشروبات والتبغ ثم تليها باقي النسب وعليه سنتناول في هذا المطلب استعراض هيكل للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب فروع الاستعمال للفترة(2009-2014) و بعدها سيتم تبين حصة كل فرع من فروع الاستعمال من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات و سنرى إذا كانت الصادرات خارج قطاع المحروقات قد تحسنت حصتها أم ظلت كما هي عليه في الفترات السابقة و مدى استجابة السلطات العمومية في الدولة المتخصصة في مجال التجارة الخارجية بصفة عامة و الصادرات بشكل خاص لتحسين أداء الصادرات خارج قطاع المحروقات و عليه سنحاول استعراض كل هذا من خلال الجدول التالي أدناه.

الجدول رقم (02-04) : بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات المحروقات	القيمة	44128	55527	71427	69804	63752	60146
	النسبة%	%97.64	%97.35	%97.19	%97.14	%98.12	%95.53
صادرات خارج قطاع المحروقات	القيمة	1066	1526	2062	2062	2165	2810
	النسبة%	%3.36	%2.65	%2.81	%2.86	%3.33	%4.47
اجمالي الصادرات	القيمة	45194	57053	73489	71866	64974	62956
	النسبة%	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

من خلال الجدول رقم (02-04) يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طول الفترة (2009-2014) بنسبة 97% من اجمالي الصادرات ، حيث تراوحت نسبتها مابين 95.53 % و 98.12% و الرسم البياني التالي يوضح تطور حصيلة صادرات المحروقات و الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2014).

الشكل رقم (02-02) :تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات و خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

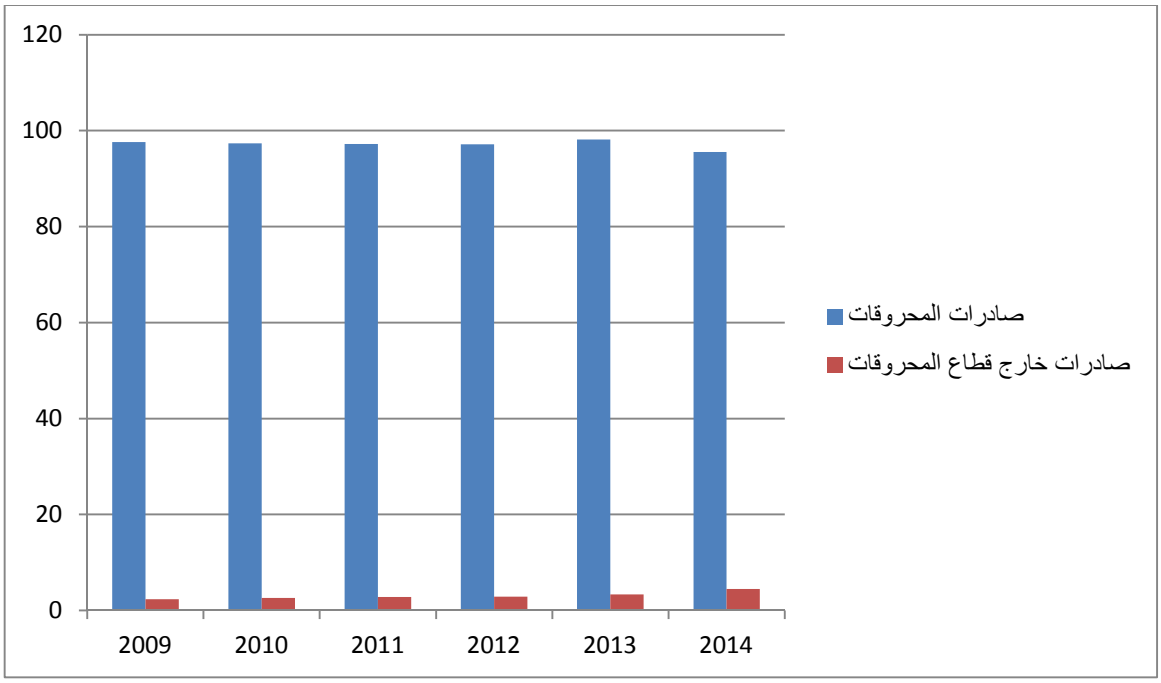

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (02-04) .

ونلاحظ من خلال البيان ان المنتجات خارج قطاع المحروقات نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3%من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2014).

حيث سجلت قيمة 1066 مليون دولار امريكي أي بنسبة 02.36% من اجمالي الصادرات الجزائرية وهذا كان بالنسبة لسنة 2009 ثم تطورت هذه القيمة إلى أن تصل 2810 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 4.47% من إجمالي الصادرات حيث خلال هذه الفترة سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات تطورات مستمرة في قيمها ، حيث كانت سنة 2014 هي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة و تقدر ب4.47% ، وهذا التطور يعتبر ملحوظ حيث نرى ان الجزائر استطاعت ان تحقق الاهداف المرجوة من الخطط و الاستراتيجيات التنموية التي تسعى الى تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات التي قامت بها خلال نهاية الثمانينات والتي كانت تهدف للوصول بالصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات في افاق سنة 2000 إلى 2 مليار دولار امريكي، لكن عند النظر الى احصائيات الجدول فإنها تبين ان الجزائر قد حققت الاهداف المرجوة حيث وصلت الصادرات خارج قطاع المحروقات الى ما يقارب 2062 مليون دولار امريكي وذلك في سنة 2011،

وهذا ما يدل عليه الجدول ظاهريا فقط لكن بالتمعن نجد ان نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات من اجمالي الصادرات فهي تمثل 2.81% فقط، في حين كان على الجزائر الوصول الى هذه القيمة في سنة 2000 حيث لو قارنا نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2011 الى اجمالي صادرات الجزائر سنة 2000 فإننا نجد انه قد تحقق انخفاض في قيمة صادرات المحروقات وذلك راجعا الى انخفاض سعر البرميل من البترول كما ذكرنا سابقا، لكن عند ملاحظة الصادرات خارج قطاع المحروقات فإننا نجد انها تتزايد مقارنة مع السنوات السابقة لها حيث وصلت سنه 2014 الى ما قيمته 2810 مليون دولار امريكي، نلاحظ كذلك ان نسبة مساهمتها من الصادرات الاجمالية تزيد حيث انتقلت من 3.33 % لسنة 2013 الى 4.47 % وهذا راجع كذلك لانخفاض اسعار البترول، لأنه لو حققت الجزائر هذه النسبة عندما يكون سعر البرميل من البترول في اوجه فان مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في اجمالي الصادرات ستكون ضئيلة مقارنة بصادرات المحروقات حتى ولو لم تكن تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من مشتقات البترول ، و الدليل على ذلك سنة 2011 التي حققت فيها الصادرات خارج قطاع المحروقات 2 مليار دولار لكن بالمقارنة مع صادرات المحروقات التي كانت قيمتها 71427 مليون دولار امريكي وهذا راجع لأسعار البترول، حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في تلك السنة 2081% و منه نستنتج ان الجزائر ما زالت تعاني من نقص نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات من اجمالي الصادرات الكلية .

وبالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات ، إلا انها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المرجو على الرغم من انها حققت رغبة الحكومات المتتابعة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج قطاع المحروقات ب 2 مليار دولار امريكي، في نهاية سنة ال2000 لكن حقيقتها بتفاخر دام مدة 14 سنة، وبالتالي هذه القيمة في وقتنا الحالي لا تمثل او لا تفوق 3 % من اجمالي الصادرات الحالية نتيجة لعدة عوامل، حيث يبقى البترول و الغاز الطبيعي يتصدران اهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي و تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة في حجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الايرادات الريعية والصناعات الاستخراجية الناضبة ، لا ينتج ثروة ، يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاه محدودية الاحتياطات والعدالة في التوزيع ، حيث ان الاقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم بالمواد الاولية و افقار السوق المحلي ، اذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الاولية غير المتجددة ويودع لديه جزءا مهما من ايرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطات لا فائدة منها للدولة .

الجدول رقم (02-05): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال (2009-2014)

الوحدة : مليون دولار امريكي

المنتجات / السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014
مواد غذائية	القيمة	113	305	355	315	402	323
	النسبة%	%10.60	%18.83	%17.21	%15.27	%18.656	%11.49
مواد خام	القيمة	170	165	161	168	109	110
	النسبة%	%15.94	%10.19	%7.80	%8.14	%5.03	%3.91
مواد نصف مصنعة	القيمة	692	1089	1496	1527	1458	2350
	النسبة%	%64.91	%67.26	%72.55	%74.05	%67.34	%83.62
مواد التجهيز الزراعية	القيمة	0	0	0	1	0	2
	النسبة%	%0	%0	%0	%0.04	%0	%0.07
مواد التجهيز الصناعية	القيمة	42	27	35	32	28	15
	النسبة%	%3.93	%1.66	%1.69	%1.55	%1.29	%0.53
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	القيمة	49	33	15	19	17	10
	النسبة%	%4.59	%2.03	%0.72	%0.92	%0.78	%0.35

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر تتركب من 6 أصناف أساسية ، حيث تختلف نسب مساهمتها من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات من صنف إلى آخر ، وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (02-03) : هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة : %

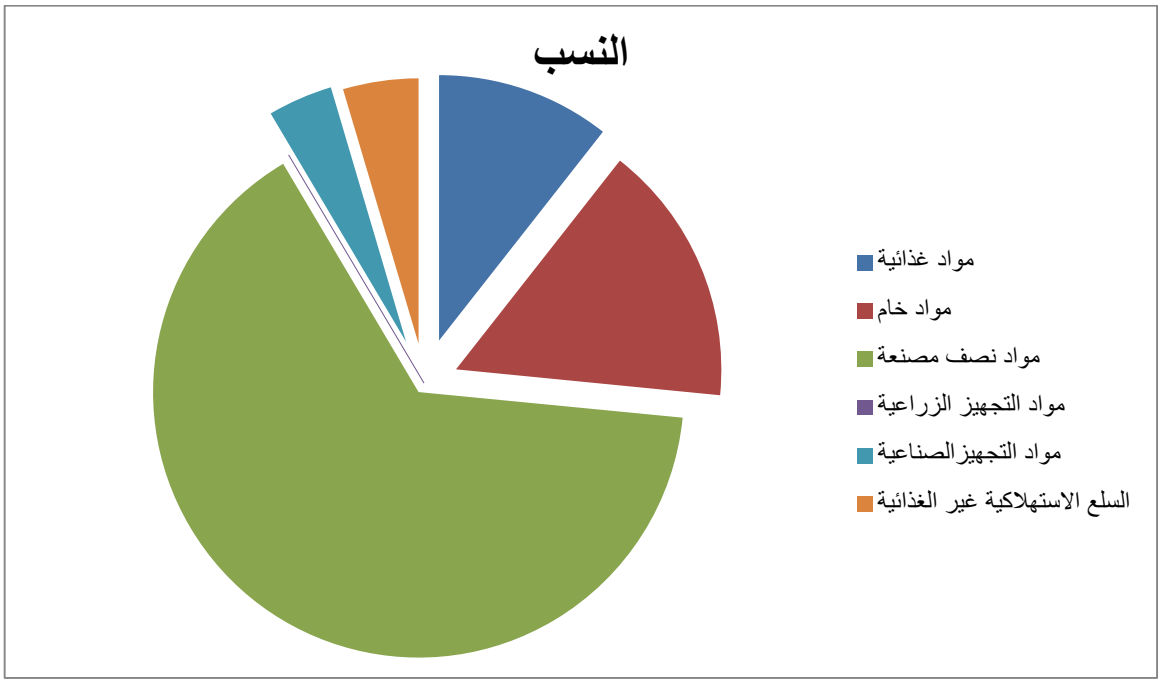

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول رقم (02-05) .

حيث انه عند قراءة الشكل نلاحظ ان المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الاولى على راس المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة وذلك بنسبة 74 % تقريبا من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2014) ، وتتمثل هذه المنتجات اساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى، الامونياك، الهليوم، وهي نتيجة طبيعية نظرا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97 % تقريبا من صادراتها، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة، انتعاش ملحوظ حيث انتقلت قيمتها من 692 مليون دولار امريكي سنة 2009 إلى ما قيمته 2350 مليون دولار امريكي لسنة 2014، والسبب راجع الى ارتباطها الوثيق بالمحروقات فكلما زادت هذه الاخيرة ازدادت معها.

وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 15 % من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2009-2014) حيث تضم بالدرجة الاولى: السكر الابيض، التمور، العجائن الغذائية، الماء ....الخ .

الا ان وارداتنا اكثر بكثير من صـادراتنا من حيث المواد الغذائية وذلك لتنوعها واختلاف الحاجات الاسـتهلاكية حيث عرفت المنتجات الغذاية انتعاشـــا ملحوظا خلال الفترة من 2009 الى 2013 حيث انتقلت من 113 مليون دولار امريكي الى 402 مليون دولار امريكي ســـنة 2013 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة .

للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم للفلاحين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره ، اما بالنسبة لسـنة 2014 فقد تراجعت بنسـبة 20 % مقارنة بسـنة 2013 حيث وصـلت الى 323 مليون دولار امريكي ، وهذا راجع التراجع في صـادرات كل من السكر والمواد المياه المعدنية والغازية ، حيث كانت صـــادرات السكر تقدر ب 278.16 ملون دولار امريكي الى 228.14 مليون دولار امريكي وهذا راجع الى عوامل معينة، ما عدا عامل الكمية لان الكمية قد زادت بين 2013و2014، اما بالنسبة للمياه الغازية والمعدنية فقد كانت سـنة 2013 تقدر ب33.38 مليون دولار امريكي ووصـلت ســنة 2014 الى 15.43 مليون دولار امريكي.

ثم تأتي المواد الخام في المرتية الثالثة بعد المنتجات الغذائية من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مسـجلة نسـبة 7.59 % من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009-2014) و التي تشـمل خاصـة الفوسـفاط ، الزنك والنحاس، وسـبب احتلالها لهذه المرتبة مرده الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تسـتغل حتى الان اسـتغلالا حقيقيا .

تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 1.54 % تقريبا و التي تتكون من التجهيزات و الوسائل المستعملة في ميدان البناء ، الصحة ، الميكانيك والاشغال العمومية، حيث سجلت اعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 67.12 مليون دولار امريكي بنســبة مســاهمة 3.46%، تأتي في المرتبة الخامســة الســلع الاســتهلاكية غير الغذائية بنســبة ما يقارب1.23% من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات وتضـــم بالدرجة الاولى مواد التنظيف ، مواد التجميل ، الادوية، الورق.....الخ ، وتعتبر ســـنة 2009 هي السنة التي ســـجلت فيها حصـــيلة الصادرات من مواد الاســـتهلاكية غير الغذائية حيث كانت القيمة تقدر ب 49 مليون دولار امريكي بنســبة 4.59 % اما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتية السادسة وذلك بنسبة 0.02 % من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث تتكون منتجاتها من الجرارات، الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم الاخرى. وظلت هذه المواد تتقهقر من سنة الى اخرى حتى انعدمت في كل من السنوات 2009/2010/2013 ثم ارتفعت بقيمة 2مليون دولار امريكي سنة 2014.

الجدول رقم (02-06) : **أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2012)**

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات / المنتجات	2010		2011		2012	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت و المواد المشابهة الآتية من تقطير الزفت	558.44	36.60	836.01	40.54	909.17	41.57
الامونياك	195.95	12.84	371.73	18.03	481.21	22
السكر	231.35	15.16	265.32	12.86	207.97	9.51
الفوسفاط	43.96	2.88	128.34	6.22	152.88	6.99
الميثانول (كحول غير حلقية)	27.62	1.81	44.75	2.02	49.03	2.24
الهيدروجين والغاز النادر	43.93	2.84	39.14	1.90	36.04	1.65
المياه المعدنية و الغازية	26.75	1.75	25.72	1.25	31.13	1.42
التمور	22.67	1.49	23.37	1.13	24.71	1.13
الزنك على شكل خام	61.42	4.02	25.72	1.25	14.85	0.68
الجلود المدبوغة	11.02	0.72	20.33	0.99	14.87	0.68

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الجدول رقم (02-07) : أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2013-2014)

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات / المنتجات	2013		2014	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت و المواد المشابهة الآتية من تقطير الزفت	966.62	48	1105.2	39.33
الامونياك	283.17	14.06	610.3	21.72
الاسمدة	28.07	1.40	213.3	11.13
السكر	272.16	13.51	228.14	8.12
الهليوم	31.42	1.56	53.4	1.90
المياه المعدنية و الغازية	33.83	1.68	15.43	0.55
التمور	29.85	1.48	38.35	1.36
الميثانول (كحول غير حلقية)	30.35	1.71	55.4	1.97
الفوسفاط	96.57	4.79	96	3.41

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

من خلال الجدولين رقم (02-06) و (02-07) السـابقين، يمكن التأكد على ان المنتواجات خارج قطاع المحروقات الجزائرية تتشكل من مشتقات المحروقات بالدرجة الاولى، ومع التدقيق في تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2014 نلاحظ تصدير كبير لزيوت النافطا و هي زيوت ناتجة عن تقطير زفت الفحم ، حيث صدرت منها الجزائر سنة 2010 ماقيمته 558.44 مليون دولار، لتنتقل هذه النسبة الى 1105.2 مليون دولار امريكي حيث نلاحظ انها تزداد سنة بعد اخرى ويمثل هذا المنتوج من حيث الاهمية النسبة 39.33 % من اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2014، اما المنتوج الثاني فيتمثل في الامونياك بقيمة 195.95 مليون دولار امريكي سـنة 2010 مقابل 610 مليون دولار سنة 2014، اما اهم المنتجات الغير طاقوية التي تصدر تصدرها الجزائر فنجد مثلا اسكر بقيمة 228.14 مليون دولار، التمور بقيمة 38.35 مليون دولار امريكي والتى تمثل نسبة1.36 % لسنة 2014 لكن هذه النسبة هامشية

مقارنة بالمنتجات الطاقوية ، وهذا يكشف عن العجز الكبير في النسيج الصناعي والفلاحي الجزائري وبعبارة اخرى يمكن القول ان تنمية الصادرات الفلاحية و الصناعية بمثابة قضية للحكومة الجزائرية بالنظر للاعتماد الكبير على المحروقات كمورد وحيد لتمويل النفقات العامة . وبالتالي نستنتج ان الجزائر لم تنجح في ضمان تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تضل متواضعة وهامشية طول فترة (2000-2014) حيث لم تتجاوز ال3 % من اجمالي الصادرات، وذكر تقرير لبنك الجزائر ان هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف، ففي حين تسبح الجزائر فوق بحيرة من النفط ظلت لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة النابضة الغير متجددة، وكلما استخرجت مترا مكعبا منها فان ذلك يعني تقليص ثروات البلاد.

خلاصة:

من خلال معالجة هذا الفصل المتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات نستخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن:

- التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- للتصدير أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، ويعد التصدير احد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق ومن أهم عناصره النفاذ إلى الخارج، فالتوسع في التصدير يساعد على إزالة العوائق أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.
- يساهم التصدير في حصول الدولة على العملات الأجنبية.
- أعطى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة للنشاط التصديري باعتباره ركنا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي .
- تتمثل إستراتيجية تسويق التصدير في التكتيكات طويلة الأجل التي تحدد للمؤسسة طريقها وكيفية الوصول إلى أهدافها، وكذلك تحديد السوق المستهدف ووضع المزيج التسويقي المناسب لهذه السوق.

وبعدما تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للصادرات ، سوف نتطرق في الفصل الموالي إلي دراسة حالة بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة –.

.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر -وكالة بسكرة-

تمهيد

تمثل العمليات التجارية مع الخارج العمليات الأساسية التي يعمل على إنجاحها بنك الخليج الجزائري من خلال احترام التزاماته ومسؤولياته اتجاه الأطراف المتدخلة في كل عملية ، إذ هو أحد بنوك الأعمال الأكثر نشاطا في المعاملات الخارجية، وسنسلط الضوء على آليات تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج وكالة – بسكرة– وسنركز على التقنية الأكثر استخداما في هذا البنك ألا وهي تقنية الاعتماد المستندي وذلك لما تتمتع به من ثقة وضمان، ولما تقدمه من فرص جديدة لتنمية النشاط الاقتصادي من خلال تمويله للصادرات خارج قطاع المحروقات ، وسنتعرض في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية بوكالة الخليج– بسكرة– حيث نبين من خلالها أهم ما تعرضنا إليه أثناء فترة التربص الذي قمنا به ، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهم :

المبحث الأول : تقديم عام لبنك الخليج الجزائر .

البحث الثاني : آليات تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج .

المبحث الثالث : المبحث الثالث : دور غرفة التجارة و الصناعة في عمليات التصدير و العراقيل والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر، والحلول المقترحة لرفع هذه العقبات .

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الخليج الجزائر

من أجل معرفة الأساليب التسويقية التي بنك الخليج في تقديم وتسويق خدماته، سيتم تقديم هذا البنك بصفة عامة للدراسة، وبنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة وهيكله التنظيمي بصفة خاصة.

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائر احد المصارف التي ظهرت مؤخرا في الجزائر، حيث يقوم بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات الجديدة والمتطورة.

قبل التطرق إلى مختلف الخدمات التي يقدمها بنك الخليج الجزائر لابد من التعرف على نشأة هذا البنك والمساهمين فيه وكذا هيكله التنظيمي.

أولا: التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة" كيبكو"

أنشئت " كيبكو" عام 1975، وهي مجمع كويتي خاص وأحد شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع أصول خاضعة للإدارة بأكثر من 19 بليون دولار أمريكي.

وتضم المجموعة حوالي 50 شركة في 21 دولة (في الدول العربية خاصة)، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعمل فيها أكثر من ثمانية آلاف موظف في أنحاء العالم.

وتتركز أنشطتها الرئيسية في قطاعي الخدمات المالية والإعلام، كما تمتلك من خلال شركاتها التابعة والزميلة حصص ملكية كبيرة في قطاعات العقار والصناعة والرعاية الصحية، وخدمات الاستشارات الإدارية.

وتشمل مصالح شركة مشاريع الكويت في قطاع الخدمات المالية حصص ملكية رئيسية في مصاريف تجارية واستثمارية وشركات عاملة في مجالي إدارة الأصول والتأمين. وتضم الشركات الرئيسية العاملة في هذا القطاع ضمن محفظة المجموعة كلا من بنك برقان، بنك الخليج المتحد وشركة الخليج للتأمين، أما في قطاع الإعلام فإن المجموعة مسيطرة على شركة " شو تايم " وهي رائدة على مستوى المنطقة في مجال خدمة التلفزة الفضائية الرقمية.[1]

[1] التقرير السنوي لشركة الكويت القبضة" كيبكو"، 2008، ص1.

ثانيا: المساهمون في بنك الخليج الجزائر:[1]

1/بنك برقان:

هو فرع مجموعة" كيبو" وهو بنك تجاري كويتي لديه عدة فروع منتشرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، تأسس هذا البنك عام 1977 وقد اكتسب البنك دورا بالغ الأهمية في القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلال طرحه منتجات مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة، كذلك شبكة توزيع واسعة. وتشمل فروعه بنك الخليج الجزائر، وبنك بغداد(العراق) والبنك الأردني الكويتي(الأردن).

كما أن هناك نمو كبير لنتائج مما أدى إلى الزيادة في حجم رأسماله والتنوع في استثماراته وتضم شبكته 21 وكالة وأكثر من 120 جهاز صراف آلي.

2/بنك تونس العالمي:

تأسس هذا البنك في 1982، وهو أول بنك خاص في الخارج أنشئ في تونس، وهو يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد بما في ذلك عمليات الصرف الأجنبي والسوق النقدية في كل العملات القابلة للتحول، وتمويل التجارة الدولية والخدمات الشخصية، العمليات البنكية التجارية والاستثمارية وبطاقات الدفع فيزا الدولية وأمريكان اكسبرب وغيرها. لديه مكتب تمثيلي في طرابلس ويملك حصة 30% في بنك الخليج الجزائر والمساهم الرئيسي في بنك تونس العالمي هو الخليج المتحد بحصة 86% من رأس مال.

3/البنك الأردني الكويتي:

تأسس في عام 1976 والبنك الأردني الكويتي يعمل بنجاح في النظام البنكي الأردني وهو بنك تجاري يوفر لزبائنه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية، موزعة عبر شبكة مكونة من 48% وكالة في الأردن واثنين آخرين في فلسطين وقبرص ويشارك بحصة قدرها 10% في رأسمال بنك الخليج الجزائر.

في ماي 2008، أصبح البنك الأردني الكويتي فرع من بنك " برقان " بقيمة 51.10%.

والشكل الموالي يو ضح حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر:

(1) rapport annuel 2010, www.ag-bank.com,cite visitée le:10/ 04/ 2015 a 10 :05

الشكل رقم (03-04) : حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر.

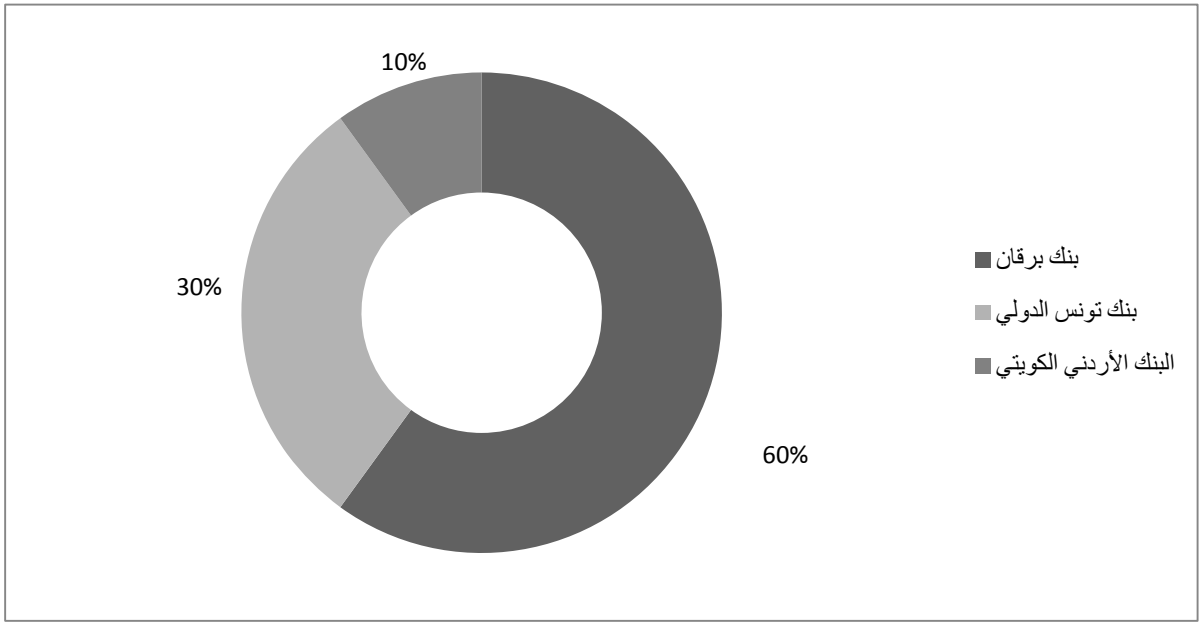

source: rapport annuel 2010,https://www.ag-bank.com,cite visitée le 10 /05 /202017 a 17:30.

المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر:

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري يملكه ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي بقيمة 60%، وبنك تونس العالمي ب30% و10% من البنك الأردني الكويتي وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة.

وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004، يمارس عمله الآن في بيئة اقتصادية ومصرفية مليئة بالتغيرات والتقلبات. وقد ربط البنك منذ تأسيسه مهمته الأساسية بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، وإعطاء للمنشآت والأفراد مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية والحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والتنفيذ. أيضا لتلبية احتياجات زبائنه يقدم بنك الخليج الجزائر الخدمات البنكية التقليدية والحديثة وكذلك تلك التي تتوافق مع ما تمليه الشريعة الإسلامية.

ومنذ تأسيسه في السوق الجزائرية والبنك يستثمر في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة. ومع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة

فروع منتشرة في جميع أنحاء البلاد. حيث لديه الآن 45 وكالة تنفيذية لتكون أقرب إلى زبائنها في جميع أنحاء البلاد.[1]

المطلب الثالث: تقديم بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة:

أنشئت وكالة بنك الخليج بسكرة في 03 جوان 2013، وتقع في حي سايحي– طريق تقرت– بسكرة تبلغ مساحتها 350م^2 ومجهزة بكل الوسائل الحديثة، ويبلغ عدد موظفي الوكالة 9 موظفين 7 منهم إطارات.

أما الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة فهو كالآتي:[2]

1/مدير الوكالة:

ويعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن توفير التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة وتنميتها التجارية.

مع الاهتمام المستمر بإدارة الجودة والمخاطر، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة المصرف، وضمان الشفافية الاقتصادية للمصرف وإدارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات في الوكالة والتأكد من سير العمليات الإدارية والتشغيلية وإجرائها في إطار القانون، مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

2/المسؤول التجاري :

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري هي الإشراف على فريق المبيعات وتحريكهم وتنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل النوعية والكمية التي تتعلق بالوكالة، كما أنه يشرف على تسيير محافظ الزبائن وضمان إدارتها، مع تزويد الزبائن بجميع المنتجات التي يقدمها المصرف، واحترام تطبيق القرارات الائتمانية، ومراقبة فتح الحسابات، والإشراف على العمليات ذات الطبيعة الإدارية والإشراف أيضا على تحليل الملفات والقروض للمؤسسات والأفراد، كذلك التنسيق مع المشرف الإداري لضمان سلاسة العمل وتطبيقه بشكل يتوافق مع قوانين العمل واللوائح والتنظيمات، بالإضافة إلى وضع ضمانات لجمع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لزبائنها، من المهام الأخرى التي يقوم بها في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر.

(1) https:// www.ag-bank.com,cite visitée le: 12/ 04/ 2015 a 07 :30

(2) وثائق مقدمة من طرف مدير بنك الخليج– وكالة بسكرة.

3/المراقب :

مهمة المراقب الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية أيضا التحقق من العمل اليومي الجاري للشباك والصندوق للزبائن من أفراد ومؤسسات، وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، والقيام بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القوانين.

4/المشرف الإداري:

وهو المشرف على أمين الصندوق، وعامل الشباك، و الأعوان، من أجل تحقيق أهداف الوكالة.

ومن مهمته تقديم الخدمة للزبائن في إطار تحقيق الجودة وإدارة المخاطر والتأكيد المستمر من سير العمل في جو إيجابي يعمل على تحقيق الأهداف، وأيضا الإشراف والتحقق من تنفيذ العمليات المصرفية الجارية في الشباك للزبائن من الأفراد والمؤسسات، ومعالجة شكاوي الزبائن.

كما يقوم بتشغيل وإيقاف نظام الحاسوب، وضمان إدارة الأرشيف والتحقق من صحة العمليات التي يقوم بها مستشاري مبيعات الزبائن من الأفراد والمؤسسات وضمان حسن مسك الدفاتر والسجلات للوكالة بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالوثائق الصادرة والواردة.

5/مستشار مبيعات الزبائن" المؤسسات":

من مهامه إدارة الزبائن(المؤسسات) وتجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك وكذلك إدارة حسابات الزبائن(فتح، تغيير، غلق) وفقا للقرارات التنظيمية، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعاية خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي، وإدارة قروض الاستثمار وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، ومعالجة المعاملات مع الدول الأجنبية.

6/مستشار مبيعات" الأفراد":

ويقوم بنفس عمليات مستشار مبيعات الزبائن للمؤسسات، لكن لصالح الأفراد وليس المؤسسات كتسيير حسابات الزبائن من الأفراد(فتح، غلق، تغيير) وتسيير القروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القروض.

7/مندوب إداري:

لدى المندوب الإداري مجموعة من المهام الرئيسية كتوفير ضمان إجراء عمليات المبيعات مع احترام القوانين المعمول بها في المصرف في إطار الجودة والدقة، كذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات الزبائن وتسيير دفاتر الصكوك والتصريح بالشيكات غير المدفوعة، كذلك تجهيز المعاملات على الفواتير والشيكات والتحويلات، وفقا للإجراءات والإدارة السندات الإذنية وجميع الأوراق التجارية.

8/ أمين الصندوق:

وهو المسؤول عن الصندوق وعن ضمان بشكل مستمر عمليات الصندوق مع الزبائن وحسن سيرها احتراما للممارسات والإجراءات السارية المفعول بها في المصرف، كما يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

9/ عامل شباك الصراف:

يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان السير الحسن بشكل مستمر لمختلف العمليات المصرفية مع احترام الإجراءات المعمول بها في المصرف، كما يعمل على ضمان تسوية الحسابات والمحافظة على سجل الصندوق، وضمان السرية التامة للمعاملات، كما يجري نيابة عن الزبائن جميع ومختلف العمليات الإدارية(كالسحب وتحويل الحسابات، وصرف الشيكات المصرفية، وخصم الشيكات،...الخ) بالإضافة إلى تنفيذ عدة مهام أخرى ضرورية لحسن سير العمل، ووضع استعراض دوري للأنشطة وتقديم الاقتراحات.

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للبنك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03–05) : الهيكل التنظيمي للبنك

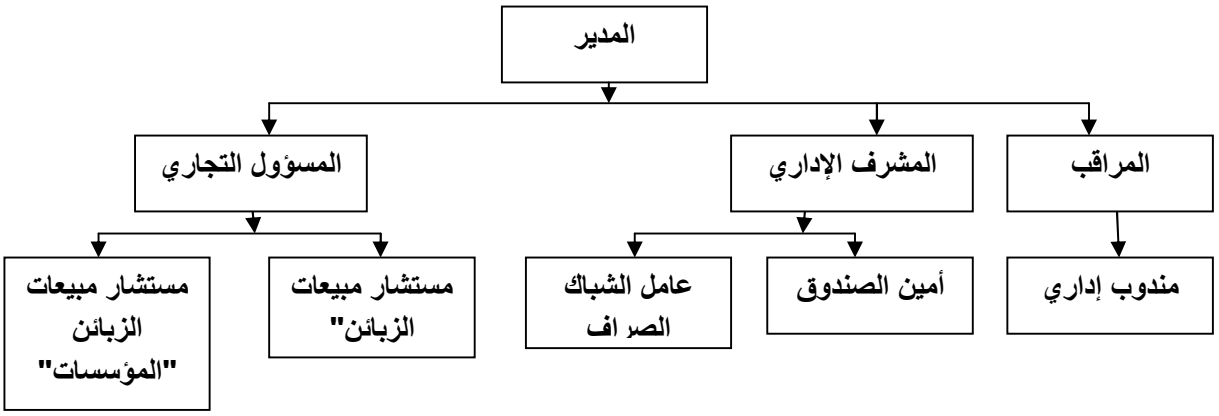

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدير بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة.

المبحث الثاني :آليات تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج –الجزائر–

يعتمد بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة –في تمويله للصادرات خارج قطاع المحروقات على عدة صيغ تمويلية ، والتي اقتصرت على ثلاث آليات تمويلية والمتمثلة في :التحصيل المستندي، التحويل الحر و الاعتماد المستندي و الذي يعتبر من أكثر الآليات استعمالا في البنك.

المطلب الأول :أسس تمويل الصادرات خارج قطاع المحروقات في بنك الخليج الجزائر

تختلف عمليات التصدير عن غيرها من العمليات ، وبنك الخليج يتبع الشروط الموضوعة قبل المشرع الجزائري والتي تحدد مختلف المعايير المتعلقة بالمتعاملين في حد ذاتهم وبالسلع والخدمات التي يمكن تصديرها.

أولا/ شروط ممارسة التصدير :[1]

وفق النصوص القانونية التنظيمية يمكن لجميع الفئات التالية ممارسة عمليات التصدير بكل حرية :

- المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات والمقيدة في السجل التجاري والتي تملك بطاقة التسجيل الجبائي.
- المؤسسات العمومية التي تملك بطاقة التمويل الجبائي.
- كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط البيع بالجملة لحسابه أو لحساب الغير ويملك بطاقة التسجيل الجبائي و السجل التجاري.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الخليج– وكالة بسكرة، 2017.

– الحرفيون (سواءا كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين) المسجلون في سجل الحرف والصناعات الحرفية.

– بعض الفئات المهنية المرتبطة أساسا بالقطاع الصحي.

– التعاونيات الفلاحية والفلاحون الحائزون على بطاقة الفلاح أو الأعضاء في إحدى غرف الفلاحة في إطار النشاطات المتعلقة باحتياجاتهم المهنية.

ثانيا/ شروط تمويل التجارة الخارجية :[1]

ويجب أن تتوفر الشروط التالية :

1/ الشروط المتعلقة بممارسة النشاط:

وتتمثل في التقييد في السجل التجاري بالإضافة إلى التسجيل الضريبي وهذا للالتزام بدفع الضرائب.

2/ الشروط المتعلقة بالدفع :

يملك المتعامل عدة طرق للدفع تتناسب مع حجم ونوع العملية منها :

– الدفع النقدي عن طريق حساب بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

– الحصول على التمويل الضروري لإتمام العملية.

3/ الشروط المتعلقة بجانب المتابعة الإحصائية :

من أجل تقيم مخزونات الدولة من المواد الأساسية يجب على البنوك إرسال المعطيات المتعلقة بعملية التصدير إلى وزارة التجارة وهذا في نفس اليوم الذي تتم فيه عملية التوطين.

4/ الشروط المتعلقة بتصدير المواد إلى بعض الدول المعفاة من الضرائب :

في هذه الحالة فإن العملية لا تتم إلا بعد الحصول على موافقة وزارة التجارة.

6/ الشروط المتعلقة بالبنك :

يجب أن تتوفر الشروط التالية:

– أن يكون شخص معنوي (مثلا :SARL, EURL)

– أن يكون لديه حساب لدى البنك.

– أن لا يكون محظورا من التجارة الخارجية.

المطلب الثاني : الاعتماد المستندي.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الخليج– وكالة بسكرة، 2017.

يعتبر الاعتماد المستندي من آليات التمويل قصير الأجل والأكثر استعمالا في بنك الخليج الجزائ – وكالة بسكرة– و هذا لأنها الآلية الأكثر أمانا بالنسبة للزبون وضمانا بالنسبة للبنك، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة ملف الاعتماد المستندي في بنك الخليج للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الزبون لمعرفة ما يجب القيام به للحصول على بضاعته المستوردة من الخارج، و سوف نرى كيفة سير عملية الاعتماد المستندي من إصداره حتى ترتيبه و تصنيفه.

أولا / من المفاوضة حتى نهاية العقد التجاري.

يقوم المستورد بطلب معدات معينة من عند المورد الذي أرسل له فاتورة مؤقتة " FACTURE PROFORMAT " حيث تبين نوع و شكل السلعة المرسلة (مع العلم أن الطرفين لم يتم التفاهم بينهما بعد)، و يضمن المصدر للمشتري أن البضاعة المصدرة صالحة و جديدة غير مستعملة، حيث هذا الضمان مدّته سنة بعد استلام البضاعة.

و بعد إمضاء العقد التجاري ب 30 يوم تدفع ما قيمة 10% من قيمة المعدات عند الشحن (L'embarquemen) و 90% المتبقية تدفع كما يلي : 70% من القيمة الإجمالية تدفع مع استلام الوثائق المتفق عليها و 20% تدفع من القيمة الإجمالية عند استلام البضاعة.

وعندما يقبل المستورد بعرض المورد، تشرع الوكالة في العملية الثانية للتصدير و هي التوطين البنكي (Domiciliation Bancaire) .

ثانيا/ التوطين البنكي(Domiciliation Bancaire):

قبل فتح الاعتماد المستندي لابد للمصدر أن يكون له ملف توطين ، حيث يقصد بهذه العملية تحديد بنك ما والذي يتولى مهمة متابعة السير الحسن لعملية التصدير ، حيث يقوم بملء استمارة التوطين ،ولفتح ملف التوطين يطلب من النصدر عقد تجاري في حدود شكل الفاتورة الشكلية هذا العقد التجاري يبين هوية المتعاقدين، بلد الأصل وطبيعتها ويشمل ملف التوطين على:

- الفاتورة الشكلية
- طلب التوطين

إن الفاتورة الشكلية تقوم بتحديد نوع الدفع أي بالاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء أو الاعتماد المستندي القابل للإلغاء حيث الدفع يكون بعد 90 يوما من تاريخ الشحن ، فعندما تشحن الطلبية يقوم المورد بإرسال بوليصة الشحن الأصلية .

و بعد ذلك تقوم الوكالة بفتح الاعتماد المستندي عندما تتأكد بأن وصول الفاتورة المؤقتة و موافقة البنك المصدر متطابقتين ، إذن هنا تشرع مصلحة الوكالة بفتح ملف التوطين وهذه هي المرحلة الأولى قبل فتح الاعتماد المستندي، الفاتورة أصبحت موطنة إذن يمكن للبنك فتح الاعتماد المستندي، و ذلك بعد أن يملأ الزبون طلبية فتح الاعتماد المستندي ، حيث قد قدمت هذه الأخيرة (الطلبية) و منه المصلحة تقوم بفتح الاعتماد المستندي.[1]

مثلا تحت رقم 140401198100012501 وهذا الرقم يترجم كما يلي:

جدول رقم (03–08) : شرح رقم ملف الاعتماد المستندي

رقم شباك التوطين Numero de guichet de domiciliation	السداسي / السنة	رقم الوكالة Cod de l'agence	رقم ترتيب الملف n° d'ordre du dossier	رقم العملة الأجنبية code de la monnaie DM
160401	98/4	10	00125	01

تقوم الوكالة بتحويل قيمة السلعة من العملة الأجنبية إلى الدينار حيث تأخذ كل المصاريف (Les comissions) و العمولات التي التزمت بها عند فتح الاعتماد المستندي و تقوم بإعلام الزبون بذلك.

ثالثا/ فتح الاعتماد المستندي :

بعد إتمام إجراءات التوطين تنتقل وكالة " AGB " إلى إجراء أخر والذي يتمثل في فتح الاعتماد المستندي ، حيث يقوم المصدر بطلب فتح اعتماد مستندي ، وتتم هذه العملية عبر الخطوات التالية :

- **العقد التجاري** : وهي أول خطوة يقدم عليها المشتري والبائع ويقوما بتحديد الشروط اللازمة لهذه الصفقة.

- **فتح الاعتماد المستندي** : بعد إتمام العقد التجاري يقدم المصدر أمر بفتح الاعتماد المستندي إلى وكالة بنك الخليج حاملا معه الوثائق اللازمة لفتح الاعتماد المستندي والتي تتمثل في:

- الفاتورة الشكلية (La Facture proformat) وبعد الإطلاع على هذه الفاتورة من طرف المستورد ويرى انها تستوفي الشروط المتفق عليها وقبل بها، هنا يقوم المصدر بتحرير الفاتورة النهائية ويرسلها مع المستندات المتفق عليها.
- طلب فتح الاعتماد المستنديLa Demande D'ouverture De Crédit Documontair

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الخليج– وكالة بسكرة، 2017.

وهو طلب مكتوب من طرف المشتري ويتضمن الشروط المتفق عليها في العقد التجاري.

فالاعتماد المستندي لا يتم فتحه نهائيا إلا بعد إرسال بنك الخليج إلى بنك المستورد سويفت(Swift) حيث أن هذا السويفت(Swift) الذي يمثل رسالة القرض المفتوح التي وضعها الزبون لبنك الخليج و يجب على هذا الأخير أن يقدم المعلومات الخاصة بالزبون .

- و بعد وصول السويفت(Swift) إلى بنك المستورد يقوم هذا الأخير بالاتصال بالمستورد حيث يبين له قبوله بالتعامل مع بنك المصدر و قبوله بهذا الاعتماد.
- الدفع الذي يكون مباشرة من رصيد (AGB) في البنك المصدر حتى وصول أجل الاستحقاق.
- كل المصاريف و العمولات يدفعها المورد.
- يقوم بنك المستورد بإعادة إرسال السويفت الذي بعثه بنك الخليج ، للتحقق من أن القرض مقبول و يوضح تأكيده للاعتماد لكي يشرع في تطبيقه ، وليتم الدفع حيث يجب أن يذكر رقم الاعتماد المستندي الذي صلاحيته 90 يوم للدفع و ذلك عند وصول شهادة الشحن .

رابعا / تنفيذ الاعتماد المستندي :

بعد موافقة بنك الخليج على قبول فتح الاعتماد المستندي، ينتقل إلى الإجراء الموالي والمتمثل في تنفيذ الاعتماد المستندي أي حساب تكاليف الاعتماد وعمولاته وذلك بعد تحويل العملة الأجنبية إلى الدينار الجزائري .

ثم تقوم بإرسال ملف الاعتماد المستندي الى البنك المستورد ويتكون هذا الملف من ما يلي :

- الفاتورة الشكلية
- طلب فتح اعتماد مستندي
- السويفت والذي يتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة والاعتماد المستندي حيث تباشر بإرسال إشعار فتح الاعتماد المستندي على شكل سويفت إلى بنك المستفيد بأمر من زبونها لصالح المورد، ويفحص صحة الشروط المتفق عليها في العقد التجاري ثم يبلغ كل الأطراف المعنيين بفتح الاعتماد المستندي.

بعد فحص الاعتماد المستندي ، يقوم المصدر بإرسال الوثائق الممثلة للبضاعة إلى البنك المستورد، الذي يقوم بمراجعتها ثم يرسلها إلى البنك المصدر " AGB " وتتمثل الوثائق والمستندات في:

- الفاتورة التجارية.
- سند الشحن.
- شهادة المصنع.

- شهادة الأصل.
- وثيقة الوزن.
- الفاتورة النهائية.
- وصل تحويل المستندات.

حيث يقوم البنك المستورد بمراجعة هاته الوثائق ، ثم يحتفظ بالنسخة الأصلية للفاتورة مع نسخة من شهادة الأصل ، أما النسخ الأخرى تسلم للعميل، وبالمقابل يقوم المصدر بإرسال البضاعة مرفوقة بالنسخة الأصلية من الفاتورة النهائية و نسخة أصلية من سند الشحن، ويجب أن يكون حساب المستورد يتضمن مبلغ الفاتورة ليستلم بضاعته، فسند الشحن يعتبر بمثابة ضمان للبنك ضد خطر عدم الدفع من طرف المستورد فهو يؤمن له مبلغ الفاتورة، باعتباره لا يمكن أن يستلم البضاعة إلا بعد إظهار وتوقيع سند الشحن من طرف بنكه، ويتم ذلك بعد تأكد هذا الأخير من وج ود مئونة في حسابه .وفي الأخير تنفذ العملية نقدا وذلك بجعل حساب المستورد مدينا بمبلغ الاعتماد، وحساب المصدر دائنا بنفس المبلغ.

خامسا / تصفية الاعتماد المستندي

هي المرحلة التي يتم فيها غلق ملف التوطين، وبعد ذلك تظهير الملف المكون من :

- الفاتورة الشكلية.
- الفاتورة النهائية.
- وثيقة الاقتطاع.

وهذه المرحلة تبين أن مبلغ الاعتماد قد حول للمصدر، وبهذا يكون الاعتماد المستندي قد صفي[1].

المطلب الثالث : أهم المنتجات من الصادرات خارج قطاع المحروقات (التمور كنموذجا)

أولا / زراعة نخيل التمر في الجزائر

1/ إنتاج التمور في الجزائر

ككل المنتجات االزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه و الإنعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض :

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الخليج– وكالة بسكرة، 2017.

- **واحات إنتاج التمور:**

تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور ويمكن تصنيفها كمايلي:

– الزيبان : بسكرة ، بوسعادة ، طولقة

– وادي سوف : الوادي

– وادي ريغ : ورقلة ، توقرت

– واحة واد ميزاب

– قورارة : تيميمون

– ساورة : بشار

– الهقار : تنراست

–تيديلكت : عين صالح

– تادميت : المنيعة .[1]

2/ تقسيم التمور حسب أصنافها وخصائصها:

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور ، إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وخصائصها ، ومناطق تواجدها ، حسب الجدول التالي :

[1] عمر عزاوي ، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد2002/01 ، ص 44–45.

جدول رقم (03–09) : يوضح أصناف التمور

أصناف التمور	خصائصها	مناطق الزراعة
دقلة نور	نصف لينة	صحراء السفلى
غرس	لينة	صحراء السفلى
دقلة بيضاء	جافة	واد ريغ
مش دقلة	جافة	زيبان
تفزوين	لينة	ورقلة / شبكة
بنت خبالة	لينة	ورقلة / شبكة
أدالة	لينة	شبكة
تيمجهورت	نصف لينة	شبكة / قورارة
حمراية	نصف لينة	توات / ساورة
تفزة	نصف لينة	تيدكلت
أزرزة	نصف لينة	شبكة
ورقلية	نصف لينة	ورقلة / واد ريغ
تين ناصر	جافة	تيدكلت / توات
تقر بوشت	نصف لينة	توات / قوراراة

المصدر : عمر عزاوي ، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر ، مجلة الباحث / عدد2002/01 ، جامعة ورقلة ،ص 44.

ثانيا / تصدير التمور الجزائرية

تعتبر حلقة التسويق ضيقة وتحتاج إلى عدة تعديلات نظرا للعديد من الأسباب منها:

– توفير العملة وذلك بتسويق الفائض.

– توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بالنخيل.

يتسنى هذا إلى فتح عملية التعامل بواسطة التسويق الخارجي والجزائر كباقي الدول المنتجة للتمور تخضع لنفس شروط الأسواق الخارجية منها:

1/ **المواصفات القياسية للتمور** :هي أسلوب علمي الذي يحدد به المتطلبات والخصائص الواجب توفرها في المنتوج من جودة وإنخفاض التكاليف مما يحقق الفائدة لدى المنتج والمستهلك على السواء وتشمل المواصفة طرق الفحص والإختيار والتأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المطلوبة، لذا فهي تلعب دورا مهما في التجارة الخارجية بما توفره من عوامل الثقة والإطمئنان للجودة فالتمور متميزة بدرجات جودة عالية مثلا :دقلة نور تحضى بإقبال عادي للسوق العالمية ولها من مردود إقتصادي عالي إضافة إلى أنها تساير التبادل التجاري لذا تحاول الجزائر من زيادة الثقة في جودة تمورها حسب المواصفات القياسية التالية :[1]

- **ضوابط التصنيف** :إن فرز المنتجات حسب النوع والصنف وترتيبها حسب كل درجة من درجات الجودة ووضعها في عبوات بوحدات متجانسة من حيث الوزن والشكل ذلك هو موضوع ضوابط التصنيف، إن هذه الضوابط تساعد على تسهيل أداء العمليات التالية:

- توحيد العبوات.
- النقل،الحفظ والتوزيع.

- **التكييف** :هو عملية تتعلق بمعالجة المنتجات، كل منها حسب خصائصه الطبيعية، بطرق وأساليب علمية، من شأنها أن تسمح بتهيئة المنتوج والمحافظة على سلامته إلى غاية وصوله إلى المشتري، وحسب الحالة، فإن هذه العملية قد تتم إما على مستوى الإنتاج، عند ما يكون المنتوج يمتاز بدرجة حفظ جيدة، وإما على مستوى التجزئة بإستغلال أوقات فراغه بتكييف المنتجات، وإما على مستوى الجملة، عن طريق مصانع التكييف المجهزة خصيصا لكل نوع من المنتجات والموجودة بمنطقة الإنتاج ببسكرة .

وتقوم عملية التكييف بعدة وظائف منها:

- حماية المنتجات من الآثار الميكانيكية والإصابة بالمكروبات.

- تجذب المستهلكين مما يعطي للمشتري نظرة صحيحة حول المنتوج وهي من أهم الأهداف الأساسية التي تؤديها وظيفة التكييف وذلك بالسماح له برؤية المنتوج المحتوى في العلبة.

- وسيلة للإعلان فالتكييف قبل كل شيء دعامة للإعلان يسمح بالتعريف بالمنتوج بصورة صحيحة كما أنه يشير إلى كل المعلومات المطلوبة من قبل السوق.

[1] بشير بن عيشي ، **اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العددان 2013/62/61 ، ص47-48.

- **التعبئة :** فالعبوة أو التعبئة هي الحاوية التي تضم بداخلها مجموعة من بعض العناصر المكيفة قصد تسهيل عملية النقل، فإن عبارتي التكييف والتعبئة غالبا ما يعني أحدهما للأخر فالعبوة تتمثل في الصندوق الخشبي أما التكييف فيتمثل بكل ما يحميه من ورق خاص أو أحزمة التزيين أو أشرطة إعلانية ملونة .وتقوم عملية التعبئة بعدة وظائف منها:

– حماية المنتوج من الآثار الميكانيكية، علاوة عن تلك التي توفرها عملية التكييف، فهي إذن حماية إضافية.

– تسمح بتسهيل عملية النقل من المنتج إلى الموزع بواسطة تجميع الوحدات المكيفة.

– تعتبر أداة مدعمة لوظيفة الإعلان، لما تحمله العبوة من علامات وإشارات تزيد من قوة الإشهار.

- التخزين :تعتبر عملية التخزين وظيفة تسويقية هامة تهدف إلى الإحتفاظ بالمنتجات المشتراة في ظل شروط التخزين المناسبة تمهيدا لعرضها ومن ثم بيعها فهي إذن تضفي على المنتوج منفعة زمنية .إن هذه المنتجات ليست كلها دائمة موجهة لمراكز الإستهلاك بمجرد جمعها بل يخزن الفائض منها لمدة قد تقصر أو تطول ذلك ما يؤدي إلى إنتظام ولا موسمية توزيعها، إن الحاجة إلى التخزين تعود إلى مايلي:

– كون الإنتاج من التمور إنتاج موسمي وإستهلاكها المنتظم الذي يوزع على مدار السنة.

– في الحالة الظرفية لفيض الإنتاج لا يمكنه إمتصاص أو إستهلاك كل ذلك الفائض خلال تلك الفترة.

– يضيف للمنتوج قيمة إضافية بعرضه على المستهلك خلال الأوقات الأخرى.

– عقلنة السوق بتجنب العرض الكبير للمنتوج خلال فترة تدني الأثمان .وتتحقق هذه الوظيفة عن طريق إنشاء غرف تبريد مجهزة وإن نفقات إنشاء هذه الغرف يجب تعويضها عن طريق رفع من أثمان بيع التمور في الأوقات الأخرى.

- **النقل** :تحتل عملية النقل مكانة إقتصادية هامة في وظيفة التسويق من خلال قيامها بنقل منتجات من مواقع إنتاجها أو تخزينها إلى مواقع تسويقها أو توزيعها وتؤثر تكاليف النقل في توسيع رقعة التسويق ويتم نقل المنتجات بإستعمال وسيلتين وهما النقل الجوي والنقل البحري .[1]

[1] بشير بن عيشي ، **مرجع سابق** ، ص 48 .

ثالثا / وضعية صادرات التمور الجزائرية

الجدول رقم (03–10) : قيمة صادرات التمور الجزائرية 2000–2015

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات	14.75	10.44	16.34	10.20	8.13	18.5	20.04	22.61
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الصادرات	20	14.31	22.67	23	24.71	29.49	38.79	34

Source: Centre National de l'nformatique et des Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (plusieurs années).

الشكل رقم (03–06) : تطور قيمة صادرات التمور الجزائرية 2000–2015

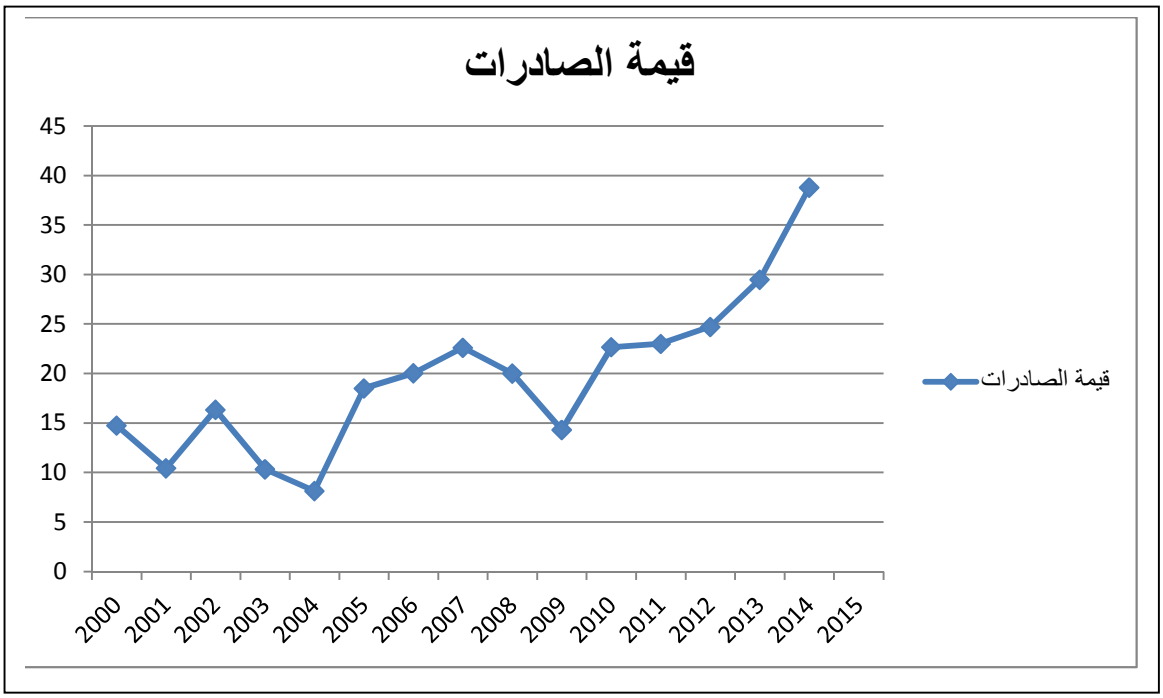

المصدر : من أعداد الطالبة استنادا عاى معطيات الجدول رقم (03–10) .

من خلال تحليلنا لكل من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حصة الجزائر من صادرات التمور من سنة 2000إلى سنة 2009 ، كانت متذبذبة في قيمتها ، ولكن سجلت حصص سوق صادرات التمور الجزائرية ارتفاعا طفيفا بين2010–2015 .

وبالنسبة لقيمة صادرات الجزائر فقد ارتفعت بقيمة 22.67 مليون دولار في سنة 2010 إلى 39 مليون دولار في سنة 2014 من بينها 93 بالمائة تمثل (دقلة نور) و6% من التمور الطازجة و 0.2 %من التمور الجافة ، وتراجعت صادرات التمور الجزائرية في سنة 2015 ب 11% مقارنة ب 2014 إلى 34 مليون دولار ، ويعود انخفاض أسعار التمور الجزائرية مقارنة بتلك الآتية من الدول الأخرى إلى غياب علامة تجارية مصادق عليها للمنتوج الوطني حيث تتراجع قيمة الربح للمصدر الجزائري بسبب المستوردين الأوربيين الذين يقتنون المنتوج بأسعار زهيدة ويعيدون تصديره بأثمان باهضة بعد المصادقة عليه ومن بين هذه الدول فرنسا ، تونس ... إلخ.

المبحث الثالث : دور غرفة التجارة و الصناعة في عمليات التصدير و العراقيل والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر، والحلول المقترحة لرفع هذه العقبات .

من مراحل التصدير وبعد توطين الفاتورة للمصدر في البنك عليه استحراج شهادة المنشأ من غرفة التجارة و الصناعة و التي من دونها لاتتم عملية التصدير وعليه فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلي التعرف على غرفة التجارة و الصناعة من تعريف و مهام في المطلب الأول و اهم الهيئات التي ترافق المصدر في المطلب الثاني ، أما المطلب الثالث فقد خصصناه لطرح العراقيل والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف غرفة التجارة و الصناعة و أهم مهامها

أولا / تعريف غرفة التجارة و الصناعة :

غرفة التجارة والصناعة الزيبان لولاية بسكرة هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة ، كما أنشئت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 ، وهي تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في إطار دوائرها الإقليمية ، وينخرط في الغرفة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا أو خدميا وسجلو في السجل التجاري[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد16.

ثانيا / مهام غرفة التجارة و الصناعة :

تضطلع غرفة التجارة والصناعة"الزيبان" بمهمة التمثيل والاستشارة والإدارة والتوسيع الاقتصادي في مستوى دوائرها الإقليمية ، تكلف الغرفة بعنوان المهمة التمثيلية والاستشارية ،على الخصوص بما يأتي:

- تقدم إلى السلطات العمومية ،بناء على طلبها أو بمبادرتها الخاصة ، المعلومات والآراء والاقتراحات في المسائل التي تهم مباشرة أو غير مباشرة الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية في دوائرها.
- تعرض آرائها في وسائل تطوير النشاط الاقتصادي والخدمات في دوائرها.
- تعرض على السلطات العمومية، بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ، كل التوصيات والمقترحات والاقتراحات في التغييرات المرجوة في مجال التشريع والتنظيم التجاريين والصناعيين الجبائيين والجمركيين خصوصا.
- تضمن تمثيل منتميها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة المحلية.
- تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها.
- ترشد وتساعد المنتمين في ميادين نشاطاتهم وعلاقاتهم مع متعامليهم الجزائريين والأجانب وتعلم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة إن اقتضت الضرورة.
- تزود المستثمرين الجزائريين والأجانب، بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها.
- تشرع سواء بمبادرة منها أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في أي عمل من أعمال الترقية والدعم لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير.
- تصدر أي وثيقة أو شهادة أو استمارة يقدمها أو يطلبها المنتمون أو تؤشرها أو تصدق عليها والتي تكون موجهة للاستعمال في الجزائر أو الخارج وتعلم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بذلك.[1]
- ومن أهم مهام غرفة التجارة و الصناعة قيامها بالدور التحسيسي و التوعوي لكل الاجراءات أو القوانين التي تساعد المصدر.[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد16 .
[2] معلومات مقدمة من طرف مدير غرفة التجارة و الصناعة بسكرة .

المطلب الثاني : الهيئات التي ترافق المصدر خارج قطاع المحروقات لتآمين عملية التصدير

من بين الهيئات التي ترافق المصدر هي :

أولا/ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

وضعت السلطات العمومية في الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات من أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منذ أكثر من عشرية. ووضعت السلطات العمومية عدد من التدابير والإجراءات والتأطير موجه لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية .

وتندرج هذه التدابير في إطار ساسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي، وهو الغرض الذي أسست من أجله الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية "ألجاكس"، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 المؤرخ في 12 جوان 2004 ، الذي سخر ووفر آليات للصادرات خارج المحروقات، ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة.

وتتكفل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بـ : [1]

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا، بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.
- تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.
- وضع وتسيير نظام إعلامي إحصائي وحسب القطاعات وشامل حول القدرات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.
- وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر.
- إعداد ونشر مطبوعات متخصصة وأخرى مناسباتية متعلقة بالتجارة الدولية.
- مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية، المعارض، المعارض والصالونات المتخصصة التي تنظم في الخارج.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين من أجل تطوير عملية الاتصال والإعلام وترقية سياسة خاصة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

[1] www. Algex.dz

- إعداد معايير للتمييز عبر جوائز ومكافأة تمنح لأحسن المصدرين.
- كما يمكن لوكالة الوطنية لترقية الصادرات، أن تضمن تنظيم نشاطات مدفوعة في مجال تحسين، و التكوين في تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكل الخدمات الأخرى في مجال المساعدة أو إعداد دراسة خبرة للإدارات والمؤسسات، ذات العلاقة مع مهام الوكالة.

ثانيا / الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX:

1/ الإطار العام :

إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون 96-06 الصادر في10جانفي 1996 و الذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان و التي تعمل لصالح :

- حسابها الخاص و تحت سيطرة الدولة تتولى، تأمين المخاطر التجارية،
- حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم اثر حدوث كوارث طبيعية.[1]

2/ مهام الشركة :

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير).
- التأمين والائتمان الداخلي (و الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة ، و القروض الخاصة بالاستهلاك)
- تأمين "المعارض".
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
- تغطية (انتعاش) الديون.
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

3/ المخاطر التي تغطيها الشركة :

3-1/ المخاطر التجارية :

توفر الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات لحسابها الخاص و تحت سيطرة الدولة الضمان ضد المخاطر التجارية الآتية :

[1] www.cagex.dz.

- إعسار حقوق المشتري .
- إعسار المشتري .
- المدين الافتراضي .

3-2/ المخاطر السياسية :

تغطي الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات لحسابها و لحساب الدولة المخاطر السياسية التي قد تحدث في بلد إقامة المشتري والتي قد تحمل في بعض الحالات طابع القوة القاهرة.

وترتبط المخاطر السياسية :

- بالحروب الأهلية أو الأجنبية التي قد تحدث، وكذا الثورات، وأعمال الشغب أو أحداث أخرى مشابهة في البلد الذي يقيم فيه المشتري.
- بالقيود المالية التي قد تضعها الدولة الذي يقيم فيها المشتري.
- بالطابع الإداري العمومي او الاجتماعي و المكلف بالخدمة العمومية و التي تخص المشتري.
- صفقات التصدير التي قد تؤدي إلى التزام قد يخص شركة معينة ذات خدمة عمومية.

3-3 مخاطر عدم النقل :

وترتبط هذه المخاطر بالأحداث السياسية والصعوبات الاقتصادية أو بالمراجعات القانونية التي قد تحدث في البلد الذي يقيم فيه المشتري ،هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى تأجيل أو عدم نقل الأموال التي تم دفعها من طرف المشتري.

3-4/ المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية :

يرتبط هذا الخطر بالكوارث الطبيعية التي قد تقع في البلد الذي يقيم فيه المشتري ،مثل الزلزال، الفيضانات، موجات المد والجزر ،الإعصار، الفيضانات البركانية، و التي قد تؤثر تأثيرا مباشرا على النشاطات المالية للمشتري، و على قدرته على مواجهة الديون المستحقة.

3-5/ المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية :

قد ينجم عن هذه المخاطر فشل المؤمن عليه في المشاركة في الفعاليات التجارية في الخارج، لنشر وبيع المنتجات و كذا الخدمات الجزائرية.

و هذه الأنشطة التنقيبية والمشاركات في المعارض تحظى بدعم عمومي و هذا الدعم يكون في شكل مساعدة نابعة من صندوق خاص لترويج الصادرات.[1]

3-6/ المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات :

قد يتمثل هذا الخطر في مصادرة المنتجات وعدم القدرة على استرجاعها.

4/المخاطر التي لا تغطيها الشركة :

لا تغطي الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات المخاطر الآتية :

- الخسائر الناجمة عن المخاطر التي لا يغطيها عقد التأمين .
- نسبة المخاطر التي يتم توليها من طرف المؤمن عليه، أي النسبة غير المؤمن عليها.
- الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للقوانين المعمول بها في البلاد التي يقيم فيها البائع أو المشتري.

5/ في حالة الكوارث :

يتوجب على المؤمن عليه الإبلاغ عن جميع المطالبات التي لم يتم دفعها وذلك للسماح لشركات التأمين بالقيام بكل الخطوات اللازمة بغرض التقليل من نسبة الخسائر.

تسجيل طلب التدخل يؤدي إلى معالجة القضية و دراسة الملف بمساعدة من شركاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

6/ لمعالجة الخسائر :

- **التفاوض وديا :** في هذه الخطوة، تطلب الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات من المؤمن عليه تقديم جميع الوثائق اللازمة لتغطية الديون من أجل جعل تدخل شركاء الشركة أكثر فعالية.

[1] www.cagex.dz.

استنادا إلى النتائج التي تم الحصول عليها، يتم إجراء خيار التسوية من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات و بموافقة من شركائها.

إن أفضل فرصة للتغطية تكمن في هذه الخطوة.

- **الإجراءات القانونية :** هي المرحلة الأخيرة من اجل استرجاع الديون المستحقة، عندما تكون الخطوات المذكورة أعلاه غير مجدية.
- **الانتعاش او التغطية :** بعد أن يعلن المؤمن عليه عن المستحقات غير المسددة، يشرع المؤمن في القيام بكل الإجراءات اللازمة لاسترداد المبلغ الذي لم يتم تسديده من طرف المدين.
- **التعويض :** يتم التعويض من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات في حالة حدوث كوارث. أيا كان أصل المستحق تشترط عملية التعويض ما يلي :

– الامتثال للقوانين الجزائرية والأجنبية (بلد المشتري أو المقصد للبضائع)

– الامتثال للالتزامات التعاقدية من قبل المؤمن عليه.

- **آجال التعويض :** يدفع التعويض في غضون 60 يوما بعد الفترة المطالبة انتظارها و التي تتراوح ما بين 2 إلى 6 أشهر على حسب المبلغ فيما يخص المستحقات الناجمة عن المخاطر التجارية، سياسية، وكوارث طبيعية، أو بسبب عدم نقل الأموال التي تم دفعها محليا من طرف المشتري.
- **النسبة المضمونة :** يطلق على جزء من المخاطر التي تتحملها شركات التأمين النسبة المضمونة.تقدر ب :[1]

– **في التصدير :**

- 80٪ لتغطية المخاطر التجارية.
- 90٪ لتغطية المخاطر السياسية وما شبهها.

من حيث الائتمان الداخلي الخاص بالشركات و الذي يقدر ب : 70٪.

[1] www.cagex.dz.

المطلب الثالث : العراقيل والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و الحلول المقترحة لرفع هذه العقبات عن التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل إحتياطاتها من العملة الصعبة ، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف. ولم تنطلق بالشكل المخطط لها، فالأرقام تدل على وجود إنحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث نكتشف وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض إنطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، كما أن هذه العراقيل والعقبات وبتوفر الإمكانيات اللازمة يمكن التغلب عليها والتقليل من حدتها مع مرور الزمن، ومنه تحقيق عملية ترقية الصادرات.

وفي هذا الغضون، وبعد تسليط الضوء على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، يمكن ذكر الإختلالات التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية:

- سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للإقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة بإعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية، وتلك الثقافة الراسبة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة، وبإستثناء 20 أو30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسييرها ضعيف جدا ، و لتفادي هذا لابد من حسن التسيير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتى الكبيرة ، و تنويع القاعدة الفلاحية و الصناعية للإقتصاد الجزائري .
- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الإستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- إستفحال ظاهرة الفساد الإداري، وهذا الكلام ليس مرسل أو إعتباطي بل هو موثق وله مصادره المحكمة، رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح بإعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكان بالإمكان تنويع مصادر الإقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة، سيما وأن بنية

الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و20% زراعة و15% خدمات و5% صناعة. لكن في حال إستثمار 286 مليار دولار بحوكمة إقتصادية (الشفافية؛ المساءلة، الإئتمان) يمكن أن تصبح المحروقات نحو 40% ،ولتفادي هذه العقبة لابد من محاربة هذا الفساد بالرقابة المستمرة و المتابعة للإدارات . [1]

- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للإستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى إستنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الإستيراد على حساب المشروعات الإستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وإفتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك و لتفادي هذا يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشاطين في المجال.
- غياب التناغم والتمفصل الجيد بين المتعاملين الإقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج ، ويرى المتخصصون أن ضعف صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات ، راجع إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية ، التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، ويرى خبراء جزائريون أنّ منتجات كالصناعات الغذائية سيما التمور (المرتبة 2 عالميا من حيث الإنتاج؛ والمرتبة 28 عالميا من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حاليا.
- إقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في مانجمنت ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية ، وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية ، وعليه لابد من عدم اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط ، والتحكم في توافق عرض السلع و المواصفات الدولية .

[1] عبد القادر خليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة إقتصادية تقييمية حول الجزائر)**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 96-97.

- عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية ، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لإحتياجات ورغبات الزبون ، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية ، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات بإستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا). لذلك فإنّ التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة ، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية ، وعليه لابد من السعي وراء تطابق المنتوج الوطني مع المعايير من جودة و قيود ، و كذا لابد من الرقابة في مراحل الإنتاج .[1]
- إرتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الإستفادة من إقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الإستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج ، وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد إرتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن إرتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية، وفي هذا السياق فإن دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق والإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن إستغلالها عن طريق الإستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي ، وعلى هذا لابد من الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة ، وتخفيض الأسعار الصادرات الصناعية وذلك للتوازن مع نظيرتها في الدول الأجنبية .
- عدم إمتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها، وهنا نطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد وتجويد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة، بإعتبار أن المعلومة

[1] عبد القادر خليل ، **مرج سابق** ، ص 97.

في بيئة الأعمال الراهنة من أثمن الأصول المفضية إلى تحقيق الميزة التنافسية، طالما أنّ تحقيق النجاح لا يتأتى دون فهم أفضل لراهن أسواق التصدير ورهاناتها، من شأنها أن تمكّن المصدرين من إستغلال الفرص المتوافرة على مستوى الأسواق الخارجية، ومن هنا فالضرورة ضاغطة لإنشاء نظام معلومات وطني (اليقظة والترصد:Système de Veille).

- عدم إقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كسيرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والآجر والمنسوجات والأفرشة والأحذية وتركيب السيارات والصناعات الغذائية وغيرها، حيث أنّ هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين إزاء إقتحام الأسواق الخارجية بهذه الإستراتيجية التي أثبتت نجاعتها في عديد من الدول وخاصة في مجال إستقطاب التكنولوجيات الحديثة، ومنه تأمين إنتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي.
- نقص الدعم اللوجيستيي للمصدرين الجزائرين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن وللدلالة على ذلك، يكفي الإستدلال بعجز الحكومة الجزائرية عن تصدير نصف مليون طن من التمور، ويتعلق الأمر بتعذّر تصدير كميات كبيرة من أجود أنواع التمور الرائجة عالميا (دقلة النور) ، لذلك فالشيئ المطلوب هو ضرورة تسريع وتيرة الإهتمام بتوفير الأدوات اللوجستية وتوابعها.
- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، التكتيكي، البيئي، الإلكتروني، الإبداعي، ... إلخ)، وقصر النظر الإستراتيجي Myopie Stratégique لدى المسيير الجزائري أدى إلى إغفال إنتهاج الأساليب الحديثة في مجال المانجمنت والماركتينغ على غرار: إدارة العلاقة مع الزبون CRM، إدارة المعرفة التسويقية MKM، إدارة الجودة الشاملة TQM، المقارنة المرجعية BM، إعادة الهندسة RE، إدارة سلسلة الإمداد SCM ... إلخ، ما يشكّل معضلة حقيقية إذ أدى ذلك إلى ما جعل عديد المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في إقتحام الأسواق العالمية، في وقت ينادي متخصصون بمضاعفة عمليات التسويق الدولي لصرف الفائض الإنتاجي.[1]

[1] بن ناجي حسين، **تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص76-77.

خلاصة

استنادا إلى الدراسة التطبيقية لحالة التصدير عن طريق الاعتماد المستندي ارتأينا تسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بجوانب استخدامه :

– باعتبار عملاء وكالة بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– مصدرين بالدرجة الأولى حيث يلجأون بكثرة في اداء عملياتهم التجارية الى الاعتماد المستندي ، لأنها الاكثر امانا وضمانا.

– أهمية الاعتماد المستندي كوسيلة لضمان الصفقات الدولية أكثر منه في جانب الدفع وتمويل التجارة الخارجية.

كما تظهر أن مراحل الاعتماد المستندي بدءا من الاقتناع إلى دفع الوثائق وفحصها والتسوية النهائية معقدة نوعا ما، حيث تتطلب إلماما دقيقا بكل الجوانب المتعلقة بهذه التقنية، وبمجموعة التشريعات والقوانين وشروط التجارة الدولية والبنوك والإطلاع كذلك على القواعد و الأعراف الموحدة RUU وتوفر الخبرة المكتسبة شرط أساسي حتى يضمن كل طرف حقه.

خاتمة

خاتمة

إن الصادرات خارج قطاع المحروقات في اقتصاديات الدول تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي لذا تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير، والجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من هذا المشكل لذلك حاولت جاهدة على تنمية اقتصادها من خلال محاولة تنمية صادراتها وتنويعها.

في إطار إثبات صحة الفرضيات من عدمها تم التوصل إلى جملة من النتائج التي يمكن اختصارها فيما يلي:

أولا / النتائج الدراسة : و تتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- ترتبط صادراتها خارج قطاع المحروقات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي وهو ، ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.
- أظهرت الأدبيات الاقتصادية التي ناقشت العلاقة بين الصاد ا رت غير النفطية والنمو الاقتصادي نتائج تؤكد أهمية إست راتيجية تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحقيق التنويع الإنتاجي وتوسيع البنية الصناعية والزرا رعية.

هذا عن نتائج الدراسة النظرية، أما فيما يخص حالة الجزائر فقدت توصلنا إلى ما يلي:

- تعتمد الجزائر على الصادرات خارج قطاع المحروقات ، مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة ، في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والتي تشمل جوانب عدة من متطلبات للوصول إلى التصدير، إلا أن هذه الإجراءات تبقى تعاني من النقص.
- حققت الإستراتيجية نتائج ايجابية، لكن لم تحقق ارتفاع في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث لم تتجاوز ، نسبتها 3% من إجمالي الصادرات ، هذا بالرغم من العلاقة والارتباط القوي بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي في فترة تطبيق الإستراتيجية ، وإنما

الانجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والثبات على مستوى نسبة مساهمة في إجمالي بالرغم من الطفرة النفطية في الآونة الأخيرة.

– توجد علاقة بين نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وهذا ما يعني أن إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزئر تحتاج إلى مزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على الآليات الحديثة لتنميتها وتنويعها بغية النهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي.

ثانيا / نتائج اختبار الفرضيات : فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة تم التوصل إلى الآتي:

الفرضية الاولى : بنوك الأعمال هي مؤسسات ذات طبيعة خاصة تساهم في تمويل و ادارة المنشآت الاخرى ، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : من أهم عمليات بنوك الأعمال انشاء مؤسسات جديدة، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا للنظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني من الفصل الأول ، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة : الصادرات خارج قطاع المحروقات هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي الجزائري ، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية الثالثة .

الفرضية الربعة : قيام بنوك الأعمال باجراء الغاء موافقته السبقة لتسديد العملة الصعبة لفاتورة استراد المواد الأولية من قبل المتعاملين ، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية الرابعة .

ثالثا / التوصيات و الاقتراحات :

في الأخير وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي نود أن نشير إلى بعض التوصيات و الاقتراحات التي ن ا رها مناسبة لتفعيل سياسة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها للتأثير على النمو الاقتصادي وإحداث تغيير في الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات البترول إلى اقتصاد متنوع في موارده ومداخله كالتالي:

– ضرورة العمل على استغلال الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي و الزراعي وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية التي تحتاجها.

- الاهتمام بقطاع الخدمات، مثل القطاع السياحي.
- الاهتمام أكثر بجوانب الملكية الفكرية والتسمية التجارية للمنتوج، وكذا معايير الجودة المطلوبة دوليا، لكي يصبح المنتوج الجزائري مستوفيا لشروط المنافسة العالمية.
- انتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ليساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الموارد التي يمكن الحصول عليها.
- الاستمرار في دعم قطاع خارج المحروقات من خلال بذل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصادي الوطني في ظل مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور الصادرات خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي.

رابعا / أفاق البحث : نرجو أن يفتح موضوعنا هذا المجال لدراسة المواضيع التالية:

- دور البنوك الخارجية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية .
- دور الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية في تنمية الاقتصاد الجزائري .
- الصادرات خارج قطاع المحروقات كمحرك للنمو الاقتصادي الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1/الكتب :

1-1/باللغة العربية :

1-شاكر القزويني ،**محاضرات في إقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2008.

2-الطاهر لطرش ، **تقنيات البونوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ،2003 .

3-جعفر الجزار ، **البنوك في العالم**، دار النفائس للنشر.

4-مصطفى رشيد شيخي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعية، بيروت 1995 ، .

5-محمود يونس وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، .

6-مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 .

7-عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2003

8-اسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1972 .

9- لعشب محفوظ ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر 2008 .

10- طلعت أسعد عبد الحميد ، **الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** ، مكتبة الشقري ، 1998.

11-مصطفى رشيد شيخي ، **الاقتصاد النقدي و المصرف** ، دار الجامعية ، بيروت ، 1995.

12-عبد السلام أبو قحف، **بحوث التسويق و التسويق الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000 .

13-شريف على الصوص ، **التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)** ، دار أسامة ، الأردن ، 2012 ..

14- ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 1998.

15-كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ،2003.

16- بشير العلاق ، **العلاقات العامة الدولية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2010.

17- بدبع جميل قدو ، **التسويق الدولي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2008.

18-هاني حامد نور الضمور ،**التسويق الدول**ي ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة 6، 2011 .

1-2/باللغة الأجنبية :

Ammour Ben Halima , Le Système Bancaire Algérien –Texte et Réalité ,Editions Dahleb , Alger 2001.

2/ المذكرات و الأطروحات :

1-مدني أحمد ، **دور المصارف الشاملة في تحدث و عصرنة الجهاز المصرفي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة الشلف ، 2006-2007 .

2-ساسي فطيمة ، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ، ص 176.

3-بقبق ليلي اسمهان ، **إصلاح النظام المصرفي و انعكاساته على السياسة النقدية** ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، يومي 12/11 مارس 2008 .

4-معارفي فريدة ، **استرايجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر** ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 .

5-شناقر وردة ، **أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** ، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2009/2008 .

6-حمشة عبد الحميد،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر** –، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة2013/2012 .

7-ديب مفيدة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012 .

8-زير ريان ، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، 2015/2014 .

9-شربي محمد الأمين، **أهمية و دور تمويل و تامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة fspe و cagex خلال الفترة (1980-2009)** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010 .

10-معزوزي نصر الدين ، **التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة. لنبل شهادة الماجستير ، جامعة بومرداس

3/ مجلات :

1-عمر عزاوي ، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مجلة الباحث / عدد2002/01 ، جامعة ورقلة .

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد16.

3-عبد القادر خليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة إقتصادية تقييمية حول الجزائر)**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

4-بن ناجي حسين، **تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

4/ منشورات و ملتقيات :

1-إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات : إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لعدة سنوات.

2-بنك الخليج –الجزائر .

3-لبحيري نصيرة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية ، مقال منشور ، www.193.194.68.22/siteefssh/images/sorties/revue5/chap4/article42.pdf ,p5,consulté le23/03/2011.

4-وصاف سعيدي، **نحو إستراتيجية فعالة في قطاع التصدير، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية**، المركز الجامعي بشار، يومي 20 و 21 افريل2004 .

5-سميرة صالحي، **التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011.

6-التقرير السنوي لشركة الكويت القبضة" كيبكو"، 2008،

rapport annuel 2010, www.ag-bank.com,cite

5/ مواقع إلكترونية :

1- http://www.ons.dz.

2-www. Algex.dz.

3 -www.cagex.dz.

4-https:// www.ag-bank.com,cite

5- www.agb.dz

الملاحق

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ENGAGEMENT

Je soussigné Mr ..... *représentant légal de la société ;*

- *Raison sociale :* .....
- *Activité :* .....
- *Adresse :* .....
- *NIS :* .....

M'engage au nom de la société à destiner les produits importés exclusivement aux besoins de l'exploitation de l'entreprise, et de ce fait je m'interdis à revendre les produits en question en l'état.

En outre, j'atteste que les quantités importées correspondent aux capacités de production et aux moyens humains, matériels et de stockage de la société.

Fait à ..... *le* ... / ... / .....

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
AGENCE : .....

DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE

Ce crédit est soumis aux Règles et Usances Uniformes (RUU) 600 révision 2007
L'engagement de la banque porte uniquement sur la conformité des documents objet de la lettre de crédit et ne porte, en aucune manière, sur la marchandise, services ou prestations (article 5 RUU 600)

Nous vous demandons d'ouvrir pour notre compte un crédit documentaire
Irrévocable / irrévocable et confirmé[1] selon nos instructions ci-après :

Donneur d'ordre :.....Adresse :.....

..... phone..... Fax .....

Bénéficiaire : .....Adresse : .....

.... phone ..... Fax .....

Pour l'importation de : .....

.....

.....

Montant : En lettres .....

En chiffres .....Maximum / Environ [1]

Crédit [2] ☐ Transférable ☐ non transférable

Crédit à faire notifier par : Swift / Télex [1]

Date d'expiration du crédit .....Lieu d'expiration du crédit .....

Crédit utilisable aux caisse de : votre correspondant / Autre [1] .....

Par [2] ☐ Paiement à vue ☐ Paiement différé au ..... ☐ Acceptation de traites au .....

☐ Négociation .....☐ autre : .....

Contre remise des documents suivants [2]

☐ **Facture commerciale** en ... exemplaire, signée, indiquant la nature des marchandises et portant la mention « Marchandises conformes à la facture proforma/au contrat [1] n° .....du ..... ».

☐ **Certificat d'origine** dûment signé, visé par la chambre de commerce .....

☐ **Jeu complet de connaissement maritime** « clean on board » établi ou endossé à l'ordre de Algeria gulf Bank, et portant la mention Fret payé / Fret payable à destination

☐ **L.T.A.** établie au nom de Algeria Gulf Bank pour le compte de l'ordonnateur et portant la mention Fret payé / Fret payable à destination

☐ **Note de poids** ☐ **Liste de colisage** ☐ **Photocopie du document EX1**

☐ **Autres :** .....

.....

.....

Assurance couverte par : Nous-même / Le bénéficiaire [1]

Terme de vente [2] ☐ **CFR** ☐ **FOB** ☐ **FCA** ☐ **Autres :**.....

Embarquement / Expédition (1) de .....à destination de .....au plus tard le .....

Expéditions partielles [2] ☐ Autorisées ☐ Interdites

Transbordements [2] ☐ Autorises ☐ Interdits

Frais et commissions [2] : Vos frais et commissions sont à ☐notre charge ☐la charge du bénéficiaire
Ceux de votre ou vos correspondants sont à ☐notre charge ☐la charge du bénéficiaire

Importation domic liée sous le numéro :..... En votre agence .....

(1) Rayer la mention inutile (2) Mettre une croix dans la case appropriée

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria
Member of the KIPCO Group
www.ag-bank.com

DEMANDE DE DOMICILIATION BANCAIRE

CADRE RÉSERVE À L'IMPORTATEUR

NOM OU RAISON SOCIALE : .....

ADRESSE COMPLÈTE : .....
.....
.....

ACTIVITÉ : .....

SECTEUR ☐ GRANDE ENTREPRISE PUBLIQUE OU PRIVEE
☐ PME / PMI
☐ ADMINISTRATION

COMPTE Numéro	
N° IDENTIFICATION FISCALE	
N° DE REGISTRE DE COMMERCE	
N° IDENTIFICATION STATISTIQUE NIS	

A Monsieur le Directeur D'agence

Dans le cadre de notre activité et de la réglementation des changes, notamment l'instruction N° 20/49
De la BANQUE D'ALGÉRIE, nous vous demandons de nous domicilier l'opération référencée ci après

FACTURE : ☐ PROFORMA ☐ DÉFINITIVE **N°** ..... DU : ...../...../.....

NOM DU FOURNISSEUR ET ADRESSE COMPLETE :	**PAYS D'ORIGINE DU PRODUIT :** ....
NATURE DU PRODUIT :	**PRODUIT DESTINE A LA :** ☐ La Revente En L'état ☐ Fonctionnement Ou Transformation ☐ Equipement ☐ Services
MONTAN T EN DEVISES : ☐ MAXIMUM ☐ ENVIRON	
QUANTITE :	**PRIX UNITAIRE :**
MODE DE REGLEMENT : 1 ☐ Credoc A Vue ☐ Credoc Avec Paiement Différé 90 J B/L ☐ Credoc Contre Acceptation 2 ☐ Remdoc A Vue ☐ Remdoc Contre Acceptation ☐ Remdoc Contre Acceptation & Aval ☐ Remdoc dffr 90 j B/L 3 ☐ Transfert Libre	
N° TARIF (S) DOUANIER (S) :	**CONTRE - VALEUR EN DINARS :**

Nous certifions sincères et véritables les indications portées sur le présent engagement pris sous notre Entière responsabilité.

DATE : ...../...../.....
CACHET, SIGNATURE DE L'IMPORTATEUR

CADRE RESERVE A L'AGENCE

Code	Désignation	
R01	Transfert libre	
R02	Remise documentaire payable à vue	
R03	Remise documentaire contre acceptation	
R04	Remise documentaire contre acceptation avalisée	
R05	Crédit documentaire irrévocable contre acceptation	
R06	Crédit documentaire irrévocable confirmé payable à vue	
R07	Crédit documentaire irrévocable confirmé contre acceptation	
R08	Facilité de règlement au-delà de la période réglementaire	

Champ alphabétique sur 03 (trois)
INCOTERMS :
CAF (Coût et assurance et Fret)
FOB (Franco on bord)
CFR (Coût et fret)

DATE : .....
CACHET, SIGNATURE DU DELEGUE

Autres instructions : .....
.....
.....
.....

De convention expresse : Ce crédit est régi par les règles et usances uniformes RUU 600 de la Chambre de commerce internationale relative aux crédits documentaires, dernière révision 2007. Les documents de ce crédit sont affectés par nous à titre de gage et de nantissement pour garantir la bonne fin de tout paiement et/ou acceptation régulièrement fait(s) par vous ou toute autre banque intervenante ainsi que le paiement de toute somme dont nous serions débiteurs envers vous pour quelque raison que ce soit.
Nous notons bien que le risque de change est à notre charge, de même que nous assumerons tous frais et/ou commissions que le bénéficiaire refuserait de payer à vous ou à toute autre banque intervenante au titre du présent crédit et ce même si les dits frais et/ou commissions sont mis à la charge dudit bénéficiaire selon nos instructions ci-dessus.

Vous débiterez notre compte n° .....tenu en son agence .....

(Date, cachet et signature habilitée)

IMPORTATEUR :	BANK DE CLIENT/ CONSIGNEE :
LA TUNISO ALGERIENNE DE CHLORE S.A **SIEGE** : 08 RUE DES JASMINS CITE BEL AIR BOUMHAL 2097 BEN AROUS –TUNIS **USINE** : ZI 1111 JBEL ELOUEST ZAGHOUANE TUNIS AUTORISATION D'IMPORTATION:	SOCIETE TUNISIENNE DE BANQUE AGENCE HAMMAME-LIF **ADDRESSE DE L'AGENCE** :26 avenue habib bourguiba, hammame-lif, Tunisie **IBAN** : TN59 1010 5057 1080 3907 8863 **BIC** :TNBKTNTTXXX

PAYS D'Origine	PAYS Destination	**Exwork BISKRA** MODE DE REGLEMENT: **Transfert libre**
ALGERIA	**TUNISIE**	
Vessel/Flight No. **Par ROUTE**	Lieu de chargement **Oumache ,biskra**	
POSTE DE SORTIE/ENTREE : **LAYOUNE/BABOUCHE**	Destination Final **ZAGHOUANE TUNISIA**	

N°	Description	Qty. TONNE	PRIX UNITAIRE IN EURO	TOTAL EN EURO
01	**ACIDE CHLORHYDRIQUE 30-33% HCL** **HS CODE:2806100000** **CONDITIONNEMENT : EN VRAC**	**78.00**	**67.5**	**5265**
	PRIX TOTAL EN EURO **TOTAL PRIX EN EURO EXWORK BISKRA**			**5265** **5265**
Total en lettres : **(CINQ MILLE CENT TRENTE euros) EXWORK BISKRA**				**5265**

Détails de notre banque :
NOM DE LA BANQUE : CPA EL-OUED (CRÉDIT POPULAIRPE D'ALGÉRIE)
ADDRESSE: 322 ELOUED POLVARD AMAMRA BACHIR N° 27 – ELOUED, ALGERIA
COMPTE N°:004003224000007926-66
SWIPT Code : CPALDZALXXX

SARL SASKO INDUSTRIE

SIGNATURE

BISKRA

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
EXPORTATION
EL-OUED, LE 21/03/2017
390201 | 2017 | 1 | CT | 00001 | EUR
Mr. LAABED Abdelselam
Directeur d'Agence

Ayachi Amor Samira
Chef service
COMEX

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

شهادة تنقل السلع

بموجب الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي
الموقع بتونس في 04 ديسمبر 2008

1_ المصدر (الإسم و العنوان الكامل، البلد) [redacted] الجزائر	شهادة منشا رقم : N° 0001803 راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الإستمارة
3_ المرسل إليه (الإسم و العنوان الكامل، البلد) (اشارة اجبارية) LA TUNISO ALGERIENNE DE CHLORE S.A SIEGE : 08 RUE DES JASMINS CITE BEL AIR BOUMHAL 2097 BEN AROUS -TUNIS / USINE : ZI 1111 JBEL ELOUEST ZAGHOUANE -TUNIS	2_ شهادة مستعملة للمبادلات التفاضلية بين الجزائر و تونس 4_ بلد المنشا الجزائر 5_ بلد الوجهة، تونس
6_ معلومات متعلقة بالنقل (اشارة اختيارية) : شحن بري - حدود العيون/الطارف (الجزائر)-حدود بيوش (تونس)	7_ ملاحظات :

8_ وصف السلع، (رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد و طبيعة الطرود) (1)	9_ كتلة خام (كغ) أو مقاييس أخرى (ل، م³ إلخ)،	10_ رقم و تاريخ الفاتورة
ACIDE CHLORHYDRIQUE 30-33% HCL HS CODE:28061000 حمض الهدروكلوريك	78000.00 كـــغ	Exp 01 في 2017/02/01

11_ تصريح المصدر	12_ جهة الإصدار :	13_ تاشيرة الجمارك:
أنا الممضي أسفله، أصرح أن السلع المشار اليها أعلاه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه الشهادة. بـــ ..... في ..... التوقيع	توقيع و ختم الجهة المصدرة للشهادة : ..... 15 MARS 2017	تصريح مصادق عليه طبق الأصل. تصريح بالتصدير (2)، نموذج ..... رقم ..... بتاريخ ..... مكتب الجمارك ..... بـــ ..... في ..... الختم و التوقيع .....

1_ أذكر عدد المواد أو السلع غير المعبأة بدون ترتيب
2_ لا تملأ الا اذا اقتضت القواعد الوطنية لبلد التصدير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

رقم الشهادة : № 32166
تاريخ الشهادة :

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1- المصدر و عنوانه كاملا :	2- المنتج و عنوانه كاملا :

3- المستورد و عنوانه كاملا :	4- بلد المنشأ :	5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا

6- تفاصيل الشحن :	7- ملاحظات :

8- وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :	9- الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... ألخ) :	10- رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

11- إقرار و تعهد المصدر : أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ. المكان : ..... التاريخ : ..... التوقيع	12- توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة : التوقيع : الخاتم : التاريخ :	13- تصديق الجهة الحكومية المختصة : التوقيع : الخاتم : التاريخ :

1. Expéditeur (nom, adresse, pays de l'exportateur)	Référence Nº 069516 E **SYSTÈME GÉNÉRALISÉ DE PRÉFÉRENCES** **CERTIFICAT D'ORIGINE** **(Déclaration et certificat)** **FORMULE A** Délivré en **ALGERIE** (pays) Voir notes au verso
2. Destinataire (nom, adresse, pays)	
3. Moyen de transport et itinéraire (si connus)	4. Pour usage officiel

5. N° d'ordre	6. Marques et numéros des colis	7. Nombre et type de colis; description des marchandises	8. Critère d'origine (voir notes au verso)	9. Poids brut ou quantité	10. N° et date de la facture

11. Certificat	12. Déclaration de l'exportateur
Il est certifié, sur la base du contrôle effectué, que la déclaration de l'exportateur est exacte. ..... Lieu et date, signature et timbre de l'autorité délivrant le certificat	Le soussigné déclare que les mentions et indications ci-dessus sont exactes, que toutes ces marchandises ont été produites en ..... (nom du pays) et qu'elles remplissent les conditions d'origine requises par le système généralisé de préférences pour être exportées à destination de ..... (nom du pays importateur) ..... Lieu et date, signature du signataire habilité

Imprimerie Cadratin

1. Goods consigned from (Exporter's business name, address, country)

Reference No. Nº 005469

GENERALIZED SYSTEM OF PREFERENCES

CERTIFICATE OF ORIGIN

(Combined declaration and certificate)

FORM A

Issued in ALGERIA
(country)

See the instructions.

2. Goods consigned to (Consignee's name, address, country)

3. Means of transport and route (as far as known)

4. For official use

5. Item number	6. Marks and numbers of packages	7. Number and kind of packages : description of goods	8. Origin criterion (See instructions)	9. Gross weight or other quantity	10. Number and date of invoices.

11. **Certification**

It is hereby certified, on the basis of control carried out, that the declaration by the exporter is correct.

.....
Place and date, signature and stamp of certifying authority.

12. **Declaration by the exporter**

The undersigned hereby delcares that the above details and statements are correct: that all the goods were produced in

.....
(country)

and that they comply with the original requirements specified for those goods in the Generalized System of Preferences for goods exported to

.....
(importing country)

.....
Place and date, signature of authorized signatory

Imprimerie Cadratin

CERTIFICAT DE CIRCULATION DES MARCHANDISES

شهادة تنقل السلع

1. Exportateur (nom, adresse complète, pays)
1. المصدر (الإسم و العنوان الكامل و البلد)

EUR.1 N° A 0078352 أورو 1 رقم

راجع الملاحظات في الجهة الخلفية قبل ملء الاستمارة
Consulter les notes au verso avant de remplir le formulaire

2. شهادة مستعملة للمبادلات التفضيلية بين
2. Certificat utilisé dans les échanges préférentiels entre
l'Algérie الجزائر
et
la Communauté européenne المجموعة الأوروبية

(أشر إلى البلدان مجموع البلدان أو الأقاليم المعنية)
(Indiquer les pays, groupes de pays ou territoires concernés)

3. Destinataire (nom, adresse complète, pays) (mention facultative)
3. المرسل إليه (الإسم و العنوان الكامل و البلد) (إشارة اختيارية)

4. البلدان، مجموع البلدان أو الأقاليم التي تعتبر منتوجاته مشابهة
4. Pays, groupe de pays ou territoire dont les produits sont considérés comme originaires

5. البلدان، مجموع البلدان أو إقليم الوجه
5. Pays, groupe de pays ou territoire de destination

6. Informations relatives au transport (mention facultative)
6. معلومات متعلقة بالنقل (إشارة اختيارية)

7. Observations
7. ملاحظات

8. Numéro d'ordre; marques, numéros, nombre et nature des colis (1); désignation des marchandises 8. رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد وطبيعة الطرود (1)؛ تعيين السلع	9. Masse brute (kg) ou autre mesure (l, m³, etc.) 9. الكتلة الإجمالية (كغ) أو أوزان أخرى (ل، م³، إلخ)	10. Factures (mention facultative) 10. فواتير (إشارة إختيارية)

11. VISA DE LA DOUANE
Déclaration certifiée conforme
Document d'exportation (2)
Modèle ..... n° ..... رقم ..... نوع
du ..... le ..... Cachet الخاتم
Bureau de douane: ..... مكتب الجمارك
Pays ou territoire de délivrance ..... البلد أو إقليم التسليم
A ..... le ..... في ..... بـ
(Signature)

11. تأشيرة الجمارك
تصريح مصادق عليه طبق الأصل
وثيقة التصدير (2)

12. DECLARATION DE L'EXPORTATEUR
Je soussigné déclare que les marchandises désignées ci-dessus remplissent les conditions requises pour l'obtention du présent certificat
A ..... le ..... في ..... بـ
(Signature)

12. تصريح المصدر
أنا الممضي أسفله أصرح أن السلع المعنية أعلاه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه الشهادة
(التوقيع)

(1) Pour les marchandises non emballées, indiquer le nombre d'objets ou mentionner "en vrac".
(1) أشر إلى عدد الموارد أو أذكر "بلا تنظيم" السلع غير المعبئة

(2) A remplir seulement lorsque les règles nationales du pays ou territoire d'exportation l'exigent.
(2) لا تملئ إلا إذا تضمنت القواعد الوطنية للبلد أو إقليم التصريح

Imprimerie C.N.R.C agrément n° 50 / DGD / D100 مطبعة م.و.س.ت رخصة رقم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

شهادة تنقل السلع

بموجب الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي
الموقع بتونس في 04 ديسمبر 2008

1_ المصدر (الإسم و العنوان الكامل، البلد)	شهادة منشأ رقم : N° 0002305
	راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الإستمارة
3_ المرسل إليه (الإسم و العنوان الكامل، البلد) (اشارة اجبارية)	2_ شهادة مستعملة للمبادلات التفاضلية بين الجزائر و تونس
	4_ بلد المنشأ / 5_ بلد الوجهة:
6_ معلومات متعلقة بالنقل (اشارة اختيارية) :	7_ ملاحظات :

8_ وصف السلع: (رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد و طبيعة الطرود) (1)	9_ كتلة خام (كغ) أو مقاييس أخرى (ل، م³ إلخ):	10_ رقم و تاريخ الفاتورة

11_ تصريح المصدر	12_ جهة الإصدار :	13_ تاشيرة الجمارك:
أنا الممضي أسفله، أصرح أن السلع المشار اليها أعلاه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه الشهادة.	توقيع و ختم الجهة المصدرة للشهادة :	تصريح مصادق عليه طبق الأصل.
بـ ..... في	.....	تصريح بالتصدير (2):
التوقيع	.....	نموذج ..... رقم .....
.....	.....	بتاريخ .....
	.....	مكتب الجمارك .....
	.....	بـ ..... في .....
		الختم و التوقيع .....

1_ اذكر عدد المواد او السلع غير المعبأة بدون ترتيب
2_ لا تملأ الا اذا اقتضت القواعد الوطنية لبلد التصدير